شرح المراح

لدینقوز شمس الدین احمد بن عبد الله

ايا صوفيه

٤٦٢١

ورقه

٩٢

لا فرق بين الصحيح والسالم عند المحقق واما عند بعض فبينهما عموم وخصوص مطلق
لان السالم عنده هو الذي لا يكون في مقابلة الفاء والعين واللام حرف العلة والهمزة
والتضعيف والصحيح هو الذي لا يكون في مقابلة الفاء والعين واللام حرف العلة
فقط فكل سالم صحيح ولا ينعكس اي ليس كل صحيح سالما عند البعض سه

٤٦٤١

الباب الاول في الصحيح ٣
مصدر الثلاثي يرتقي الى اثنين وثلثين ٨
الافعال تشتق من المصدر ١٠
فصل في الماضي ١٤
لا يجوز العطف على ضميره بغير التاكيد ١٧
وتدخل المضمرات ٢١
لا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول ٢٤
فصل في المستقبل ٢٧
فصل في الامر والنهي ٣٢
فصل في اسم الفاعل ٣٩
ويستوي فيه المذكر والمؤنث ٤٢
فصل في اسم المفعول ٤٢
فصل في اسم الزمان والمكان ٤٤
فصل في اسم الآلة ٤٦
الباب الثاني في المضاعف ٤٧
الباب الثالث في المهموز ٥٦
الباب الرابع في المثال ٦٥
الباب الخامس في الاجوف ٦٨
الباب السادس في الناقص ٨٠
الفاعل ٨١
المفعول ٨٢
الموضع ٨٢
الآلة ٨٢
الباب السابع في اللفيف ٩٠
تم الفهرست

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك وصل على من اوتي جوامع الكلم من بين انبيائك وعلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله واصحابه وازواجه واحبابه وعلى المتبعين في مصادرهم ومواردهم ربنا لا تؤاخذنا بالفرطات الماضية وسدد امورنا في الحال والاستقبال واحفظنا من الاعتلال والاختلال في الاقوال والافعال وارزقنا صحيح النيات في ابواب الخيرات قال المصنف رح عملا بالحديث المشهور والخبر المأثور واقتداء بالكتاب الكريم بسم الله الرحمن الرحيم وتخصيص كتابه اول القرينين بل في كره بالاكتفاء كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اي الحر والبرد ولما وقع التصنيف في العلم الكلامي اغنى عن كتب الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام لان المقصود به التنبيه على ان المص من المسلمين اذ الظالم ان لا يصنف احد الا فيما يتمنى اليه من الدين واما كون المص من المصنفات الكلامية فيعلم من خصوص العلم الذي فيه التصنيف ثم اظهر عبوديته واحتياجه في بدء امره فقال قال العبد المفتقر اي ذو الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد في كلام الله تعالى حيث قال انتم الفقراء وتيمنا بما صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخري وقوله الى الله الودود اي المحبوب وهو المناسب للافتقار اليه متعلق بالمفتقر واختار صيغة الماضي حيث قال قال المفتقر لضرورة تأخر الحكاية عن المحكي في الواقع وان كانت متقدمة في الذكر لتقدم العامل على المعمول وانما لم يقل قلت هضما للنفس وليمكن التوصيف واجراء الاسم عليه واختار الفرع على الاصل اظهار الزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه وسمى ابويه كيلا يظن ان الكتاب

قبل

قبل التأمل فيه من تأليفات الاوباش بمرور الايام وكرور الاعوام فيتخذ ظهريا وليد عولهم فعطفه على المفتقر عطف بيان فقال احمد بن علي بن مسعود ثم دعا لنفسه ولوالديه بالغفران والاحسان كما هو اللائق باهل الايمان فقال غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما اي الى والديه واليه اي الى احمد مقدما نفسه اولا ومؤخرا ثانيا رعاية للسجع ثم حرض على العلم الذي وقع التأليف فيه فقال مخاطبا خطاب العام اعلم ان الصرف اختار هذا على التصريف مع انهما علمان لعلم يعرف به احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب لكونه اخف وموافقا للنحو واصلا وفي قوله ام العلوم اي اصلها تسمية للدال باسم المدلول شبهه بالام من حيث الولادة فكما ان الام تلد الاولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات التي هي دوال العلوم وقوالبها ولما اختلج في صدر السامع ما ذا ابوها بينه بقوله والنحو وهو علم يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء ابوها اي مصلح العلوم شبهه بالاب من حيث الاصلاح فكما ان الاب يصلح الاولاد كذلك يصلح الالفاظ التي هي وعية العلوم قوله ويقوى عطف على ام العلوم لكونه بمعنى يلد العلوم مثل قوله تعالى على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف قوله جعل على فالق لكونه بمعنى فلق في الدرايات جمع دراية وهي التعقل مصدر بمعنى المفعول كضرب الامير بمعنى مضروبه اي في المدريات اي المعقولات داروها اي عاقلو الصرف وعالموه وتأنيث الضمير باعتبار الام ويطغى اي يضل في الروايات جمع رواية وهي النقل بمعنى المروي اي في المرويات اي المنقولات عاروها اي العريانون من ثيابها العري كناية عن الجهل ولذلك عداه بنفسه وانما قال في الدرايات يقوى وفي الروايات يطغى لان تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الالفاظ وان كان متعسرا الا انه لا شك في انه يقوى بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر قال الزمخشري الحدود

علماء العلوم الاسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها واخبارها
الا وافتقاره الى العربية بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع فاذن
لاشك ان محصلها العاري منها يضل في سلوكه ولا يهتدي الى مطلوبه
فافتقار الروايات اليه اشد من افتقار الروايات واذا كان الحال
على هذا المنوال تجمعت اي فقد جمعت لانه ماض بمعناه وقعت
جزاء للشرط محذوف كما قدرنا فلا يصح بدون قد اذ ليس في اللفظ
فلا بد من التقدير وهذا اكثر في كلامه وعليك بالتنبيه له في مقامه ويحتمل
ان يكون الجزاء محذوفا بقرينة المقام ويكون تقدير الكلام هكذا واذا
كان كذلك اردت جمع كتاب فيه تجمعت الى آخره فيكون قوله جمعت
معطوفا على الجزاء المقدر فيه اي في الصرف كتابا موسوما اي معلما
فان الاسم علامة للمسمى بمراح اي محل راحة الارواح وهي جمع
روح بمعنى النفس وقوله وهو اي ذلك الكتاب مبتدا وقوله للصبي
خصصه بالذكر بناء على الاغلب ومراعاة لمراعاة النظير حال من خبر المبتدا
وهو قوله جناح النجاح اي الفوز بالمطلوب قدم عليه للسجع والجملة
اعني المبتدا والخبر حال من كتابا باستعارة الجناح للكتاب لكون كل
منهما سببا للنجح واضافته الى النجاح من قبيل اضافة السبب الى المسبب
وليس في الصبي استعارة مصرحة اذ المراد به معناه الحقيقي بل مكنية تشبيهه
بالطير في طلب النجاح واثبات الجناح له قرينتها والجناح مع كونه استعارة
تحقيقية كما عرفت قرينة للمكنية اذ لا يجب ان يكون قرينة المكنية استعارة
تخييلية بل قد يكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف في تفسير
قوله تعالى ينقضون عهد الله وفي استعارة الجناح تجنيس فائدتها العامة
تجنيس قلب البعض بالنجاح وقوله وراح اي كف رحاح اي واسع
عطف على قوله جناح النجاح وسعة الكف كناية عن الشمول والاحاطة
وعدم فوت شيء منه مثل طول الذراع وبسط الباع اي هذا الكتاب
للصبي مثل الكف الواسع اذا جعله وسيلة لاخذ العلوم واحاطتها لا يفوته شيء لان

منها كما ان ذا الكف الواسع يحيط بما لم يحط به غيره بسببه والواو
وفي بمعنى مع اي في ذهن الصبي استعار المعدة للذهن لكون كل
منهما محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الارواح كما ان المعدة محل
غذاء الاشباح للعطف والجار والمجرور متعلق براح في قوله حين
راح اي حصل هذا الكتاب قدم عليه للسجع استعار الرواح وهو
النبوية للحصول تشبيها له بها في التمكن والتقرر وفي هذه الاستعارة فائدة
التجنيس التام وعامل الظرف اعني حين ما يدل عليه لفظ المثل في قوله
مثل تفاح او راح عطفه باو تنبيها على استقلال كل منها في كونه مشبها به
مثل قوله تعالى اثما او كفورا يعني ان ذلك الكتاب جناح النجاح وراح
رحراح ومثل تفاح او راح اي يشبههما في المنفعة وقت حصوله في
ذهنه وخاطره وقوله بالله لا بغيره متعلق بقوله اعتصم قدم
عليه للتخصيص كما اشرنا اليه وقوله عما يصم اي يعيب متعلق باعتصم
واستعين الله في جميع المهمات وقوله وهو اي الله تعالى مخصوص
بالمدح الذي في قوله تعالى نعم المولى اي الناصر وهو نعم المعين لما
ختم كلامه في ديباجة كتابه وبين مقوله شرع ان يبين الكتاب
المجموع في الصرف الموسوم بمراح الارواح اعلم احضار الذهن
المخاطب ترغيبا له في استماع ما يعقبه ثم دعا له بقوله اسعدك الله
تنشيطا له وليتفال بالسعادة مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب
ومفعول اعلم قوله ان الصرف اي المريد لتحصيل الصرف ولا شك انه
حال ارادته لتحصيله يحتاج ففي الكلام ترغيب له على تحصيل الابواب السبعة
حيث اوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج على الاسرار
التجدي في معرفة الاوزان اي الموزونات الجزئية التي هي الغاية
والغرض من تحصيل الصرف الى معرفة احكام سبعة ابواب اي انواع
من انواع الموزونات فانك تغير بغيره وما يقال من ان العالم بالفعل
يحتاج اليها ايضا لامتناع حصول الشيء بدون شرائطه وما يتوقف

عليه فليس مما يعتد به عوفا اذ لا يقال في متعارف اللغة لمن حصّل المطلوب انه يحتاج الى شرايطه بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا ثم شرع في تعداد تلك الابواب فقال الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال والاجوف والناقص واللفيف ولا يخفى وجه الظبط على من تصور مفهوماتها وسيطلع عليها ان شاء الله تعالى في تضاعيف مباحثها وكما ان الصراف يحتاج في معرفة الاوزان الى معرفة سبعة ابواب كذلك يحتاج فيها الى معرفة الاشتقاق اي اخراج تسعة اشيا من كل مصدر اما بواسطة او بدونها وتلك الاشيا التسعة المشتقة منه هي الماضي والمستقبل والامر والنهي واسما الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة واذا كان الصراف يحتاج الى الانواع السبعة فكرته اي الكتاب وجعلته مشتملا على سبعة ابواب كل باب منها في بيان نوع من تلك الانواع وكان المناسب لسياق كلامه ان يقول على ثمانية ابواب احدها في الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيات المفردات انما تتم بمعرفة نسب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة وان كان الحق انه ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة ولا شك ان ابواب الصرف سبعة ادرجه في تلك الابواب ولم يجعله بابا على حدة وذكره في اوايل اول تلك الابواب اشارة الى ما ذكرنا

الباب الاول

من تلك الابواب المكسور عليها الكتاب في بيان البناء الصحيح ولما كان المقصود الاصلي البحث عن احوال الابنية وكان ابنية الصحيح تستحق التقديم لسلامتها عن التغيرات الكثيرة وكونها مقيسا عليها لسايرها قدم باب الصحيح ولما توقف البحث عنه على تصوره عرفه فقال الصحيح واضعا المظهر موضع المضمر اشارة الى ان المراد به غير الاول فان المراد بالاول ما صدق عليه الصحيح وبالثاني مفهومه وما يقال ان المعرف

اذا

اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على الاطلاق اي الصحيح في اصطلاح اهل الصرف فهو البناء الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام من فعل حرف علة وهي الواو والياء والالف وليس في تلك المقابلة ايضا تضعيف اي حرفان من جنس واحد وليس فيها ايضا همزة فيدخل فيه نحو ضرب اذ ليس في مقابلة فاء فعل الا الضاد وفي مقابلة عينه الا الراء وفي مقابلة لامه الا الباء وليس شيء من الضاد والراء والباء حرف علة ولا همزة وليس فيه ايضا حرفان من جنس واحد فيصدق التعريف عليه فيصح التمثيل به ويدخل فيه ايضا نحو حوقل وضارب ويضرب ومضروب وافعنسس واختص الفاء والعين واللام من بين حروف المباني للوزن والمعيار حتى يكون فيه اي في الوزن من حروف الشفة والوسط والحلق التي هي المخارج الكلية شيء اي حرف وهذا وجه مستقل لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف في غيره كما ان كونه شاملا للافعال وجه آخر له مستقل ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب نفعا لهذا الوجه مرجح على نحو علم جعل الوجه الآخر مرجحا لعكسه على نحو جعل واما اذا طلب المرجح على عمل فجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم وانما لم يقل واختص فعل للوزن واحتاج الى تفصيل حروفه ليمكن كونه للمتحركات بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن ويزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل في الوزن جعفر ولام ثالثة في الخماسي نحو فعللل في وزن جحمرش وانما يزاد اللام دون غيره لان الزيادة بالآخر اولى فالاولى ان يزاد من جنس الآخر ولما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع في بحث الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا فقولنا اي مقولنا وملفوظنا الذي هو الضرب مصدر في اصطلاح هذا الفن اي فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة اعني يتولد منه الاشيا التسعة المذكورة اما جزء بعد جزء او حال من الضرب

صفة مصدر

وقوله الصحيح يجوز فيه وفيما عطف عليه الجر على البدلية من سبعة ابواب والرفع على انه خبر مبتدا محذوف والاول اولى لان الاصل عدم التقدير عبد الرحيم

قوله والاشتقاق تسعة اشيا عطف على السبعة ابواب تقديره ان الصراف يحتاج في معرفة الاوزان الى الاشتقاق تسعة اشيا سه

والفا في قوله فكرته جواب الشرط المحذوف كالفا في قوله فحينئذ يعني اذا كان الصراف يحتاج في معرفة الاوزان الى سبعة ابواب فكرته هذا الكتاب عبد الرحيم

قوله فكرته اي جعلته ... اي منتهيا للوقوع سه

ويسمى تلك الواو والياء والالف حروف العلة لانقلاب بعضها الى البعض كالقال وباع سه

ولم يقل واختص فعل ليمكن جعله وزنا للحركات المختلفة فلذلك

لان مفتوح العين لا يصلح لان يكون وزنا لما هو مكسور العين او مضموم العين نحو فقل فعل بل علم وحركة العين لجاز لكن لما كان من الباب الثالث لم يبعد ان يتوهم على الحركة اي الفتح فلدفع هذا احتاج الى تفصيل حروفه سه

اذ لو قال فعل لا يصلح لكونه وزنا لعلم وحسن

والتنوين عوض عن المضاف اليه اي المصدر جميع الافعال

وهو اى المصدر المصطلح كضرب اصل للفعل المصطلح كضرب معروفه
لمعروفه ومجهوله لمجهوله الآن صيغة المعروف والمجهول من المصدر
متحدة اكتفاء بصيغ الافعال فاذا قيل ضَرَبَ ضربا علم ان المصدر
معلوم واذا قيل ضُرِبَ علم ان المصدر مجهول واذا لم يذكر الفعل
علم بالقراين فى جنس الاشتقاق لا فى جنس آخر من العمل وغيره وستعرف
مفهوم الاشتقاق عن قريب ان شاء الله تعالى عند البصريين من الفريقين
وانما قلنا ان المصدر اصل للفعل فى الاشتقاق لان مفهومه اى
معنى المصدر واحد وجزء ومفهوم الفعل اى معنى الذى يفهم منه
بحسب الوضع متعدد وكل واما نحو تسمع بالمعيدى فليس بحسبه
لدلالته اى لدلالة الفعل بحسب الوضع على الحدث والزمان
اى زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلثة والواحد قبل المتعدد
ولا شك ان ما يدل على الواحد اعنى المصدر ايضا يكون قبل ما يدل
على المتعدد اعنى الفعل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المصدر باعتبار
مفهومه متقدما وباعتبار وضعه متأخرا واذا كان المصدر اصلا
للافعال فى الاشتقاق يكون اصلا ايضا لمتعلقاتها اى متعلقات
الافعال من الاسماء الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث تعلقها بها
وان لم تكن تلك العلة موجودة فيها او نقول المصدر اصل لانه
اى المصدر اسم لصدق تعريفه عليه والاسم مستغن عن الفعل اى
غير محتاج اليه فى الافادة التى هى الغرض من وضع الالفاظ لان التركيب
من اسمين يفيد والفعل محتاج فيها الى الاسم لان التركيب من فعلين
بدون الاسم لا يفيد ولا شك ان المحتاج اليه اصل للمحتاج وفيه ايضا
نظر لان الاصالة فى الافادة عند التركيب لا تستلزم التقدم فى الوضع
والكلام فيه ونقول ايضا اى كالدليلين الاولين فى الاستدلال
على اصالة المصدر فى الاشتقاق انه يقال له اى يطلق على ما صدق عليه مصدر
الاسم الذى هو المصدر كضرب المصدر اى هذا الاسم لان هذه الاشياء

قوله متعدد وانما قال متعدد ولم يقل اثنين لان مفهوم الفعل اكثر من الاثنين لدلالته على الفاعل والمتعدد يشتمل عليه وعلى غيره سيد

قوله الاسم مستغن عن الفعل والفعل ليس بمستغن عن الاسم لان الفعل لا يتصور بدون الفاعل فى الافادة سيد

قوله ويقال له مصدر وانما سمى المصدر مصدرا لانه يصدر عنه الفعل والمصدر فى الاصل هو الموضع الذى يصدر عنه الابل سيد

التسعة

التسعة المذكورة تصدر عنه اى عما صدق عليه المصدر فان معنى
المصدر موضع الصدور فضرب مثلا انما سمى باسم المصدر لكونه موضع
صدور ضرب وغيره من الاشياء الثمانية وفيه ايضا نظر لان باب المجاز
مفتوح فلم لا يجوز ان يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور وان
يكون بمعنى الصادر كالمجاز بمعنى الجائز او يكون بمعنى مصدور به كضرب
الامير ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين فيه والحجة القوية لهم ان يقولوا
كل فرع يصاغ من اصل ينبغى ان يكون فيه ما فى الاصل مع زيادة هى
الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا
حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التى هى الغرض
من وضع الفعل لانه كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضَرْبٌ نسبة الضرب
الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل
الدال بجوهر حروفه على المصدر اى الحدث وبوزنه على الزمان ولما وقع
ذكر الاشتقاق على انه قيد فى الحكم باصالة المصدر للفعل وانباتها
الذى هو المقصود الاصلى من الكلام فى هذا المقام وكان المراد منه فى
محل النزاع قسما منه عرفه اولا وقسمه الى اقسامه ثانيا وبين ما هو
المراد منه فى محل النزاع ثالثا على ما هو مقتضى الترتيب الا انه اخرها عن
ادلة احد المتخاصمين ولم يتبادر اليها عقيب ذكر ذلك الحكم لكونه
غير مقصود اصلى كما اشرنا اليه الا انه قدمها على ذكر مذهب الآخر وادلته
اشارة الى حقية مذهب الفريق الاول كما نبه عليها بقوله والاشتقاق
تسعة اشياء من كل مصدر وسننبه عليه ايضا بقوله الافعال تشتق
من المصدر فكانه جعله حكما متفقا عليه لا خلاف فيه لاحد فذكر جميع
ما يتعلق به ثم لما فرغ عنه اشعر خلافا فذكره الاشتقاق فى اللغة اخذ
شق الشئ فهو متعدد وفى الاصطلاح تارة باعتبار العلم وتارة
بحسب العمل فان اعتبرناه من حيث انه صادر من الواضع احتجنا الى العلم به

لا الى عمله فاحتجنا الى تجديده بحسب العلم وان اعتبرناه من حيث يحتاج
احدنا الى علمه عرفناه باعتبار العمل اما تعريفه باعتبار العمل فهو ان
تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب
معناه واما تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ان تجد انت اى علمك
على ان تجد من افعال القلوب لا بمعنى المصادفة بين اللفظين مفعول
ثان لتجد ومفعوله الاول قوله تناسبا وهو اعم من الموافقة في اللفظ
اى في تركيب حروفه الاصول فان حروف الزيادة كما في الاستعجال والاستباق
لا عبرة بها احترز به عن نحو قعود وجلس والمعنى واحترز به عن نحو
ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق
المتناول لانواعه الثلثة وقدم التناسب في اللفظ لان الاخذ
المعتبر في الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المقصود من الاشتقاق
بحسب العلم انما يتحقق في اللفظ وللتنبيه على ذلك اهتم بتقديم بين
اللفظين على تناسبا وكذا انقسامه الى اقسامه انما هو باعتبار
اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوي مع انه معتبر فيها
على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى ومن قدم التناسب في المعنى
كالميداني نظر الى ان هذا الاخذ انما هو للمعنى فلكل وجهة الا ان
نظر المص انسب للفن والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق
بقرينة حمل الوجدان عليه فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو ان
تجد بين اللفظين تناسبا في التركيب والمعنى فتعرف ارتداد
احدهما الى الآخر واخذه منه فاشار بذكر اللفظين وذكر التناسب
في اللفظ والمعنى الى انه لا بد بين المشتق والمشتق منه من مغايرة
بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة من جهة ولو بتقدير
واتحاد من جهة بحسب اللفظ لان معنى التناسب يقتضي ذلك فيخرج
نحو المقتل مصدرا والقتل اذ لا تغاير بينهما في المعنى ويخرج ايضا نحو
ضرب

ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه في
المعنى وكذلك يخرج نحو ضَرْب بمعنى المضروب وضَرْب بمعنى الحدث
اذ لا تغاير في اللفظ ويخرج ايضا ذيب وسرحان اذ لا اتحاد
بينهما بوجه في اللفظ ويدخل فيه ضَرْب وضَرَبَ وجَذَبَ وجَبَذَ
ونَهَقَ ونَعَقَ لان التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولانك
ان بين الاولين وبين الاوسطين وبين الاخيرين مناسبة
كما سنذكر ان شاء الله تعالى وانما قلنا في المغايرة اللفظ ولو
تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب وطَلَبَ فان حركة آخر الفعل بنائية
وحركة آخر المصدر اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة لثباتها
وبناء الكلمة عليها وان كان اصلها السكون الا انها لم يستعمل
على الاصل في غير حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد بها
لانتفائها عند عدم العامل وتحقق استعمال الكلم ساكنا في غير حال
الوقف ايضا وبهذا سقط ما قيل ان عنيت بالحركة الشخصية
من الرفع وغيره سلمنا انها غير لازمة في الكلم ولكن لم قلت ان مطلق حركة
الاعراب غير لازمة ونظر الاشتقاق ليس في حركة معينة بل في مطلق
الحركة وان عنيت بها مطلق الحركة منعنا عدم اللزوم ولما فرغ من
تعريف الاشتقاق شرع في تقسيمه فقال وهو اى الاشتقاق المعرف
ثلثة انواع احدها اشتقاق صغير وهو علم ان يكون بينهما اى بين
اللفظين تناسب اى توافق في الحروف والترتيب اى ترتيب
تلك الحروف وفي المعنى ايضا نحو اشتقاق ضرب ماضيا من الضرب
مصدرا وثانيها اشتقاق كبير وهو علم ان يكون بينهما تناسب في اللفظ
والمعنى دون الترتيب سواء كان مع الموافقة في المعنى نحو اشتقاق جبذ من
الجذب وهما متوافقان في المعنى او مع المناسبة فيه بدون الموافقة
نحو ثلم من الثلب الاول الاخلال بالحائط والثاني الاخلال بالعرض فهما
متناسبان في المعنى وثالثها اشتقاق اكبر وهو علم ان يكون بينهما تناسب

وانما سمي بالصغير والكبير والاكبر لان
معرفة الاول يحصل بادنى تامل ومعرفة
الثاني يحصل بتفكر اكثر من ذلك ومعرفة
الثالث بتفكر اكثر منهما قوله نعق
وهو صوت الغراب والنهيق وهو
صوت الحمار سه

فى المخرج والمعنى فان التناسب فى المخرج تناسب فى الحروف باعتبار
المخرج نحو اشتقاق نعق من النهق والاول صوت الغراب والثانى
صوت الحمار فهما متناسبان فى المعنى وتناسبهما فى المخرج ظاهر
اذ الغين والهاء كلاهما من الحلق ويعلم من تعريفاتها وجه الحصر فيها لانه
ان اعتبر الموافقة فى الحروف مع الترتيب فهو صغير سمى به لكفاية
تامل قليل فى العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة العمل وان اعتبر الموافقة
فى الحروف بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى تامل كثير فى العلم بالاشتقاق
بسبب كثرة العمل فيه وان اعتبر تناسب الحروف فهو اكبر لاحتياجه الى
تامل اكثر فى العمل بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف فيه ولما فرغ من تعريف
الاشتقاق وتقسيمه الى اقسامه وتعريف كل قسم منها شرع ان يبين
المراد منه فى محل النزاع فقال والمراد بالاشتقاق المذكور ههنا اى فى
قوله وهو اصل فى الاشتقاق وفى قوله والاشتقاق تستدعى اشيا من كل مصدر
هو الاشتقاق صغير فانه الكامل والمتبادر عند الاطلاق وانما كان هو المراد
لان النزاع انما هو فى الاصالة فى هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان مذهب
الفريق الاول وتقرير ادلتهم وما يتعلق به من مبحث الاشتقاق شرع فى بيان
مذهب الفريق الثانى فقال قال الكوفيون ينبغى ان يكون الفعل اصلا
للمصدر لان اعلاله اى اعلال الفعل مدار وسبب لاعلال المصدر وجودا
اى من جهة الوجود اى ان وجد اعلال الفعل وجد اعلال المصدر وعدما
اى ان عدم اعلال الفعل عدم اعلال المصدر والدوران ترتب الشئ
على ماله صلوح العلية ويسمى الشئ الاول المترتب الداير والشئ الثانى
المترتب عليه المدار اما كون اعلال الفعل مدار الاعلال المصدر
وجودا ففى مثل يعد اصله يوعد عدة فى مصدر يعد اصله وعدة ولما
حذف الواو من يوعد لعلة توجب الحذف حذف من عدة وان لم يوجد
فيها تلك العلة تبعا له ومثل قام قياما اصلهما قوم قواما فلما اعل الاول
اعل الثانى وان انتفى موجب الاعلال فيه تبعا للاول واما كون اعلال

الفعل

قوله المدار هو الشئ الذى يثبت اثره
وينتفى عند انتفائه بخلاف العلة
والعلة ما دار به الحكم وجودا وعدما والسبب
ما دار به الحكم وجودا لا عدما

قوله المراد من الاشتقاق المذكور اى
المراد من الاشتقاق الذى بين الفعل
والمصدر اشتقاق صغير

واعلم ان وجه الانحصار على هذه الثلثة
ضرورى لان التعريف بين المشتق
والمشتق منه لا يخلو من ان يكون بالتبديل
او التقديم او لا بهذا ولا بذاك قال
فالاول الاكبر والثانى الكبير والثالث
الصغير عبد الرحيم

المدار اسم مكان من اداره وهو الشئ
يثبت الاثر عند ثبوته عبد

قوله عدة اما وجود الاعلال فى
المصدر نحو عدة اصله وعد فنقلت
كسرة الواو الى العين لثقلها عليه
مع اعتلال فعلها فحذفت الواو ثم
زيدت التاء عوضا عن الواو
فصار عدة

الفعل مدارا لاعلال المصدر عدما مثل يوجل وجلا وقاوم قواما فلما
لم يعل الفعلان لم يعل المصدران تبعا لهما ومداريته اى مدارية الفعل
من جهة الاعلال للمصدر لا شك فى انها تدل على اصالته اى اصالة الفعل
للمصدر وايضا كما ان الفعل مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك يؤكد
الفعل به اى بالمصدر نحو ضربت ضربا فان ضربا مصدر مؤكد للفعل اعنى
ضربت وكيف لا يكون مؤكدا له وهو اى هذا التركيب بمنزلة ضربت ضربت
بتكرير الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا لضربت تاكيدا
لفظيا كما كان ضربت الثانى مؤكدا له كذلك والمؤكد بفتح الكاف
اصل لانه متبوع دون المؤكد بكسر الكاف لانه تابع وايضا يقال له
اى للمصدر لم هو مصدر لكونه اى المصدر مصدورا به ومخرجا عن الفعل
وله نظائر فى كلامهم كما قالوا فى الماء مشرب عذب اى لذيذ وفى
الفرس مركب فاره اى حاذق فى المشى لا يتعب راكبه اى مرادهم
بمشرب مشروب وبمركب مركوب قلنا معاشر البصريين فى جوابهم
اى فى الجواب عن الكوفيين الاول الذى هو العمدة اعلال المصدر اذا
اعل فعله انما هو للمشاكلة اى الموافقة والاطراد فى الاعلال بسبب
المناسبة بينهما فى اللفظ والمعنى لا للمدارية ولهذا قد يعل كل
منهما بدون اعلال الاخر نحو رمى رميا واغدودن اغديدانا فلا
يدل الاصالة فى الاعلال على الاصالة فى الاشتقاق كحذف الواو فى تعد
اصله توعد فانه للمشاكلة يعد وحذف الهمزة فى يكرم فانه للمشاكلة
اكرم فكما ان الحذف للمشاكلة لا يدل على الاصالة فى الاشتقاق
فكذا الاعلال للمشاكلة لا يدل على الاصالة فيه وقلنا ايضا فى الجواب
عن تمسكهم الثانى لا نم ان ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت بل هو بمنزلة
احدثت ضربا ضربا لان المراد بالتاكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل
بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد وهو فى الحقيقة تاكيد لذلك المصدر
المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا

مجاز

قوله اى مشروب ومركوب يعنى بمعنى المفعول
ينبغى ان يكون المصدر بمعنى مصدور به كما ان المشرب
بمعنى المشروب وجوابهم من هذا الباب جرى المشروب
المشرب اعنى مفعل على المفعول مجازا واستعارة

قلنا اى اجاب المص عونا للبصريين عن جميع
مسكات الكوفيين

قوله للمشاكلة اى المناسبة بين الفعل
والمصدر وهو ان الفعل يدل على الحدث
والمصدر يدل على الحدث ايضا فيه تعليل
المصدر بحسب المناسبة لا بحسب المدارية
حتى يكون القول بالعلة بخلاف المشاكلة

فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربًا ضربًا فظهر انه
تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل
فلم يقع المصدر تاكيدا للفعل ولين سلمنا انه بمنزلة ضربت ضربت وان
المصدر وقع تاكيدًا للفعل فنقول والمؤكدية بفتح الكاف لا تدل
على الاصالة في الاشتقاق بل تدل عليها في الاعراب كما في جاءني
زيد زيد فان الاول اصل للثاني في الاعراب مع انه ليس بمشتق منه
والا لزم اشتقاق الشيء عن نفسه وكلامنا في الاصالة في الاشتقاق
ولا محذور في ان يكون الشيء متقدما على شيء في الاشتقاق
واصلا له فيه وتاخرا عنه في الاعلال وفرعا عليه فيه للمشاكلة كما ان
الاسم اصل في الاعراب للفعل وفرع عليه في العمل كما يجيء انشاء الله تعالى وقلنا
في الجواب عن تمسكهم الثالث قولهم مشرب عذب ومركب فاره ليس
بحقيقة في معنى المشروب والمركوب اتفاقا بان وضع لفظ المشرب
بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب مرادفا
للفظ المشروب وللفظ المركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون
لفظ مصدر ايضا حقيقة في معنى المصدور به ومرادفا للفظ المصدور
به بل ذلك من باب جرى النهر وسال الميزاب فكان هذا من المجاز اما
من المجاز اللغوي بان اطلق اسم المحل الذي هو النهر والميزاب على الحال
الذي هو الماء لان الجاري والسائل هو الماء لا النهر والميزاب وعن المجاز
العقلي بان اريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقي واسند اليهما الجريان
والسيلان مجازا للملابستهما لما حاله اعني الماء كذلك قولهم مشرب
عذب ومركب فاره من المجاز ايضا اما في المفرد بان يطلق اسم المحل الذي
هو المشرب والمركب على الحال الذي هو الماء والفرس واما في النسبة
بان يراد بالمشرب والمركب معناهما الحقيقي وينسب اليهما العذوبة
والفراهة مجازا لملابستهما لما حاله اعني الماء والفرس وحاصل الجواب
ان قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد اما على تقدير كون المجاز

في النسبة

يعني لا نم ان معنى المركب والمشرب ما ذكرتم بل المراد ان موضع الركوب ينسب اليه الفارهية وكذا موضع الشرب ينسب اليه العذوبة كما نسب الى النهر والميزاب فعلى هذا وجه قولهم مشرب عذب الجريان والسيلان قيل في البيان قولهم مشروب ومركوب ومركب فاره يحتمل ان يكون بمعنى مشروب وسال كما ذكرتم ويحتمل ان يكون من باب جرى النهر الميزاب بمعنى قبيل ذكر المحل وارادة الحال فلما احتمل على هذا ان لا يكون حجة لان الاصل لا يثبت بالمحتملات اقول على هذا التوجيه يمكن المعارضة بان يقال لان المصدر اذا كان بمعنى الموضع يحتمل ان يكون بمعنى المفعول فلا يصلح للاستدلال اذ الاصل كما قال لا يثبت بالمحتملات افندي

في النسبة فلان المشرب والمركب ح على معناهما الحقيقي الذي هو محل
الشرب ومحل الركوب فيكون معنى لفظ المصدر قياسا عليهما محل
الصدور وهو عليهم لا لهم واما على تقدير كون المجاز في المفرد فلانه
لا يلزم من كون لفظ مستعملا في معنى مجازي على سبيل القطع بل غاية (كون لفظه)
امر موازنا له مستعملا في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع بل غاية
ان يحتمل استعماله فيه بمجرد احتمال ان يكون لفظ المصدر مستعملا في معنى المصدور
به مجازا مع قيام احتمال ان لا يكون مستعملا فيه بل مستعملا في معناه الحقيقي
الذي هو محل الصدور مع ان الحقيقة اصل والمجاز خلافه لا حجة فيه للكوفيين
على ان تشبيه كون المصدر بمعنى الصادر به بكون المشرب بمعنى المشروب
والمركب بمعنى المركوب تشبيه بغير جامع اذ الشرب والركوب متعديان
فيمكن ان يذكر المشرب والمركب ويراد به المشروب والمركوب لدلالة
المشرب على المشروب والمركب على المركوب والصدور لازم فلا يمكن
ان يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدور به اذ لا دلالة للمصدر على
المصدور به بل على الصادر ولذلك تكلفوا وقالوا في الاستدلال
على اصالة الفعل ان المصدر مفعل بمعنى المصدور اي الصدور نحو
قعدت مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر الذي هو لفظ المصدر
بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا ايضا
بعمل الفعل في المصدر نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة
لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ
المعمول والنزاع في ان وضعه غير متقدم على وضع الفعل فاين احد
التقدمين من الاخر وايضا ينتقض بنحو ضربت زيدا وبزيد ولم يضرب
فانه لا دليل فيهما على ان وضع العامل قبل وضع المعمول ولما بين اصالة
المصدر وزيف ادلة المخالف جرى في ذكر الاوزان على تقديم الاصل
فقال المصدر الثلاثي كثير مختلف وعند سيبويه اي ما ذكره سيبويه منه
يرتقي الى اثنين وثلثين بابا اي بناء وضبطه ان تقول عينه اما ساكن

اي المصدر

او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شئ او لم يكن فان لم يكن
بزيادة شئ فالفاء منه اما مفتوح او مكسور او مضموم نحو قتل
وفسق وشغل وان كان بزيادة شئ فتلك الزيادة اما تاء او
الف ونون وعلى التقادير فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم
فالحاصل من ضرب الثلثة في الثلثة تسعة وهي نحو رحمة ونشدة
وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران
واردف ذلك بقوله نزوان لان المصدر المتحرك العين مزيدا
في آخره الف ونون لم يجئ الا على هذا البناء فذكره هنا للمناسبة
مع ليان في فتح الفاء وزيادة الالف والنون هذا اذا كان العين
ساكنا فان كان متحركا فاما ان يكون بزيادة شئ اولا فان كان
الثاني فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه
اما مفتوح وذلك نحو طلب او مكسور وذلك نحو خنق ولم يجئ مضموم
العين منه بالاستقراء وان كان مكسورا فهو مفتوح العين ليس
الا لكراهة توالي الكسرتين او لكراهة الانتقال من الكسرة الى الضمة
نحو صغر وان كان مضموما فهو مفتوح العين ايضا ليس الا لكراهة
توالي الضمتين او لكراهة الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو هدى
وان كان الاول فالزيادة فيه اما ان يكون تاء التانيث فقط اولا
فعلى الاول فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم بحسب القسمة لكن
لم يجئ الا مفتوح الفاء بالاستقراء وعينه اما مفتوح نحو غلبة او مكسور
وذلك نحو سرقة ولم يجئ منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثاني
فاما فيه مدة او ميم زائدة بالاستقراء اولا فان كان مدة فهي اما الالف
او الواو والياء فان كانت الالف فاما معها زيادة اخرى اولا
فان لم يكن فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور وذلك
نحو صراف او مضموم وذلك نحو سوال وان كانت معها زيادة اخرى
فتلك الزيادة اما التاء فقط او التاء والياء فان كانت التاء فقط

فالفاء

فالفاء اما مفتوح وذلك نحو زهادة او مكسور وذلك نحو دراية
او مضموم كنقاية ولم يذكره سيبويه لقلته وان كانت التاء
والياء فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو كراهية ولم يذكره ايضا
لقلته هذا اذا كانت المدة الالف وان كان الواو فاما معها
زيادة اخرى اولا فان لم يكن فالفاء اما مضموم وذلك نحو دخول او
مفتوح وذلك مثل قبول اخر مفتوح الفاء لقلته حتى لم يسمع له ثان
ولم يجئ منه مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة وان
كانت معها زيادة فتلك الزيادة هي التاء بالاستقراء ولم يجئ منه الا
مضموم العين كصهوبة وان كانت المدة الياء فلم يجئ مما نحن فيه
القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة شئ آخر وذلك نحو وجيف
وانما اخر نحو صهوبة مع ان المناسب ذكره مع دخول اذ هو مما فيه
المدة واو نظرا الى قلته بالنسبة الى المتقدم ونظرا الى ان معه زيادة
اخرى والحاصل ان لوجيف مناسبة لدخول من جهة عدم الزيادة على
المدة وان للصهوبة مناسبة له من حيث ان المدة واو ورجح وجيف
بالكثرة بالنسبة الى صهوبة فقدم وان كان فيه ميم زائدة ولا يكون
الا مفتوح بحكم الاستقراء فاما مع زيادة شئ آخر اولا وعلى الثاني
فالعين اما مفتوح او مكسور نحو مدخل ومرجع على الشذوذ واما
مضموم العين منه نحو مكرم ومعون فنادر ولذا لم يذكره حتى
جعلها الفراء جمعين لمكرمة ومعونة كما في على تمرة وتمر لاستبعاد
المجئ المصدر على هذا الوزن وعلى الاول فتلك الزيادة هو التاء
لا غير بحكم الاستقراء والعين اما مفتوح نحو مسعاة او مكسور وذلك
نحو محمدة وهو شاذ وانما ذكر المصدر الميمي مع غير الميمي مع ان الاول
قياسي والثاني سماعي نظرا الى ان الميمي ايضا مرتبة من مراتب الاختلاف
وان كان قياسيا في نفسه اذ المقصود بيان اختلاف ابنية مصادر
الثلاثي المجرد لما اشرنا اليه مع انه لم يترك الاشارة الى انه مثل حيث ذكره

بعده ولم يختلط ويجئ المصدر على وزن اسمى الفاعل والمفعول الا
ان مجيئه على وزن اسم الفاعل اقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فالاول
نحو قمت قائما اى قياما وقوله ولا خارجا من فى زور كلام اى خروجا
وقوله كفى بالنائى كفاية من اسماء كاف اى ومنه افضل فاضلة اى افضالا
وعافاه الله عافية اى معافاة وعقب فلان مكان ابيه عاقبة اى
عقبا وقوله تعالى فهل ترى لهم من باقية اى من بقاء وقوله تعالى ليس لوقعتها
كاذبة اى كذب والدالة اى الدلال بمعنى الغنج والثانى نحو قوله تعالى
بايكم المفتون اى الفتنة اذا كان الباء غير زائدة واما اذا كان زائدا
فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه اى الى ميسوره ولا معسوره اى الى
يسره والى عسره والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود
بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة
والمخلوق اى الكراهة والصدق والخلق واعلم ان استعمال وزنى
اسم الفاعل والمفعول فى معنى المصدر بالاشتراك فيهما فيه حقيقة
كما يفصح عنه قوله ويجئ على وزن الى آخره والا فالواجب ان يقول
ويستعمل فى معنى اسم الفاعل الخ ولذلك قصر على السماع بخلاف استعمال
وزن المصدر فى معنى الفاعل والمفعول نحو رجل عدل بمعنى عادل
ونسج اليمن بمعنى منسوج فانه مجاز ولذلك لا يقصر على السماع بل يجوز
استعمال كل مصدر فى معنى كل اسم الفاعل واسم المفعول اذا قصد فائدة
المجاز ويجئ المصدر ايضا للمبالغة فى الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا
عند سيبويه من الثلاثى المجرد وعند الزمخشرى قياسا مطردا فى الثلاثى وغيره
لانه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغى ان يكون قياسا
ولذلك ذكر فى الامثلة الزمنيا وقال معنى التراى الكثير وهو على ضربين
احدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهذار بمعنى الهذر الكثير
والتلعاب بمعنى اللعب الكثير والترداد والتجوال والتقتال والتسيار
للمبالغة فى الرد والجولان والقتل والسير وثانيهما الفعيلى بكسر الفاء

والعين

قوله قمت قائما اى قياما مصدر يجئ على وزن اسم فاعل كناصر

قوله بايكم المفتون مصدر يجئ على وزن اسم مفعول اى المفتون على وزن مفعول

والعين وتشديده وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير والدليلى بمعنى
كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والقتيتى بمعنى كثرة النميمة لما
فرغ من مصدر الثلاثى شرع فى مصدر غير الثلاثى فقال ومصدر
كل واحد من ابواب غير الثلاثى رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا
مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا او غير ميمى يجئ على سنن اى طريق
واحد على حدة ولم يبين ابنية مصادر تلك الابواب اعتمادا على
اسباقها فى غير الرباعى المجرد واما فيه فطرد للباب الا فى كلم يجئ
المصدر كلاما على وزن فعال بكسر الفاء وتشديد العين على لغة
اهل اليمن فانه قياس لغتهم ولذلك شاع واطرد فعال بمعنى
تفعيل التفعيل فى كلام الفصحاء وفى التنزيل وكذبوا باياتنا كذابا والا فى
قاتل يجئ قتالا بكسر القاف وتخفيف العين وقيتالا بالياء على
لغة من قال فى كلم كلاما فانه ايضا قياس لغتهم قال سيبويه فى قتالا
كانهم حذفوا الياء التى جاء بها اولئك فى قيتالا ولذلك قيل ان قتالا
فرع قيتال من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت
ياء لانكسار ما قبلها وعكس السكاكى حيث جعل الياء لاشباع كسرة القاف
والا فى تحمل يجئ تحملا بكسر التاء والحاء وتشديده فيمن قال كلاما
فانه قياس لغتهم ايضا لانه كسر الاول وزيد قبل الآخر الالف والا
فى زلزل يجئ زلزالا بفتح الاول فانه يجوز فى مصدر مضاعف الرباعى
المجرد فتح الفاء وكسره قياسا مطردا اى الثقل المضاعف بخلاف صحيحه
فانه بالكسر لا غير الا ان الكسر افصح لانه اصل لما فرغ من بيان ابنية الاصل
الذى هو المصدر شرع فى بيان ابنية الفرع الذى هو الفعل فقال الافعال
التى تشتق على صيغة المبنى للمفعول اى تاخذ من المصدر وتستعمل
مبنية للفاعل ومبنية للمفعول اما بنفسها او بزيادة حرف الجر وانما
لم نقل على مذهب البصريين اشارة الى انه الحق فكانه لا خلاف فيه كما ذكرنا
وانما قيدنا بقولنا تشتق الخ احترازا عن باب فعل يفعل على صيغة

المبني للمفعول فيها لان المقصود من ذكر الافعال بيان احكامها ولما لم يختلف
حكم هذا الباب بالمعلومية والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول ابدا للعلم بفاعلها
في غالب العادة انه هو الله تعالى ترك الملحق وايضا لما كان المبني للمفعول فرعا
للمبني للفاعل لان الاول معلوم للثاني معنى والغرض ذكر الاصول تركه
قال خمسة وثلثون بابا ستة منها كاين للثلاثي المجرد والآفلة سبعة قدم
الثلاثي على الرباعي لتقدمه الطبعي ووجه ضبط ان لماضيه ثلثة ابنية لان
اوله لايكون الا مفتوحا لامتناع الابتداء بالساكن واستثقال الضمة والكسرة
عليه والحرف الثاني منه لايكون الا متحركا لالتزام سكونه اختلاط الابنية
وما قبل والتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك بالفعل فلا يخ
عن ذي حركات لاتزيد على ثلثة فان كانت فتحة فلا يخ من ان يكسر عين مضارعه
او يضم او يفتح وان كانت كسرة فاما ان يفتح عين مضارعه ان يكسر
وان كانت ضمة فعين مضارعه عين الماضي لايكون الا مضموما فانحصر بحسب الوقوع
في ستة وهي نحو ضرب يضرب بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر
وقتل يقتل بفتح عين الماضي وضم عين المضارع وعلم يعلم بكسر العين
في الماضي وفتحها في المستقبل وفتح يفتح بفتح العين فيهما وكرم يكرم
بضمة فيهما وحسب يحسب بكسرة فيهما وتسمى الثلاثة الاول دعايم الابواب
جمع دعامة وهي عمود البيت اي اصولها لاختلاف حركاتهن في عين
الماضي والمستقبل فكما ان معنى الماضي مخالف بمعنى المستقبل كذلك
ينبغي ان يكون لفظه مخالفا للفظه ليطابق اللفظ والمعنى في الاختلاف
فلا شك ان ما وقع فيه المخالف اصل بالنسبة الى غيره ولكثرتهن اي
ولكثرة استعمالهن فانها سبب لفصاحة الكلمة فيكون سببا لاصالتها
ولذلك قدمها على الثلاثة الاخر واما تقديم بعض الاول على بعضها
فلان الاختلاف في الاول اكثر لان مخالفة الفتح للكسر اكثر من مخالفة
الفتح للضم لان الفتح علوي والكسر سفلي والضم بينهما يشهد به الوجدان
ومن قدم الثاني على الاول نظر الى ان الضم علوي وانه اقوى وقصد التدريج

في النزول

ويحتمل ان يكون ابوابا ستة بعض الاحوال الاربعة للفاء وهي السكون والفتح والكسر والفتح في الاربعة للعين اذ لا اعتبار لاحوال اللام لكونه محل التغيير وقد حققنا في الحاشية

واما سميت الثلثة الاول بدعايم الابواب لاختلاف حركاتهن في اواء عينه ... وانما الحصر ... بالدعامة ... الدعايم في الثلاثي لاختلاف الحركات وكثرة الاستعمال فيها

ضرب
وعد
عقد

شهد
شهد
شهد
شهد

في النزول من العلو الى السفل واما تقديم الثاني على الثالث فلفتح عين
ماضيه الذي هو الاصل لخفته فهو احق بالتقديم واما تقديم بعض الآخر
على بعضها فلفتح عين الاول في الماضي والمضارع فللنظر الى ان الضم
فوقي وقوي والى ان استعماله اكثر بالنسبة الى الثالث واما لم يجي
من مكسور العين في الماضي مضموم العين في المضارع لئلا يتحرك حرف
واحد بالانقل بعد الثقيل ولم يجي من مضموم العين في الماضي مفتوح
العين في المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدريج في
الانتقال من الانقل الى الاخف ولا مكسور العين فيه لئلا يلزم الجمع
بين الضم الثابت والكسر لا لضرورة ولما كان سبب دخول ابواب
الثلثة الاول في الدعايم امران اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال
وكان انتفاء احدهما فقط كافيا في عدم الدخول فيها اشار الى
ان عدم دخول الآخر فيها انما هو انتفاء الامرين معا في نفس الامر
لا لانتفاء احدهما فقط اذ لو لم يتعرض لذلك لم يعلم ان عدم الدخول
مع فيها نفس الامر لانتفاء احدهما فقط او لانتفائهما جميعا ولما كان
انتفاء الامر الاول فيها ظاهرا اكتفى بذكره مرة في اولها وقال وفتح يفتح
لا يدخل في الدعايم لانعدام اختلاف الحركات في عين الماضي والمستقبل
ولعدم مجيئه اي مجي باب فتح يفتح بغير حرف الحلق عينا ولاما والتزموا
فيه فتح العين في الماضي والمضارع ليقاوم خفة فتحة العين ثقلة
حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا الفاء في الترديد ولم يقولوا اوفاء لزوال
ثقل الفاء بسكونه في المضارع ولا يرد مثل دخل يدخل لانه دليل بعد
الوقوع ولم يجي بغير حرف الحلق لعدم كثرة الاستعمال ايضا واما ركن
يركن وابى يابى بفتح العين في الماضي والمضارع فيهما من غير حرف
حلق بهذا الف وقوله فمن اللغات المتداخلة والشواذ نشره
على ترتيبه يعني ان ركن يركن بفتح الماضي وضمها في الغابر وركن
يركن بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر لغتان فأخذ الماضي من الاولى

والمضارع من الثانية فعيل كرن يركن بالفتح فيهما لانه من باب فتح يفتح فلا نقض وعد الزمخشري ركن يركن من الشواذ ان ابى يابى من الشواذ النابية عن المواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصورة فلا نقض واما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلى بفتح العين في الماضي والمضارع في الكل من غير حرف الحلق فلغات قبيلة طي وقد فروا اي فارين من الكسرة الى الفتحة يعني ان الاصل فيها كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة لان من القياس عندهم ان يقلبوا الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء الفا للتخفيف وباب كرم يكرم لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات وانعدام كثرة الاستعمال لانه لا يجئ الا من الطبايع اي للافعال الطبيعة اي الغريزية التي جبل الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم والامن النعوت اي الصفات اللازمة ولاجل ان هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع منه حركة لا تحصل الا بلزوم احدى الشفتين للاخرى وانضمامها بها اعني الضم رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها وباب حسب يحسب لا يدخل في الدعائم لانعدام الاختلاف ولقلته في الاستعمال فيه اشارة الى ان قلة استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب من الاسباب ولا بشرط من الشروط وقد جاء فعل يفعل بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر على لغة من قال كدت تكاد اصلها كودت تكود بضم الماضي وفتح المضارع وهي شاذة والقياس كدت تكاد بكسر الكاف في الماضي من باب علم كفضل يفضل بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر ودمت بكسر الدال تدوم بضمها يعني كان فضل يفضل ودمت تدوم شاذان والقياس فضل يفضل من باب نصر ينصر ودمت تدوم من باب حسن كذلك كدت تكاد شاذ وقال الزمخشري ثلثها من المتداخلة فكان المص لم يظفر بكدت تكاد بالضم فيهما وفضل يفضل بالكسر في الماضي

في الماضي والفتح في الغابر وبدمت تدام بالكسر في الماضي والفتح في المضارع نحكم بشذوذها واعلم ان بعضهم قدم الرباعي المجرد على المشعبات نظرا الى ان الثلاثي المجرد والرباعي المجرد اصلان فراعى مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل بينهما والمص قدم منشعبة الثلاثي المجرد على الرباعي المجرد رعاية لمناسبة الاصالة والفرعية بينهما واثنا عشر لمنشعبة الثلاثي اي لمتفرعة عليه اما بزيادة حرف او حرفين او ثلثة احرف ولم يزد الزيادة على الثلاثة لئلا يلزم زيادة الزايد على الاصل ثم قدم ما زيد فيه حرف على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبيعي فما زيد فيه حرف واحد فثلثة ابواب وذلك نحو اكرم اكراما بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله 16
وانما كسر في المصدر فرقا بينه وبين الجمع على افعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة الفتحة وهذا باب الافعال قدمه لان الزيادة في الاول 17
ونحو قطع تقطيعا بتضعيف العين قبل الزايد هو الاولى لان الحكم بزيادة الساكن اولى وقيل الثانية لان الزيادة بالاخر انسب وسيبويه اجاز الوجهين لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل قدمه لان الزيادة من جنس الاصول ونحو قاتل مقاتلة بزيادة الالف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة وما زيد فيه حرفان فخمسة ابواب نحو تفضل تفضلا بزيادة التاء في اوله وتضعيف العين وهذا باب التفعل لان احدى الزائدتين من جنس الاصول ونحو تضارب تضاربا بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء والعين وهذا باب التفاعل قدمه لمشاركته الاول في زيادة التاء في الاول ونحو انصرف انصرافا بزيادة الهمزة والنون في اوله وهذا باب الانفعال قدمه لان الزائدتين في الاول ونحو احتقر احتقارا بزيادة الهمزة في الاول والتاء بين الفاء والعين وهذا باب الافتعال وستعرف وجه تقديمه على باب الافعلال ان شاء الله تعالى وما زيد فيه ثلثة احرف فاربعة ابواب نحو استخرج استخراجا بزيادة

الهمزة والسين والتاء في الاول وهذا باب الاستفعال قدمه لان
الزوايد فيه في الاول ونحو اخشوشن اخشيشانا بزيادة الهمزة في الاول
والواو بين العين واللام وبحرف من جنس العين بعد الواو بالاتفاق
لانعدام سكون الاول وهو باب الافعيعال قدمه لان احدى
الزوايد من جنس الاول ونحو اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول
والواوين بين العين واللام وهذا باب الافعوال قدمه لان
كل الزوايد فيه قبل الآخر وليلزم تاخر احارا اذ له بحث ونحو احار
احيرارا بزيادة الهمزة في اوله والالف بين العين واللام وحرف
من جنس اللام اتفاق لان سكون الاول هنا للادغام بخلاف سكون
فعل تفعل فانه للفرار عن توالى الحركات الاربع من اول الامر وهذا باب
الافعيلال قدمه لانه في قسمه ولكونه ابلغ من احمر في المعنى ونحو احمر
احميرارا بزيادة الهمزة في اوله وحرف من جنس اللام في الآخر ايضا
وهذا باب الافعلال وانما ذكره في القسم الذي زيد فيه ثلثة احرف
مع ان الزايد فيه حرفان لمناسبته احار في البحث والمعنى وتكرار
اللام بل هو منقوص منه ولهذا قال الاصل احارّ واحمرّ احارر واحمرر
فادغمتا اى الحرفان المتجانسان اعنى الرائين بعد سلب حركة
اوليهما في تينك الصيغتين للجنسية ويدل عليه اى على ان
اصلهما احارر واحمرر بفك الادغام على ما صرح به صاحب المفتاح وهو
الظاهر من كلام المص ايضا ارعوى وهو ناقص من باب افعل فانه لو كان
اصلهما احار واحمر من الاصل بلا ادغام لوجب ان يقال ارعو لانه من بابهما
فلما قيل ارعوى بلا ادغام لمانع منه علم ان اصلهما احارر واحمرر
وفايدة كون اصلهما بالفك تظهر في تقطيع الشعر اذا وقعا فيه
وهذا الدليل مخصوص باحمر واما احار فحكمه يعلم بالمقايسة عليه لانه
منقوص احار وايضا يدل عليه وجود النظاير ومن افعول وافعوعل
وافعنلل يعني لو جعلنا الاصل احارر ثم صير الى الادغام يتيسر المناسبة

اصلهما

احارّ واحمرّ اصلهما احارر واحمرر فادغما للجنسية ويدل عليه ارعوى
اى يدل على الادغام فيهما للجنسية بلفظ ارعوى وارعوى فاعل يدل وهو من باب افعل ولا يدغم لعدم الجنسية
اى على ان الادغام في احارّ واحمرّ للجنسية عدم ادغام ارعوى اذ رجع عن القبيح ٤
واصل ارعوى ارعوو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يدغم لكون الاعلال قبل الادغام لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام ليست بموجب بل هو مجوز وبعد الاعلال لم يدغم ايضا لعدم الجنسية سيد

ونحو ادوى من باب احمار بلا ادغام بينه

١٢

بينه وبين نظايره بخلاف ما لو جعلناه مدغما من الاصل ويحتمل ان يوجه بان
يقال اى على ان اصلهما احارر واحمرر بفتح ما قبل الآخر حملا على الاخوات بدليل
فتح ما قبل الآخر فيما لم يدغم لمانع نحو ارعوى وبحال معرفة حال ما قبل الآخر في
المضارع على الحمل على الاخوات فيكون قوله فادغمتا للجنسية وقوله
لا يدغم لانعدام الجنسية بيانا للواقع اى لا يقع الادغام في ارعوى
لان اصله ارعوو وقدم الاعلال على الادغام لان الاعلال قبل الادغام
فلم يبق المجانسة وانما قلنا الاعلال قبل الادغام لان سبب الاعلال
موجب الاعلال يعني كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب
الادغام ليس بموجب للادغام يعني ليس كلما وجد سبب الادغام
وجد الادغام بل يجوز ويدل عليه امتناع التصحيح في شيء من باب
رضي اى لا يجوز ان لا يعل كلمة من باب رضي ويقال رضوا وقووا
وطروا وغبنوا مثلا على الاصل وجواز الفك في باب حيي ولان الاعلال
فيه تخفيف بالنسبة الى الادغام ولان الاعلال قد ينظر فيه الى حرف
واحد بخلاف الادغام فانه ينظر الى حرفين البتة واحد من تلك الابواب
الخمسة والثلثين للرباعي المجرد ولم يضعوا له الا بابا واحدا لانه
لما كثر حروفه التزموا فيه الفتحات طلبا للتخفيف فلم يبق للعدد فيه مجال
اذ التعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن في كلامهم اربع
حركات المتوالية سكنوا الثاني اذ في اسكان غيره مانع لا يخفى
نحو دحرج دحرجة ودحراجا وابواب ثلثة منها للمنشعبة الرباعي
المجرد ولم يضعوا لها اكثر من ثلثة ابنية طلبا للتخفيف وزادوا فيها
حرفا او حرفين دون اكثر لئلا يخرج عن الاعتدال وقدم ما زيد فيه
حرفان لانه اثنان فيها غالبان نحو احرنجم احرنجاما بزيادة الهمزة
في الاول والنون بين العين واللام الاولى وهذا باب الافعنلال
قدمه لتقدم الزيادة فيه ونحو اقشعر اقشعرارا بزيادة الهمزة في الاول
وتكرير اللام الثانية وهذا الباب الافعلال وما زيد فيه حرف واحد

قوله وواحد عطف على قوله ستة للثلاثي المجرد التي هي العشرة وتلتون بابا
تقريب الافعال التي من العشرين بغير البواقي عشر المنشعبة
ستة تشذون نحو ضرب يضرب الثلاثي اى الذى زيد فيه
الثلاثي ضربا وستة ابواب اربعة للعين
ويحتمل ان يكون ابواب الاحوال الاربعة
الاحوال للفاء والاحوال الاربعة
وضرب ما حصل منه في الاحوال الاربعة لكونها
ولا اعتبار للام الثانية
محل التغيير وقد فصلنا هذا
في الصافية
وتاغ من باب الرباعي المجرد وشرع في منشعبة الرباعي

حرنجم
قشعر

كما قال تعالى فمنكم كافر ومنكم مؤمن من ان ال
الكتب لمحرره سعد

نحو تدحرج تدحرجا بزيادة التاء في الاول وهذا الباب التفعلل وستة
منها الملحق دحرج اي مزيدة على الثلاثي المجرد للالحاق بدحرج نحو
شملل شمللة بزيادة حرف من جنس اللام في اخره وهذا باب الفعللة
قدمه لان الزايد فيه من جنس حروف الاصول ونحو حوقل حوقلة بزيادة
الواو بين الفاء والعين وهذا باب الفوعلة قدمه لقوة الواو
ونحو بيطر بيطرة بزيادة الياء بين الفاء والعين وهذا باب
الفيعلة قدمه لتقدم الزايد ونحو جهور جهورة بزيادة الواو بين
العين واللام وهذا باب فعولة قدمه لاشتراكه مع حوقل في نفس
الزايد ومع بيطر في كونه حرف علة واما تقدمهما على ما تقدم عليه
جهور فلتقدم الزايد فيهما ونحو قلنس قلنسة بزيادة النون
بين العين واللام وهذا باب الفعلنة قدمه لتقدم الزايد
ونحو قلسى قلساة بزيادة الياء في الآخر ثم قلب الفاء
ولا يبطل الالحاق لكونه محل التغيير وهذا باب الفعلاة
وخمسة منها مزيدة على الثلاثي المجرد وهي للملحق تدحرج نحو
تجلبب تجلببا بزيادة التاء في الاول وحرف من جنس اللام في الآخر
وهذا باب التفعلل ونحو تجورب تجوربا بزيادة التاء والواو وهذا
باب التفوعل ونحو تشيطن تشيطنا بزيادة التاء والياء وهذا باب
التفيعل ووجوه تقديمات بين الثلثة كوجوه تقديمات الاول
من ملحقات دحرج ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة التاء والواو
وهذا باب التفعول قدمه لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة
في غير الاول واما تقديم السوابق على ما تقدم عليه ترهوك فلكثرتها
ونحو تمسكن تمسكنا بزيادة التاء والميم في الاول وهذا باب
التمفعل واثنان منها مزيد على الثلاثي المجرد وهما الملحق احرنجم
نحو اقعنسس اقعنساسا بزيادة الهمزة في الاول والنون بين
العين واللام وحرف من جنس اللام في الآخر وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم
الزايد

ولها بابات آخران
شريف
وسنبل
بهما
ونحو حوقلة اذا
قال الاصول والاوزة
الا بالله نجرب

ياء فاعل
عبير وهو
الاعلال
وان لم يعرف
بحرجه

ونحو تمدرع
وتمندل
وتمنطق

الزايد ونحو اسلنقى اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول والنون بين
العين واللام والياء في الآخر ثم قلب الفاء ولا يبطل الالحاق لما
مر وهذا باب الافعنلاء وانما قدم ملحقات دحرج على ملحقات تدحرج
لتقدم دحرج على تدحرج وقدم ملحقات تدحرج على ملحقي احرنجم لكثرة
ملحق تدحرج ولما ذكر ان فعلا يلحق بفعل اراد بيان ما به يعرف
ذلك فقال ومصداق حكم الالحاق المصداق اسم الة اي الة صدق الحكم
بالحاق فعل بفعل اي طريق معرفة صدق ذلك الحكم اتحاد المصدرين
في الوزن اي مصدري ذينك الفعلين فكانه الة بين القوة العاقلة
وبين صدق الحكم بالحاق وانما لم يحكم على اخرج بالالحاق بدحرج مع
اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال اخراجا لان الاعتبار
في دحرج بالفعللة لعمومها واطرادها في صور فعلل ودون فعلال لعدم
مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا في قحطب وعربد قحطابا
وعربادا بل قالوا قحطبة وعربدة ولان الشرط توافق المصادر اجمع
واعلم ان المراد بالالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر
اي جعله موازنا له في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات ولذلك
لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير الآخر وجعل ذلك
الحرف الزايد في المزيد فيه مقابلا للاصل في الملحق به ليعامل بالملحق
معاملة الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما ولا بد ان يكون
الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين
واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثمة حرف زايد فلا بد
من مماثلته في الملحق لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات ولذلك الحكم على
اقعنسس بانه ملحق باحرنجم ولم يحكم باستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف
ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الفاء وهو
وقعت موقع النون الزايدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون
واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها وللفرق

قوله ومصداق الالحاق اي
دليل الالحاق اتحاد المصدرين
اي يكون مصدرهما واحد لفظا
مع
مختلفة
اي تختص بالوات
اي صرعه

بين الاصل والملحق ان الملحق يجب ان يكون فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به
مثلا يجب في باب حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين دون باب
دحرج وفي باب اقعنسس وتجلبب وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم
وتدحرج ودحرج وعلى هذا القياس ثم اعلم ان احكام الابواب كلها
موكولة الى السماع وان المصنف لما لم يتعرض لبيان معاني الابواب
اقتفينا اثره وايضا لما لم يتعلق الغرض من تعلم هذا الفن لمعاني الامثلة
لم نذكرها **فصل** اي هذا فصل في بيان امثلة الماضي وهو فعل دال على وضعا
معنى وجد قبل زمان اخبارك وهو يجيء على اربعة عشر وجها لما يجيء
وان كان القياس يقتضي ان يكون ثمانية عشر وجها ولم يتعرض في
لتعريف الماضي والمستقبل لشهرة امرهما لكونهما اصل المشتقات
من المصدر او لاغناء اسميهما اللغويين عنه وانما قدم الماضي على المستقبل
لانه اصل بالنسبة اليه لان الماضي مزيد عليه والمستقبل مزيد فيه نحو ضرب
تقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما
ضربتن ضربت منتهيا الى ضربنا وانما بدا في اطراد الامثلة بالغائب
نظرا الى عدم الزيادة فيه وختم بدا بالمتكلم نظرا الى انه الاصل ولما كان
البحث عن احوال بعض اواخر وجوه الماضي حركة وسكونا مبنيا على
بناء الماضي اذ ما لم يعرف ان الاصل في آخره ماذا لم يتصور بيان بسبب
العدول عن هذا الاصل في بعض وجوه تعرض لبنائه وتعرض ايضا
لاعراب المستقبل وبناء الامر على سبيل الاستطراد تأييدا لبناء الماضي
والا فليس شيء منها وظيفته فقال انما بني الماضي لفوات موجب
الاعراب فيه اي الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل
لا يكون عرضة لاعتوار هذه المعاني عليه وبني على الحركة مع ان
الاصل في البناء السكون لانه ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون
والاصل في الاعراب الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعاني الموجبة
فاعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما للمشابهة بالاسم في الجملة يعني

اي الاعراب والبناء

في وقوعه

الفصل عبارة عن فرق بين الجنسين المختلفين

هو مصدر في اصل الوضع يقال فصلت بين الشيئين اذا فرقت بينهما وهو بمعنى الفارق اي فاصل مبتدا فخصص بالصفة المقدرة اي فصل عظيم ايجانه ضرورة الماضي اي في بيانه وقدم تعريفه ويجوز ان يكون فصل خبر مبتدا المحذوف وقوله في الماضي بدل من فصل اي هذا في بيان الماضي عبد

في وقوعه صفة للنكرة وهي ما وضع لشيء لا بعينه كرجل نحو مررت برجل
ضرب ومررت برجل ضارب قدم ضرب للاهتمام بوقوعه صفة للنكرة
وان كان الاصل فيه الاسم وبني على الفتح لانه اي الفتح اخ السكون لان
الفتح جزء الالف لما تقرر من ان الالف مركب من الفتحتين والالف
اخ السكون يعني بين الفتح والسكون مناسبة لان بين الفتح
والالف مناسبة لانه جزؤه بين الالف والسكون مناسبة ايضا
لان الالف ملزوم السكون لانه ساكن ابدا فيكون بين الفتح والسكون
مناسبة وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل
بقدر الامكان ولا يرد على هذا نحو ضربوا وضربن ودعا لان احكامها
مذكور بعد هذا وقوله ولم يعرب الماضي اشارة الى سؤال وهو
ان المستقبل اعرب مع فوات موجب الاعراب فيه ولم لم يعرب
الماضي ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الاعراب فيه
لوجب ان لا يعرب المستقبل لانتفائه فيه ايضا واجاب بقوله لان
اسم الفاعل لم يأخذ منه اي من الماضي العمل اي لم يعمل اذا كان بمعناه
لان عمله مشروط بكونه بمعنى الحال والاستقبال بدليل الاستقراء وحكمته
ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقته له في ذلك
واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي
في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى لما كان موافقا له في اللفظ
ولا يكون موافقا في اللفظ لما كان موافقا له في المعنى فسقطت
قوة المشابهة وضعف كلا الجانبين حاله فلم يعمل ولما لم يأخذ منه
العمل لم يعطيه الاعراب بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان
موجب الاعراب فائتا فيه لان اسم الفاعل اخذ منه العمل اي عمل
اذا كان بمعناه فاعطى اسم الفاعل الاعراب له اي للمستقبل واللام
في له زائدة عوضا عنه اي لاجل العوض عما اخذه منه وهو العمل او
من جهة العوض او نقول بني الماضي واعرب المستقبل مع فوات موجب

وفيه اي في الماضي على ... لوقوعه موقع المضارع

لا يعمل اسم الفاعل على الفعل اذا كان بمعنى الماضي نعم يعمل الجر اذا اضيف كسائر الاسماء المضافة وليس بعمل الفعل

قوله فاعطى الاعراب له عوضا يعني الاعراب عوض عن العمل الذي اخذ اسم الفاعل عن المضارع فالحاصل ان المضارع اخذ الاعراب من اسم الفاعل عوضا عن العمل الذي اخذ اسم الفاعل من المضارع

الاعراب فيهما لكثرة مشابهته له ولما فُهِم من ظاهر كلامه ان المقصود
الاصلي بيان سبب اعراب المضارع وان بيان سبب بناء الماضي
استطرادٌ مع ان الحال على العكس كما اشرنا اليه فسّر كلامه مندرجا
في التنزل في المشابهة فقال يعني يعرب المضارع وان كان موجب
الاعراب فا ينافيه لكثرة مشابهته باسم الفاعل حيث يشابهه في الحركات
والسكنات ووقوعه صفة للنكرة وخبرا للمبتداء ودخول لام الابتداء
كما يجئ ان شاء الله تعالى وقوله وبني الماضي على الحركة لقلة مشابهته
اي الماضي له اي باسم الفاعل مع فوات موجب الاعراب فيه ناظرٌ الى
اعراب المضارع لمشابهته الكثيرة باسم الفاعل وقوله لقلة باعتبار
اضافته الى المشابهة ناظرٌ الى البناء وقوله مشابهته لان حيث على الحركة
انه مضاف اليه القلة ناظرٌ الى البناء على الحركة فيتدبر وبني الامر
اي الامر بالصيغة فانه المتبادر عند الاطلاق على السكون لعدم بقاء
المشابهة له بوجه ما بحذف حرف المضارعة زيدت الالف في
اخر الماضي للتثنية مطلقا نحو ضربا وضربتا وزيدت الواو
في اخره لجمع المذكر الغايب وزيدت النون في آخره لجمع المونث
الغايبة والمخاطبة حتى يدللن اي الحروف المذكورة على هما وهموا
وهن اي يدل الالف على هما والواو على هموا والنون على هن
واعلم ان اولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها ولذلك كثر الواو
دورها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل لانها
من اول المخارج اعني الحلق والواو من اخرها اعني الشفة كما ان المثنى
قبل الجمع فاختير الاول للاول والاخر للآخر ولان المثنى اكثر استعمالا
فاختير له ما هو اخف اعني الالف فتعين الواو للجمع اذ لا يمكن زيادة
الياء له صونا للفعل عن اخ الجر الذي هو الياء ولما لم يبق من حروف
المد شئ يمكن زيادته زادوا للجمع المونث النون التي هي شبيهة
بحروف المد في اللين والمد في الخفاء ولذلك اي ولان في حروف المد

خفاءً

١٦

خفاءً يمكن في مدها اذا الغيت بعدها همزة مخافة ان لا تظهر في جنب
شدة الهمزة الا انهم لما قالوا ان الفاعل في زيد ضرب هو هو لضيق
العبارة عليهم كما يجئ تحقيقه ان شاء الله تعالى فكانهم قالوا ان
الفاعل في زيدان ضربا هو هما وفي زيدون ضربوا هو هموا وهندات
ضربن هو هن فبنى المص الكلام على هذا فقال زيدت الالف في ضربا
ليدل على ان تحته هما وزيدت الواو في ضربوا ليدل على ان تحته
هما وزيدت الواو في ضربوا ليدل على ان تحته هموا وزيدت النون
في ضربن ليدل على ان تحته هن ويدل على ما ذكرنا قوله فيما سياتي
وخصت الميم في ضربتما لان تحته انتما مضمر مع ان فاعل ضربتما بارز
لا مستكن وضم الباء في مثل ضربوا وان كان كان مقتضى القياس
المذكور ان يفتح لاجل الواو ولان الضمة جنس الواو والجنس الى الجنس
انسب بخلاف رموا اي لم يضم ما قبل واوه لان الميم ليست ما قبلها
حقيقة وان كان ما قبلها صورةً لان اصله رميوا فما قبله مضموم
تقديرا وضم ما قبل الواو في رضوا وان لم يكن الضاد ما قبلها حقيقة
كالميم في رموا حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التخفيفية الى الضمة التقديرية
اعني الواو وهو صعب لانه صعود اي يلزم الخروج من الكسرة الى
الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لان اصله رضيوا فبعد اسكان الياء
لنقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك الخروج فضمت
الضاد لئلا يلزم ذلك لا لانها ما قبل الواو حقيقة واختير الضمة للتناسب
وان كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة بخلاف رموا فان الفتحة فيه
اصلية كتبت الالف بعد واو الجمع في مثل ضربوا اي فيما لم يتصل به
الضمير واما اذا اتصل به الضمير فلا تكتب لعدم الالتباس ح للفرق بين
واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتكلم زيد ولولا قاعدة كتابة
الالف بعد واو الجمع لم يعلم انه حضر وتكلم زيد بضم الراء وسكون الواو
ومَدِّه والواو للجمع او حضر وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو والواو

قوله بخلاف رموا هذا جواب عن سوال مقدر
توجيهه انتم قلتم اذا اتصل بالفعل واو الجمع يكون
آخره مضموما نحو ضربوا وقد جاء الفعل بواو
الجمع غير مضموم آخره نحو رموا فاجاب في المتن بقوله
لان الميم ليست ما قبلها لان اصله رميوا قلب
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف
لالتقاء الساكنين الالف والواو فصار رموا

قوله وضم في رضوا هذا جواب ايضا عن سوال
مقدر تقديره اذا ذكرتم ان الميم في رموا
لم يضم لانه ليس باخره منقوض برضوا
فان الضاد مضموم مع انه ليس باخره
فاجاب في المتن بقوله حتى لا يلزم
الخروج من الكسرة الحقيقية
الى الضمة التقديرية منه

للعطف وكتب فيما لا يلتبس نحو ضربوا اذ واو العطف لا يتصل لاطراد
الباب منهم ومن يحذف الالف ويلتزم الالتباس لندوره ولزواله
بالقراين وقيل كتبت الالف بعدها للفرق بين واو الجمع وبين
واو الواحد في مثل لم يدعو ولم يدعوا على لغة من لا يسقط الجازم
عنده حرف العلة وكتبت في غيره طردا للباب وجاء على هذا قوله
تجوت زبان لم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدعو
حيث أثبت الواو في لم تهجو بجوت وجئت بفتح التاء على الخطاب
وزبان اسم رجل ومعتذر حال من ضمير جئت لم تهجو اي كانك لم تهج
حيث اعتذرت منه ولم تدع اي لم تترك الهجو اذ قد هجوته
في الواقع جعلت التاء علامة للمونث في ضربت فرقا بين المذكر
والمونث كما جعلت علامة له في ضاربة الا انهم خصوا المتحركة في
الاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما اذ الفعل اثقل بحسب المعنى كما
عرفت لان التاء من المخرج الثاني من المخارج الكلية وهو الوسط
والمونث ايضا اي كالتاء ثان في التخليق مصدر من المبني للمفعول
اي المخلوقية لان الله تعالى خلق آدم اولا ثم خلق حواء على نبينا عليهما
السلام من ضلع من اضلاعه كما قال الله تعالى خلقكم من نفس واحدة وخلق
منها زوجها فناسب التاء المونث ولو جعل زيادة العلامة للمذكر
يحصل الفرق ايضا الا انهم راعوا مناسبة الفرعية بين الزيادة والمونث
وبين التاء التي في ضربت ليست بضمير لما يجيء في آخر بحث المضمرات
فاسكنت الباء اي اللام في مثل ضربن وضربت بحركات التاء اي
اذا اتصل بالفعل ضمير مرفوع متحرك في الثاني المجرد وانما اورد مثالين
اشارة الى ان حركة ذلك الضمير قد يكون للضرورة نحو ضربت لما يجيء ان
شاء الله تعالى وقد يكون للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة في تحريكه اذ لو
قيل ضربن بسكون النون وفتح الباء على الاصل لصح الا انهم حركوها
طردا على مثل ضربت مع قابليتها للحركة من غير ضعف واختاروا الفتح
لخفتها

لخفتها وانما اسكنت لام الكلمة في مثل ما ذكر ولم يترك على حركتها حتى لا يجتمع
اربع حركات متواليات فانه مستهجن فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة لانه ضمير وفاعل للفعل الا ان
الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان ضميرا متصلا لشدة
اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن الباء بل بقي على الحركة لزم ذلك
الاجتماع واسكنوا اللام في الرباعي ايضا نحو دحرجت وان لم يلزم
ذلك الاجتماع على بقائها على الحركة طردا للباب ومن ثمه اي من اجل
ان مثل ضربن كالكلمة الواحدة لا يجوز العطف على ضميره اي على ضمير
مثل ضربن اي على الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد اي بغير تاكيد ذلك
الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل لا يقال ضربت
وزيد بغير التاكيد بل يقال ضربت انا وزيد بتاكيد التاء بانا لان العطف
كانه على المنفصل ولما اشترك التاكيد والفصل بغيره في ان العطف
فيهما على غير الضمير المذكور صورة اكتفى المص بذكر التاكيد وانما
خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع انه اشمل لان التاكيد فصل ايضا
اشعارا بان التاكيد هو الاصل في جواز العطف اذ بذلك يظهر ان
ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل
بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولذلك قال ابن الحاجب الا ان يقع
فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل نوع استقلال له اذ لا يظهر بذلك
ان ذلك المتصل منفصل وانما يجوز ترك التاكيد مع الفصل لان
طول الكلام يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك
حضر القاضي امراة والحافظوا عودة العشيرة بالنصب لذلك
لم يذكر الزمخشري جواز العطف عليه بالفصل بخلاف ضربنا اي لم يلزم
فيه بعدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحظور لان
التاء فيه في حكم الساكن لان حركته في حكم السكون لانها كانت ساكنة
تحركت لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم فيكون في حكم

من اجزاء الضمير المرفوع المتصل كالجزء من الفعل

لا يجوز العطف على ضمير الفعل بغير التاكيد فلا يقال ضربت وزيد لانه يلزم عطف الاسم وهو زيد على جزء الفعل وهو التاء وكذلك لا يجوز بل يقال ضربت انت وزيد لانه عطف الاسم وهو زيد على الاسم وهو انت وكذلك لا يجوز اي العطف بالتاكيد يجوز ويقال اسكن انت وزوجك الجنة منه

قوله بخلاف ضربنا هذا جواب عن سوال مقدر تقديره سوال انهم قلتم اسكنت الباء في ضربن وضربت حتى لا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة فلم قلتم ضربنا وفيه يجتمع اربع حركات متواليات قلت لان التاء في ضربنا في حكم السكون فلا يجتمع فيه اربع حركات بل فيه ثلث حركات متواليات وهو جايز فيما هو كالكلمة الواحدة منه

المحظور بالظاء المعجمة اي الممنوع منه

السكون فلم يلزم ذلك المحذور وحزنه اى دفع احزان حركة التاء فى ضربنا
فى حكم السكون سقط الالف فى كل اللغات فى مثل رمتا اصله رميتا
قلبت الياء الفا حذفت لسكونها وسكون التاء لكون الحركة فيه عارضة
بسبب الف التثنية كما مر ولا اعتبار للعارض الا فى الضرورة ولذلك
اعتبر حركة التاء فى رمتا اذ لا يجوز حذف احد الساكنين اما التاء فلانه
علامة التانيث واما الالف فلانه علامة التثنية فاعتبر صورة الحركة
ضرورة الا فى لغة ردية اصله ردية قلبت الهمزة ياء وادغمت
مثل خطيئة من رُدُؤ بالضم ضد جاد فان الالف لا تسقط فيها اذ يقول
اهلها رماتا باثبات الالف نظرا الى الحركة الصورية وبخلاف ضربك
اى لا يلزم فيه على تقدير عدم اسكان الباء وابقائها على الحركة ذلك
الاجتماع المستهجن لانه اى مثل ضربك ليس كالكلمة الواحدة وكونهما
ذلك الاجتماع انما هو فيما كالكلمة الواحدة وانما قلنا انه ليس كالكلمة
الواحدة لان ضره اى كاف الخطاب فى ضربك ليس ضمير فاعل بل هو
ضمير منصوب والضمير المنصوب ليس كالجزء من الكلمة الفعل لانه مفعول و
والمفعول فضلة فى الكلام ويتم الكلام بدونه بخلاف الفاعل وبخلاف
هدبد وهو اللبن الغليظ علبط وهو قطيع من الغنم اى لا يلزم من عدم
اسكان احد حروفها وابقائها على الحركات ذلك الاجتماع الممنوع
لان اصلهما هدابد وعلابط بالالف ثم قصر احذف الالف منهما
للتخفيف والتوسعة فى الكلام يعنى ان ذلك الاجتماع وان كان
ثابتا فى الصورة الآن منتف فى التقدير فكانه لم يكن ثابتا والقصر
نظير كما فى مخيط اصله مخياط بالالف قصر للتخفيف والتوسعة والمقصور
القصير من الابرة وخلافه خلافهما وحذفت التاء فى ضربن اصله
ضربتن فلما حذفت التاء اسكنت الباء لما مر حتى لا يجتمع علامتا
التانيث احدهما التاء والاخرى النون فان النون وان كان ضميرا
الآن ضمير جمع المونث كما حذفت التاء فى مسلمات اصله مسلمتات

حذفت

قوله الا فى لغة ردية ستشتهر قوله سقط الالف تقول هل رماتا ولم يحذفوا الالف لان عندهم لم يجتمع ساكنان

حذفت التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا التانيث من جنس واحد وخصت
الاولى بالحذف فيهما لان فى الثانية زيادة معنى وهى الدلالة على
الجمعية فكان حذف الاولى اولى واما حذف فى ضربن وان لم تكونا
اى العلامتان فيه من جنس واحد لان التاء ليس من جنس النون ولم يوجد
ثقلة التكرار اللفظى كما كانتا من جنس واحد فى مسلمات لانهما تاءان
فيه وجد ثقلة التكرار اللفظى فيه كالمعنوى لثقل الفعل فكرهوا اجتماعهما
فيه مطلقا بخلاف حبليات لعدم الجنسية اى لم يحذف احدى العلامتين
الالف والياء المنقلبة من الالف التانيث بل جوزوا اجتماعهما فيه
لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم وانما وجب قلب الف حبليات
فى الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم يجز حذف احدهما لان الثانية للجمع
والاولى للمعنى فى الكلمة وهو لزوم تانيثها ولبيت مثل فا يعد وعين
قل ولام غزت فانها ليست لمعنى زايد على كونها اجزاء الكلمة فافهم
ولا مثل تا مسلمة فان الكلمة لم توضع معها بل هى عارضة على مسلم
اذ لم يكن حبل حتى زيد عليه الف التانيث بل وضعت هكذا بالالف
فلو حذفت الالف لفات الغرض ولما جاء الياء التانيث فى هذه
كانت حقيقة بخلاف الواو وقلبت ياء وسوى بين تثنيتى
المخاطب والمخاطبة لانك تقول ضربتما وضربتما وضربتما
ولا ينافى هذا قوله فى صدر الفصل يجى على اربعة عشر وجها لان
ضربتما باعتبار كونه تثنية ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه
تثنية ضربت بكسر التاء صيغة اخرى تقديرا واما نحن فهو تثنية
انا وجمعه مذكرا او مونثا فلا فرق فى التقدير فلذلك يقال ضربت
ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن بذكر ضربتما مرتين وهو هما هم هى
هما هن انت انتما انتم انت انتما انتن بذكر التثنيتين بخلاف
انا نحن اذ لا يقال انا نحن نحن بذكر نحن مرتين وسوى بين الاخبار
اى نفس المتكلم وحده مذكرا كان او مونثا حيث يقال فيهما

ضربت ومعه غيره مذكرا كان او مونثا وتثنية وجمعا اذ يقال فى كلها
ضربنا لقلة الاستعمال فى التثنية بالنسبة الى المفرد وحكمتها احتياجها
فى حصولها الى ضم احد المثلين الى الآخر بخلاف المفرد وبالنسبة الى الجمع
ايضا لعدم الاتساع فيها اذ لا تستعمل حقيقة الا فى الاثنين فقط
بخلاف الجمع فان صيغة قلته تستعمل فى الثلثة وفى الاربعة وفى الستة
وفى السبعة الى العشرة وصيغة كثرته تستعمل فيما فوق العشرة
بالغا ما بلغ فلا تعيين فيما يستعمل فيه الجمع ففيه اتساع وكثرة استعمال
بخلاف التثنية والحاصل ان فى صياغة التثنية نوع حرج ليس فى الجمع
ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه
ارسال المراد ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها
بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر استعمالهما بالنسبة اليها لم يتحمل
الالتباس فيها وسوى ايضا بين تثنيتها لكون وضع الضماير للايجاز
فان تما مثلا اخصر من زيدان فالتسوية بين الشيئين وان لا يجعل
لكل منهما صيغة على حدة يناسب غرض الايجاز وسوى بين الاخبارات
لحصول عدم الالتباس فى الاخبارات لان المتكلم يرى فى اكثر
الاحوال ويسمع صوته فيعلم انه مذكر او مونث واحد او جمع
كما يجئ ولم يذكر التسوية بين تثنيتى الغائب والغائبة اكتفاء بذكر
التسوية بين تثنيتى المخاطب والمخاطبة او اكتفاء بذكرها فى بحث
المضمرات لعدم بحث لهما فاما تثنيتا المخاطب والمخاطبة والاخبارات
فلما كان لهما بحث مستوفى احكامها هنا من التسوية وغيرها ولم يكتف
بذكرها على سبيل الاستطراد فى بحث المضمرات واعلم ان وضع صيغ
متعددة لمعان متعددة لما كان للتحرز عن الالتباس على تقدير اشتراك
صيغة واحدة بين معنيين او اكثر واستغنى عنه فيما لا يقع فيه الالتباس
ولم يحتج الى الاعتذار فيه فى التسوية بقلة الاستعمال والايجاز وغيرها
وجب حذف قوله ووضع الضماير للايجاز الى التسوية بين التثنيتين

جواب لما

كما

كما هو مقتضى سوق كلامه ولا يجعل شاملا للتسوية بين الاخبارات لان
الالتباس لما لم يقع فى الاخبارات بالتسوية ولم يحتج فيها الى عذر من الايجاز
وغيره فليتامل والا فالواجب ان تقدم او تواخر وزيدت الميم فى ضربتما
اى فى تثنيتى المخاطب والمخاطبة مع ان قياسها على سائر التثانى يقتضى ان
يقال ضربتا حتى لا يلتبس اى الف ضربتا بالف الاشباع وهو الالف
المتولد من الفتحة باشباعها فاذا اشبعت فتحة ضربت وقيل ضربتا لم يعلم انه
مفرد والالف للاشباع او تثنية والالف للتثنية فيحصل الالتباس فى
الوقف ولا شك ان الاشباع واقع فى كلامهم فى مثل قول الشاعر اخوك
اخو مكاشرة اى ملازم تبسم واخو ضحك وحياك الاله فكيف انتا
اصله انت اشبعت فتحة التاء فى الوقف فتولد منها الالف اى على اى حال
انت يمنعك تلك الحالة عن المكاشرة والانبساط مع اهلك تغير زوجها
باخيه وكان زوجها قبل هذا وخصت الميم فى ضربتما للزيادة لدفع الالتباس
مع انه مندفع بزيادة غيرها لان تحته انتما مضمر فزيدت الميم فيه ليوافقه
انتما وقد سبق توجيه هذا الشارح فقوله انتما مبتدا وقوله مضمر خبره وقوله
تحته ظرف للخبر قدم للاهتمام وادخلت الميم فى انتما دفعا لذلك الالتباس
لعدم امكان زيادة حروف العلة لانها مستثقلة قبل الالف وخصت الميم
بالزيادة لقرب الميم من التاء فى المخرج فان التاء مما بين الثنايا وطرف اللسان
والميم مما بين الشفتين ولا شك فى قرب الثانى من الاول مع انها اقرب الحروف
الصحيحة الى حروف العلة لانها غنة فى الخيشوم كما انها مدة فى الحلق
وانها من مخرج الواو ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وقيل انما خصت
الميم بالزيادة فى انتما تبعا لهما اى للفظ بهما يعنى انهم لما كانوا ابدلوا
من الواو فى هو اميما كما يجئ فى بحثه التزموا فى جميع الباب طردا له
وضمت التاء فى ضربتما لانها اى التاء ضمير الفاعل وعلامة الفاعل
الرفع فى المعرب ولما لم يكن الرفع فى المبنى حركوه بحركة شبيهة به
عملا بالاصل بقدر الامكان وهى الضم فانه يشبه الرفع خطا ولفظا وعلم

يقول الشاعر اخوك كان اخا مكاشرة
وضحك اى ملازم ضحك وتبسم يقال فلان
اخو الطرب اى ملازمه فحياك الاله
اى دعا له بالبقاء فكيف انتا فكيف
حالك لا تضحك مع ان خلفتما مادة
واحد فزيد الميم دفعا لذلك الالتباس
قبل الامراة زوج بيش فتوفى
فتزوجها اخوه وهو رجل
منقبض تحرث عنه فقالت
الامراة اخوك اه

عبد الرحيم

يعنى انه يجعل عليه اذا كان مبتدا نحو انتما
ضربتما ويوكد ضمير نحو ضربتنا ويبدل
ضمير على يدل عليه

انهم اختلفوا في ضمير الفاعل في مثل ضربتما وضربتموا وضربتن فقيل انه التاء
وحدها واما الالف والواو والنون فعلامات للتثنية وجمع المذكر وجمع
المؤنث واشار اليه ههنا حيث قال ان التاء ضمير الفاعل وقيل الفاعل
هو الآء الحروف واما التاء فعلامة الخطاب واشار اليه فيما يجئ بقوله
وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو ضميرا وفاعلا وقيل الفاعل هو
مجموع التاء واحد هذه الحروف واشار الى ضعفه بعدم اشارته اليه
اذ يكفي احدهما للفاعل ولا حاجة الى ضم الآخر اليه مع ان الاصل الاكتفاء
باحدهما وفتحت التاء في الواحد اي لم يضم فيه مع انه الاصل خوفا
من الالتباس بالمتكلم ولا التباس في التثنية بواسطة زيادة الميم
فبقيت على اصل الحركة التفصيل انهم زادوا تاء للمخاطب وتاء
للمخاطبة وتاء للمتكلم وحركوها في الجمع خوفا من اللبس بتاء التانيث
وضموها للمتكلم لان الضم اقوى والمتكلم مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب
اذ لم يكن الضم للالتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته والمذكر مقدم فاخذه
فبقيت الكسرة والمخاطبة فاعطيتها ولان الياء يقع ضميرها في نحو
اضربي والكسرة اخت الياء فناسب اعطاؤها المخاطبة وقيل ضمت
التاء في ضربتما اتباعا للميم لان الميم حرف شفوية فجعلوا حركة التاء
التي هي ما قبل الميم جنسها وهو اي جنس الميم من الحركات الضم الشفوي ليناسب
الميم حركة ما قبلها زيدت الميم في ضربتم حتى يطرد بتثنية في زيادة الميم
ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف وسكنت الميم لانه انما ضموها
لاجل الواو ولما حذفت الواو بقي على الاصل الذي هو السكون وضمير
الجمع اي جمع المذكر المخاطب فيه اي في ضربتم محذوف وذلك الضمير
المحذوف وهو الواو لان اصله ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال
الضمير نحو ضربتموه فان الضماير مما يرد الاشياء الى اصولها فحذفت الواو
لانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف
لم يأتوا بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان

واللذان

واللذان واللذين فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها فحذفت
لان الميم مع الواو بمنزلة الاسم كهو لان الميم يجعل كثيرا من الافعال
اسما كمضارع الزوايد على الثلثة ولا يوجد في آخر الاسم متمكنة
وغير متمكنة واو ما قبلها مضموم في كلامهم لكونه مستثقلا حاصل
الامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع الآ في آخر
اسم هو من غير المتمكن فانه لا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف اصلا
وفي غير المتمكن لا يوجد غير هو ولو لم يحذف الواو كان على خلاف ما عليه
كلامهم ولما حذفت الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذي يكتب
بعد الواو فيحذف ايضا ومن ثمة اي ومن اجل انه لا يوجد في آخر الاسم
واو ما قبلها مضموم غير هو يقال في جمع دلو ادل اصله ادلو قلبت
الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت اللام لاجل الياء
ثم اعل اعلال قاض ولو حذفت الواو ابتداء بقي ضم اللام اذ لا
وجه لزواله فيبقى اثر من ذلك الانتقال المحسوس بخلاف ضربوا اي
لم يحذف الواو منه لان با ده مع الواو ليست بمنزلة الاسم لان الباء لا يجعل
شيئا من الافعال اسما كما جعله الميم وبخلاف ضربتموه اي لم يحذف واوه
وان كان ما قبل واوه ميم لان الواو خرج من كونه في الطرف بسبب اتصال
الضمير به فلم يوجد شرط حذفه الذي هو وقوعه في الطرف فلم يحذف
كما خرج الياء من الطرف بسبب اتصال التاء به في العظاية بفتح العين
الغير المعجمة والظاء المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لانه كما يقال
عظاءة بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع انها وقعت بعد الالف الزائدة
لانها من العظي وهو الشدة وشدد نون ضربتن اي جمع المؤنث المخاطبة
دون نون ضربن اي جمع المؤنث الغائبة لان اصله اي ضربتن ضربتمن
بالميم حملا على تثنيته لانها ضربتما بالميم فادغم الميم بعد قلبه نونا في النون
لقرب الميم من النون في المخرج لان الميم من الشفة والنون مما بين طرف
اللسان وفويق الثنايا ولا شك انهما متقاربان ومن ثمة اي من اجل

ان الميم قريب من النون تبدل الميم من النون في مثل عمبر اي في كل نون
وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر تلفظ بالميم وتكتب بالنون تنبيها على اصله
وكتابتها بالميم في الكتاب لتصوير التلفظ لان اصله عنبر وانما ابدلوها
ميما لانهم لو تركوها والحال ان الحرف الذي بعدها من حروف الشفة وهو
الباء فان اظهرت النون اي التلفظ على ما هو مصطلح القراء استقبحت
يعرف بالوجدان وان اخفيت على ما هو مصطلحهم ايضا استثقلت
كما يشهد به الوجدان ايضا وان ادغمت في الباء بعد قلبها باء لتقاربهما
في المخرج ذهبت ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما ابقاء لغنتها
مع عدم منافاة الميم للباء في المخرج وقيل اصله اي ضربتن بالتشديد
ضربتن بتخفيف النون بلا ميم لان العلة التي في التثنية لزيادة الميم
لم توجد هنا والاصل عدم الحل فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا
ليطرد بجميع نونات النساء في سكون ما قبلها نحو ضربن لئلا يجتمع اربع
حركات متواليات ويضربن وتضربن حملا على ضربن اضربن وليضربن
ولا يضربن ولا تضربن للوقف والجزم ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة
لاجتماع الساكنين اي لئلا يلزم اجتماعهما احدهما الباء والاخر التاء
ولا يمكن حذفها اي التاء وقفا لاجتماعهما لانها علامة للخطاب والعلامة
لا تحذف الا اذا اجتمعتا لشيء واحد فيحذف احديهما للاستغناء عنها
بالاخرى وههنا ليس للخطاب علامة اخرى حتى يحذف التاء فاضطروا
الى زيادة حرف ولم يمكن الزيادة من حروف العلة اما الالف والياء
فلضمة التاء واما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة المذكر جمع المؤنث
فادخل النون لقرب النون الزائدة من النون العلامة في النونية
وفي القرب اشارة الى ما ذكرنا من القيدين ثم ادغم احد النونين في الآخر
للجنسية او وقع الادغام بان ادرج اوليهما في الثانية وقيل انما زيد
حرف في جمع المؤنث ليكون بازاء الميم في جمع المذكر واختير النون
لمناسبتها الميم بسبب الغنة زيدت التاء لضمير الشخص المتكلم الواحد
مذكرا

مذكرا كان او مؤنثا في ضربت بضم التاء لان تحته اي ضربت انا مضمر وقد مر
نظيره في الاعراب والقياس ان يزاد من حروف انا الا انه ولا يمكن الزيادة من حروفه
للالتباس لانه لو زيدت الهمزة وهي حقيقة الالف تحركت التبس بتثنية الغائب
ولو زيد النون التبس بجمع المؤنث الغائبة ولا يمكن ايضا ان يزاد من حروف العلة
اما الالف فلما مر واما الواو فللزوم الالتباس بالجمع واما الياء فلعدم تحملها علامة
الفاعل اعني الضم فاختير التاء للزيادة دون غيره من حروف الزيادة لوجوده
اي التاء في اخواته اي اخوات ضربت وهي ضربت وضربت وضربتما وضربتم
وضربتن واما زيادة التاء في تلك الاخوات فحكم وضعي ولعل حكمتها
انه لما كان المخاطب من يلقى اليه الكلام اختير له حرف شديد لينتبه عن سنة
الغفلة والقى سمعه الى ما يلقى اليه وهو شديد والحروف الشديدة هي اجدك
قطبت ولا يمكن زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية وغير التاء مما بقي
ليس من حروف الزيادة فتعين التاء زيدت النون في ضربنا لضمير الشخصين
المتكلمين مذكرين كانا او مؤنثين ولضمير الاشخاص المتكلمة سواء كانت على
صيغة الذكورة او الانوثة لان تحته نحن مضمر وفيه نون فزيد النون
في ضربنا ليوافق ما اضمر تحته ثم زيدت الالف حتى لا يلتبس بضربن اي الجمع
المؤنث الغائبة واختص الالف للخفة وقيل انما زيدت النون مع الالف
لان تحته اننا مضمر وفيه نون ثم زيدت الالف دفعا للالتباس واتفق
الالف لوجوده في اننا وتدخل المضمرات المرفوعة المنصوبة اي تتصل
وانما عبر من الاتصال بالدخول ليتناول المستكن من المتصل اذ المتبادر
من الاتصال اللغوي في الماضي واخواته من الافعال اما الصفات
فيدخلها المرفوع والمنصوب كالافعال والمجرور ايضا ولا يتصل بالحروف
الا المنصوب والمجرور وبالاسماء الا المجرور وهي اي جميع المضمرات
ترتقي الى ستين نوعا وانما انحصرت فيها لانها اي المضمرات في
الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها مضمر منصوب وثالثها مضمر
مجرور وانما انحصرت في الثلثة لانها كناية عن المظهر وهو اما ان مرفوع

قوله ولا يمكن الا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان السؤال يرد على قوله لان تحته انا مضمر فينبغي ان تكون المزيد من جنسه اي من جنس حروف انا ح

جواب شرط محذوف اي اذا كانت الزيادة من حروف انا مستلزمة للالتباس عبد الرحيم

فعلى هذا لا يكون زيادة النون مع الالف لا بعده عبد الرحيم

قوله وتدخل المضمرات المضمرات ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب نحو هو انا ونحن او مخاطب كانت ح

قوله اخواته اي اخوات الماضي وهي المستقبل والامر والنهي واسم الفاعل واسم المفعول ح

او منصوب او مجرور فكذا الكناية عنه اما مرفوع او منصوب او مجرور ثم
يصير كل واحد منها اى من تلك الثلثة اثنين متصلا ومنفصلا نظرا الى
اتصاله اى اتصال كل واحد منها وانفصاله لانه ان استقل فى التلفظ
فمنفصل والا فمتصل فاضرب الاثنين اى المتصل والمنفصل فى الثلثة اى المرفوع
والمنصوب والمجرور اى اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا وهذا اى جعل كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه وهو معنى الضرب
فليكن على ذكر منك حتى يصير المجموع الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج انت
من تلك الستة المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور اى جواز تقديم
على الجار يعنى لما احتيج الى التقديم والتاخير فى الضماير بحسب المقام وضعوا
الضمير المنفصل لهذا اذ هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم
المرفوع والمنصوب فى المظهر نحو زيد فعل وعمرا اكرمت وضعوا لهما
المنفصل من الضمير جريا بالمضمر مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار
فى المظهر لانه كالجزء الاخير من الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما فى السعة
لم يضعوا له المنفصل اذ لو وضعوا له لزم جواز تقديمه على الجار على ما هو شان
المنفصل والغرض من وضعه وجواز تقديم الجزء الاخير ضرورى البطلان فبقى
لك من تلك الستة بعد اخراجك المجرور المنفصل منها خمسة اى خمسة انواع
احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل ورابعها
منصوب منفصل وخامسها مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع المتصل وهو يحتمل
ثمانية عشر وجها اى صورة لثمانية عشر معنى فى العقل بحسب اعتبار
المراتب العرفية ستة منها فى حق الغائب مع الغائبة فى مفرد كل
منهما وفى تثنية كل منهما وفى جمع كل منهما وستة منها فى حق المخاطب
والمخاطبة كذلك وستة فى حق الحكاية اى المتكلم والمتكلمة ثلثة
له وثلثة لها فمجموع الستات الثلثة ثمانية عشر واكتفى بخمسة
من الوجوه الستة فى الغائب والغائبة باشتراك التثنية فيهما نحو ضربا
وضربتا ولا اعتبار للتاء فى التثنية الغائبة لانها كانت ثابتة قبل التثنية

بل الضمير

قوله ثم اخرج اى ثم اخرج المجرور المنفصل
حتى لا يلزم تقديم المجرور على الجار فلا يقال
زيد ب لان الجار وهو الباء غير اصل
فى العمل ولا يعمل فى مقدمه اذ الفعل
اصل فى العمل فيعمل مقدما اما مقدما
نحو زيد ضرب واما موخرا نحو ضرب زيد
اما غير الفعل فلا دخل فى العمل فلا يعمل
مقدما فلا يقال مررت زيد ب
بتقديم المجرور على الجار
ويعمل ان كان المعمول موخرا
فيقال مررت بزيد بتقديم الجار
وهو الباء والمجرور وهو زيد
سواء كان العامل اسما نحو غلام
زيد او حرفا نحو لزيد

قوله ستا فى الغيبة قال المص ستا
فى الغيبة ولم يقل ستا فى الغائب مع
الغائبة كما قال ستا فى المخاطب مع
المخاطبة والمراد ههنا ان الغيبة
مصدر والمصدر يقع فى القليل
والكثير

[illegible]

بل الضمير هو الالف فقط ولا دخل للتاء فى اختلاف الضمير بخلاف ضربت
وضربت وضربت وانت وانت وانتما وانتم حيث عدت الثلثة
الاول الفاظا متعددة باعتبار اختلاف الحركات وان كان الضمير
فى الكل التاء فقط وكذا عدت الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة
وان كان الضمير فى كلها ان فقط لان اقتران الامور الخارجية
للتميز من الحركات والتاء ونحوهما بهذه الالفاظ انما هو بعد وضع
الضمير اعنى التاء وان فيكون لها دخل فى اختلاف الضماير لقلة
استعمالها اى التثنية فلم يبال بالالتباس فيما قل استعماله وكذلك
اكتفى بخمسة فى المخاطب والمخاطبة باشتراك التثنية لذلك نحو ضربتما
فيهما واكتفى فى الحكاية بلفظين اى بلفظ المفرد للمتكلم والمتكلمة
وحدهما نحو ضربت فيهما وبلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلمة
مع غيرهما وللاثنين منهما نحو ضربنا فى جمعهما وتثنيتهما لان الشخص
المتكلم يرى اى يبصر فى اكثر الاحوال فيعلم حاله من الذكورة والانوثة
او يعلم بالصوت انه مذكر او مونث والتباس الاصوات فى غاية
القلة فلا اعتداد به فالغى اعتبار التذكير والتانيث لقلة الفائدة
فيه واما الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق
اللفظين واللفظ فى اللفظ لانك اذا قيل لك فصل انتما فقلت انت
يا زيد وانت يا عمرو وكذا فى انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت
يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى وقيل لك فصل قلت انا
وزيد وانت او انا وهو وكذا اذا اردت المجموع فقيل فصل قلت
انا وزيد وعمرو وليس لكل افراده انا فلما لم يمكنهم اجراء تثنية
وجمع على ما اجرى عليه ساير التثانى والجموع ارتجلوا للمثنى صيغة
لكونه مقدما وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القراين
فبقى لك بعد الاكتفاآت الثلث واسقاط الستة من ثمانية عشر وجها
فى المرفوع المتصل اثنا عشر نوعا واذا صار قسم واحد وهو المرفوع

المتصل من تلك القسمة الى الاقسام الخمسة او من تلك الاقسام الخمسة اثنى
عشر نوعاً فيصير اى فلا شك فى انه يصير كل واحد منها اى من الاقسام الاربعة
الباقية من تلك القسمة وهى المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل مثل ذلك القسم الواحد اعنى المرفوع المتصل فيحصل لك بضرب
الخمسة الباقية من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة فى اثنى عشر
الباقية من ثمانية عشر ستون نوعاً الباقية من تسعين الحاصلة من ضرب
ثمانية فى خمسة فمنها اثنا عشر نوعاً للمرفوع المتصل نحو ضرب الى ضربنا
كما مر فى اول الفصل وقدم ايضا علة سكون اخر مثل ضربنا وانما قدم
الضمير المرفوع على غيره لان المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور
لان المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور مفعول بواسطة وقدم متصلى
المرفوع والمنصوب على منفصليهما لان المتصل مقدم على المنفصل
لكونه اخصر ومنها اثنا عشر نوعاً للمرفوع المنفصل نحو هو ضرب تقول
هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هى ضربت هما ضربتا هن ضربن انت ضربت
انتما ضربتما انتم ضربتم انت ضربت انتما ضربتما انتن ضربتن انا ضربت
منتهياً الى نحن ضربنا وتحريك نون نحن انما هو لالتقاء الساكنين وضمة اما لكونه
ضميراً مرفوعاً واما لدلالته على المجموع الذى احقه الواو والاصل فى اطراد
اثنكة لفظة هو ان يقال هو هوا هو وا هو مذهب البصريين لان الواو فى
هو والياء فى هى من الاصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين فللاشباع
تقوية للاسم والضمير هو الهاء وحدها بدليل سقوطهما فى التثنية والجمع والاول
هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت فى اخر الكلمة
الا ضرورة وانما حركت الواو والياء ليصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح
كونها ضميراً منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظنه الكوفيون
ولهذا اذا اردت عدم استقلالهما اسكنت الواو والياء نحو انه هو وبهى
ولكن جعل الواو ميماً فى الجمع قوله لاتحاد مخرجهما وهو الشفة تعليل للقلب
الخاص قدمه على تعليل مطلق القلب اعنى قوله واجتماع الواوين فان الواو

الثقل

الثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلاً مع اجتماع المتجانسين
مطلقا ثقيلا وخاصة فى الضمير لانه ضعيف بسبب ابهامه نظراً الى الظاهر
قوله جعل الواو ميماً والان فاللائق تأخيره فصار الجمع بعد الجعل المذكور
هما ثم حذفت الواو وهما اى كحذفها الذى مر فى ضربتموا فى انه انما
وقع لعدم وجود اسم اخره واو ما قبلها مضموم وحملت التثنية عليه
اى على الجمع فى الجعل المذكور وان لم يكن علة الجعل موجودة فيها طرداً
ومشاكلة وقيل انما لم يبق الواو على حالها فى التثنية حتى لا يقع الفتحة
على الواو الضعيف وهى وان كانت خفيفة بالنسبة الى اختيها
الا انها فى نفسها حركة وهى ثقيلة وانما جعل ميماً دون غيره لاتحاد
مخرجهما مع انه من حروف الزيادة وهو قوى فالاولى ان تقع الفتحة
على الميم القوى المتحد المخرج بالواو وادخل الميم فى انتما اذ الاصل ان
يقال انت انتا انتوا انت انتا انتن بتخفيف النون كما اى كالادخال
الذى مر فى ضربتما فى انه انما وقع حتى لا يلتبس الفه بالف الاشباع
فى الوقف وحمل الجمع للخطاب وهو انتموا وانتم عليه اى على انتما
فى ادخال الميم وان لم يوجد علة الادخال فيه وباقى العمل فيهما كما فى ضربتم
وضربتن ولا يحذف واو هو وان كان فى اخر الاسم واو وقبله ضمة لقلة
حروفه من القدر الصالح اى المقدر الذى يصلح ان يكون ذلك المقدار
كلمة وهو ثلثة احرف حرف للابتداء به وحرف للوقف عليه وحرف للتوسط
بينهما ويحذف الواو من هو جوازاً اذا تعانق هو بشئ اخر اى اتصل
باوله شئ اخر اتصال تعانق حتى يكون جزءاً منه وعاملا فيه ويوجب
كونه ضميراً متصلاً من مضاف نحو غلامه او حرف جر نحو له ومنه او فعل
نحو ضربه وانما قال اذا تعانق ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه نحو لهو
البلاء ولهى الحيوان فان اللام فيهما ليست بمعانقة معهما على ما فسرنا
التعانق لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو على الطرف
وقبله ضمة ولذلك لا تحذف ياء هى وان تعانق بشئ اخر بل تقلب الفا

كما يجيء وح يبقى الهاء مضموماً على حاله قبل حذف الواو ان لم يمنع منه
مانع نحو له وجاءني غلامه وضربه واعلم انهم لما ارادوا وضع المتصل
الغائب في الضمير المنصوب اختصروا مفرده من المرفوع المنفصل الغائب
على ما هو مقتضى وضع المتصل فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي
ثم اذا اتصل بشيء فلا يخلو من ان يكون ما قبل الهاء متحركاً او ساكناً
فان كان ساكناً فالجمهور على حذف الواو سواء كان الساكن
حرف لين كعليه او غيره كمنه لان الهاء حرف خفي فكانه التقى
ساكنان وابن كثير يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو عليهي ومنهو
فكانه نظر الى وجود الهاء وان كان متحركاً يثبت الواو والياء المقلوبة
منه نحو بهي وله هو وضربهو وغلامهو لان الواو في حكم المعدوم بسبب
اسكانه لان الحرف الذي اسكن كالميت فصار كانه لم يوجد في آخر
الاسم واو ولا يرد واو ضربتموا اذ هو ساكن من الاصل وانما عدم ثبوتها
في الخطوح فللحمل على ما سكن ما قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب
يجوزون حذف الواو والياء حالة الاختيار مع ابقاء ضمة الهاء
وكسرتها نحو به وغلامه حملاً له على الساكن فقوله ويحذف اذا تعانق
بشيء آخر اما اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن والى لغة بني عقيل
وكلاب في المتحرك والمراد به الحذف من اللفظ في الكل والواو الثابت في
المتحرك ح يكون من اشباع الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو للعلة المذكورة
واما ارادة الحذف من الخط فيأباه سياق الكلام ويكسر الهاء بعد حذف
الواو من هو اذا كان ما قبله اي الهاء مكسوراً او ياء ساكنة حتى لا يلزم
الخروج من الكسرة التحقيقية او التقديرية الى الضمة التحقيقية وهو ثقيل
بالجدان نحو عند غلامه فيما كان ما قبله مكسوراً وفيه فيما كان ما قبله ياء ساكنة
وعليه ولديه واشباههما وانما ضم الهاء في وما انسانيه وعليه الله على قراءة
عاصم في رواية حفص فلعله على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء
على الاصل وان كان ما قبلها ياء او كسرة نحو بهو ولديهو واما حذف الواو فيهما

قوله او ياء ساكنة اي يكسر هاء هو بعد حذف واوه اذا تعانق بشيء آخر وما كان ما قبله ياء ساكنة نحو فيه حتى لا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة في نحو فيه

فلعله

فلعله على مذهب الجمهور او نقول لعل ضم الهاء فيهما للحمل على نحو منه ويجعل
ياء هي الفا فيصير ياء مع ان الاصل على ما هو مذهب البصريين ان يقال هي
هيا بسين ويجعل كسرة ما قبلها فتحة للالف اذا تعانق بشيء آخر
نحو بهاحتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير المذكر اذا ولي الياء والكسرة
قلبت واوه ياء لان الهاء حرف خفي فهو اذن حاجز غير حصين وكان
الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء
لاجل الياء بعدها فلو لم يقلب ياء هي الفا لالتبس المؤنث بالمذكر
في مثل بهي ويجعل في غيره الفا ايضا طرداً للباب نحو لها واذا لم يكن
ما قبل الهاء ياء او كسرة فهو مضموم على ما كان عليه نحو له ومنه
وغلامه وضربه كما يجعل الياء المتطرفة حقيقة او حكماً المكسور ما قبلها
الفا للتخفيف في يا غلامي ويقال يا غلاما وفي نحو يا بادية يا باداة
وغير الاسلوب في بادية حيث ذكر لفظ نحو اشارة الى ان الياء فيه
متطرفة حكماً ويجعل الياء ميماً في التثنية اي في تثنية هي ويجعل كسرة
الهاء ضمة اتباعاً للميم كما مر في ضربتما يعني لم يترك الياء على حالها
حتى لا يقع الفتحة على الياء الضعيفة مع ضعفها اي مع بقاء ضعف
الياء وعدم عروض القوة لها بان سكن ما قبلها كظبي وخصت الميم
اتباعاً للمذكر وشدد نون هن لان اصله همن كما مر من الاصل في ضربتن
ضربتمن واثنا عشر نوعاً من تلك الانواع الستين للمنصوب المتصل نحو
ضربه تقول ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما
ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني منتهياً الى ضربنا بقي اثنا على الفتحة لانتفاء
علة الاسكان لما ذكر في ضربك ولا يجوز فيه اي في الضمير المتصل اجتماع
ضميري الفاعل والمفعول اي اجتماع ضميرين متصلين متحدين في المعنى
في مثل ضربتك بفتح الهاء وفي مثل ضربتني بضم التاء اي لا يجوز ان
يقال ضربتك وضربتني حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلاً ومفعولاً به
في حالة واحدة بل لو اريد ذلك يقال ضربت نفسك وضربت نفسي

قوله ويجعل ياء هي الفا يعني يجعل ياء هي الفا اذا تعانق بشيء آخر نحو لها اصله لهي ثم الحق اللام في اوله فصار لهي ثم قلبت ياؤه الفا لتطرفها فصار لها وكذلك عليها وفيها

يا غلاما اصله يا غلامي ثم قلبت ياؤه الفا فصار يا غلاما وكما يجعل في يا بادية يا باداة اصله يا بادية نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم قلبت ياؤه الفا فصار يا باداة

قوله ويجعل الياء ميماً في التثنية يعني يجعل الياء في هي ميماً في التثنية نحو هما اصله هيا ثم قلبت ياؤه ميماً فصار هما حتى لا يقع الفتحة على الياء الضعيفة مع ضعف الضمير لاحتياج الضمير الى المرجع اليه

اعلم ان الضمير المنصوب المتصل قد يتصل بالفعل نحو ضربه الى آخره وقد يتصل الضمير المنصوب المتصل بالحرف نحو انه وكانه ولكنه ونحو ذلك

فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها غيره لغلبة مغايرة
المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك فان الضميرين فيه متفقان
معنى من حيث ان كل واحد منهما ضمير منفصل الا اي لكن يجوز ذلك الاجتماع
في الافعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء فاضلا وعلمتني بضم التاء
فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة لان المفعول الذي
تعلق به العلم في الواقع هو المفعول الثاني وذكر الاول انما هو لترتب
الثاني عليه فلم يؤد الجمع بينهما الى المكروه لانهما ليسا في نفس الامر
فاعلا ومفعولا ولهذا اي ولاجل ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة
قيل في تقديره اي تقدير ما ذكر من علمتك فاضلا علمت فضلك ومن
علمتني فاضلا علمت فضلي فيظهر بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول حقيقة
واثنا عشر منها للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب تقول اياه ضرب
اياهما ضرب اياهم ضرب اياها ضرب اياهما ضرب اياهن ضرب اياك
ضرب اياكما ضرب اياكم ضرب اياك ضرب اياكما ضرب اياكن ضرب اياي
ضرب منتهيا الى ايانا ضرب ومنها اثنا عشر نوعا للمجرور المتصل نحو
ضاربه تقول ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن
ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي الى ضاربنا
ولفظ المجرور كلفظ المنصوب المتصل وذلك يحمله عليه وانما حمل المتصل عليه
لان المجرور يجب ان يكون متصلا مفعول ايضا لكن بواسطة وانما
حمل على المتصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا وفي مثل ضاربوي اي
جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم جعل الواو ياء لان الواو
والياء اذا اجتمعتا وكانت الاولى ساكنة قلبت الواو ياء لان مخرجي
الواو والياء وان تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لما فيهما
من المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين
فقلبوا الواو ياء فادغموا في الياء وقيل انما قلبوا الواو ياء لانه لا يخلو
من ان يكون الواو هي الآخرة او هي الاولى فان كانت الاولى فانهم

الا استثناء من قوله ولا يجوز اي لا يجوز اجتماع الضميري الفاعل والمفعول الا في افعال القلوب صح

قوله ولهذا اي ولان المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة بل يكون للمضاف اليه قبل في تقديره علمت فضلك وعلمت فضلي اي الفضل مضاف الى الكاف في فضلك وفي فضلي مضاف الى الياء فيكون المفعول الاول في الحقيقة مضاف اليه في افعال القلوب فلا يكون الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول في حالة واحدة في الحقيقة في افعال القلوب صح

قوله وفي مثل ضاربوي اصله ضاربون وهو اسم فاعل ثم اضيف الى ياء المتكلم ثم حذفت نونه فصار ضاربوي فاجتمعت الواو والياء سابقة ساكن ثم قلبت الواو ياء لثقل الواو ثم ادغم الياء في الياء فصار ضاربي ثم قلبت ضمة الباء كسرة لمجانسة الياء فصار ضاربي صح

استثقلوا

استثقلوا الخروج من واو لازمة الى ياء لازمة لانه انتقل الخروج من ضم
لازم الى كسر لازم وهذا الخروج مستثقل فكيف بالخروج الاول وان كانت
اخيرة فانهم استثقلوا الخروج من واو لازمة الى ياء لازمة لانه انتقل من الخروج
من كسر لازم الى ضم لازم وهذا ثقيل فكيف بالاول وانما اشترط
ان يكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام وانما جعل الانقلاب الى الياء
لانها اخف قيل لان الادغام في حروف الفم اقوى لكثرتها والواو من
حروف الشفة وهي قليلة والادغام فيها ضعيف ثم ادغم الياء المنقلبة
في ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ما قبل الياء لاجل الياء كما الى كما جعل
والادغام الذي وقع في مهديّ اذا اصله مهدوي جعل الواو ياء
ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء لما ذكر والمرفوع المتصل يستتر في خمسة
مواضع جوازا في بعضها وجوبا في بعضها وقوله في الغائب
بدل من قوله في خمسة لا غير وكذا المعطوفات اي يستتر الضمير المتصل
جوازا في الغائب المفرد من الماضي نحو زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد
يضرب ومن الامر الغائب نحو زيد ليضرب ومن النهي الغائب نحو زيد
لا يضرب ويستتر جوازا ايضا في الغائبة المفردة ماضيا نحو هند
ضربت ومضارعا نحو هند تضرب وامرا غائبا نحو هند لتضرب
ونهيا نحو هند لا تضرب ويستتر وجوبا في المخاطب المفرد الذي
في غير الماضي مضارعا نحو انت تضرب وامرا نحو انت اضرب ونهيا
نحو انت لا تضرب وانما قيد بقوله في غير الماضي لانه لا يستتر في خطاب
الماضي مطلقا كما يجيء واما في المخاطبة المفردة من غير الماضي ففيها خلاف
فعند بعضهم يستتر فيها واليه الاشارة بقوله وياء تضربين علامة
للمخاطب وفاعله مستتر عند ابي الحسن الاخفش اجراء للمفردات المضارع
مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها واستنكارا لكون المفرد اعني
الياء اثقل من ضمير المثنى اعني الالف مع ان القياس يقتضي ان يكون
اخف ويرد على قول الاخفش اجتماع علامتي الخطاب اللهم الا ان يقول

ان التاء تجردت فيها للتانيث كاللام فى باللّه فانها مجردة للتعويض
وعند العامة اى الجمهور هو اى ياء تضربين ضمير بارز للفاعل ولا مستتر فيه
كواو يضربون فانه ضمير بارز ولا مستتر فيه وعلامة التانيث والخطاب
فيه عندهم هو التاء وعين الياء للفاعل فى تضربين عندهم مع ان
القياس يقتضى ان يعين التاء له الا ان علامة الخطاب فى اوله
اعنى التاء منعت من زيادة تاء اخرى لمجيئه فى هذى امة اللّه للتانيث
سواء كانت صيغة موضوعة للتانيث او كانت الياء بدلا عن الهاء
فى هذه ولم يزد فى تضربين للفاعل بدل الياء من حروف انت بكسر التاء
مع ان القياس ان يزاد من حروفه لانه الضمير تحته للالتباس الزائدة
فى زيادة الالف منها واجتماع النونين بغير فاصل فى زيادة النون
منها وتكرار التائين فى زيادة التاء منها وابرز الياء فى تضربين
ولم يستتر للفرق بينه اى تضربين وبين جمعه وهو تضربن اذ لو
استتر التاء وقيل تضربن فى المفرد المخاطبة التبس بتضربن جمعا
للمخاطبة ولم يفرق بينه وبين الجمع بحركة ما قبل النون فى تضربن على
تقدير الاستتار وسكونه فى الجمع حتى لا يلتبس نونه الذى هو للاعراب
بالنون الثقيلة او هو بالمؤكد بالنون الثقيلة فى الصورة وان لم يلتبس
حقيقة اذ احد النونين مخفف والآخر مشدد او احدى الكلمتين
ملتبسة بالنون الخفيفة والاخرى بالمثقلة ولا يفرق ايضا بحذف النون
من تضربين حتى لا يلتبس بالمذكر المخاطب خصه بالذكر وان كان الالتباس
بالمونث الغائبة حاصلا لمناسبة للمونث المخاطبة بالمذكر المخاطب فى
الخطاب ومناسبتها بالمونث الغائبة فى التانيث وان كانت حاصلة
الا ان البحث لما كان فى الخطاب اعتبر التباسه بالمذكر المخاطب
ويستتر الضمير المتصل وجوبا فى المضارع للمتكلم مطلقا نحو انا اضرب
فى المتكلم وحده ونحن نضرب فى المتكلم مع غيره ويستتر جوازا
فى الصفة مطلقا نحو انا وانت او هو ضارب ونحن او انتما او هما

ضاربان

قوله ولم يزد فى تضربين يعنى فان قيل لم لم يزد فى تضربين من حروف انت قلنا ان زيدت الالف التبس بالتثنية نحو تضربان وان زيدت النون اجتمع النونان وهو لا يجوز لانه [illegible] النون الثقيلة وان ادغم النون فى النون التبس بالنون الثقيلة وان زيدت التاء يلزم تكرار التائين نحو تضربين فلم يزد فيه من حروف انت سه

قوله وابرز الياء يعنى فان قيل لم ابرز الياء وهو علامة التانيث فى تضربين ولم يستتر قلنا لانه لو استتر الياء فيه لم يفرق بينه وبين جمعه وهو تضربن فان قيل لم لم يفرق بحركة ما قبل النون بعد حذف الياء نحو تضربن قلنا التبس بالنون الثقيلة فى الصورة نحو تضربن قوله ولا بحذف النون يعنى ان حذفت نون تضربين ولم يزد الياء يعنى تضرب التبس صيغة الواحد المونث بصيغة المذكر نحو تضرب فلم يحذف النون فى تضربين سه

ضاربان ونحن او انتم او هم ضاربون الى اخره اى انا او انت او
هى ضاربة ونحن او انتما او هما ضاربتان ونحن او انتن او هن
ضاربات ويستتر اى وقع الاستتار فى جنس الضمير المرفوع دون
المنصوب والمجرور لانه اى المرفوع بمنزلة جزء الفعل لانه فاعل
مجوزوا فى باب الضمائر المتصلة التى وضعها للاختصار الاستتار
الفاعل لان الفاعل خاصة الضمير المتصل كجزء الفعل كما فاكتفوا
بلفظ الفعل كما يحذف من اخر الكلمة المشتهرة شئ ويكون فيما
ابقى دليل على ما القى كما فى الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو
الفعل والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه كما دل على حدث
مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فاشتمل
على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد ان الدال على الفاعل
هو ذلك الضمير الا انه استتر ولم يتلفظ به اكتفاء عنه فى اللفظ بلفظ
الفعل وليس المراد ايضا من قولهم ان الفاعل فى زيد ضرب هو هو
ان المقدر ذلك المصرح به لانه لا بد ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير
المثنى مع ان لفظه هو اكثر من الف الضمير فى ضربا وايضا لو كان المنوى
هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع ان ذلك
جائز نحو ما ضرب الا هو وانما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة
عليهم وذلك لانه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع
المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر ويستتر فى الغائب المفرد والغائبة
المفردة دون التثنية والجمع منهما لانه لو استتر فيهما ايضا او لم يستتر
فى المفردين ايضا يلزم الالتباس ويفهم هذا من بيان رجحان الاستتار
فى الغائب والغائبة واختص الاستتار بالمفرد لان الاستتار خفيف
وذلك ظاهر فاعطى الخفيف للمفرد السابق الكثير الاستعمال ولى دون
المتكلم وحده ومع غيره ودون المخاطب اللذين فى الماضى لان
الاستتار حالة قرينة اى مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فان

قوله دون المنصوب والمجرور يعنى الاستتار [illegible] فى الضمير المنصوب والمجرور [illegible] نحو ضربه [illegible] لانه بمنزلة جزء الفعل [illegible] بنفسه فيكون الضمير بارزا فيهما سه

او لا يستتر الضمير المرفوع المنفصل فيهما [illegible]

احد المقارنين يلزمه الدلالة على وجود الآخر ولذلك يسمى الدال قرينة وهي
من عداد الهجاء ولذلك دخلتها التاء لكنها ضعيفة والابراز قرينة
دالة علية قوية لان الاصل كون الفاعل ظاهرًا والبارز انما هو نائب الضمير
عنه ودال على وجود الفاعل دلالة قوية لانه قريب من الظاهر حيث كونه
ملفوظا والمستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة
اذ لا يشارك الظاهر بوجه فاعطاء الابراز القوي للمتكلم القوي
لكونه مبدأ الكلام والمخاطب القوي لكونه منتهى الكلام اولى من
اعطائه الغائب الضعيف الذي لا دخل له في تحصل الكلام فقوله
في الغائب حامل لمعنيين الافراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع
ناظر الى الاول وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر الى الثاني وبدل
من دون التثنية والجمع وقيل انما استتر في الغائب والغائبة دون
المتكلم والمخاطب اللذين في الماضي لانه لما كان مفسرهما لفظا متقدمًا
في الاصل دون المتكلم والمخاطب اريد ان يكون ضمير الغائب اخصر
من ضميرهما لخفة في اللفظ من المفرد اذ لا اخف من المحذوف والمستتر
في مخاطب المستقبل المفرد المذكر ومتكلمه مطلقا وانما ذكر الاستتار فيهما
وان كان حكمها مفهومًا مما سبق من القيد بيانا لعلته وهي قوله
للفرق بينهما في الماضي وبينهما في المستقبل ولم ينعكس لان الماضي
اصل والابراز قوي فاخذه ولما ذكر عدم الاستتار في المخاطبة فيما
سبق وبقي سببه هناك لم يتعرض له هنا ولما ذكر وقوع
الاستتار في بعض ما هو عريق في اقتضاء الفاعل اعني الفعل وبين
ان سبب فيه ضعيف وعلم بالطريق الاولى انه لا يقع الاستتار
في الصفة التي هي اضعف من الفعل وانها غير عريق في اقتضاء الفاعل
بل اقتضاؤها انما هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان سبب الاستتار
فيها ولذلك لم يذكره وقيل يستتر في هذه المواضع الخمسة دون
غيرها لوجود الدليل فيها دون غيرها وهو اي ذلك الدليل عدم

الابراز في مثل زيد ضرب اي عدم ظهور الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل
من فاعل ظاهر فان لم يكن فمضمر بارز فان لم يكن فمضمر مستتر ولما لم يكن للفعل
في مثل ضرب في زيد ضرب ظاهرًا او لا بارزا علم ان فاعله مستتر ولما
كان عدم الابراز دليلا ضروريًا اسند الحكم الى دليل آخر فيما وجد فيه
دليل آخر وان كان عدم الابراز شاملا للكل فقال وهو التاء في مثل هند
ضربت فانها تدل على ان فاعله مفرد مؤنث غائبة والياء في مثل زيد
يضرب فانها تدل على ان فاعله مفرد مذكر غائب مع عدم علامة التثنية
والجمعين والتاء في مثل هند وانت تضرب غائبة ومخاطبا فانها تدل
على ان الفاعل مفرد مؤنث غائبة او مفرد مذكر مخاطب بحسب القرائن
مع علامة التثنية والجمعين والهمزة في مثل انا اضرب فانها تدل
على ان الفاعل متكلم وحده والنون في مثل نحن نضرب فانها تدل
على ان الفاعل متكلم معه غيره وهي اي حروف المضارع حروف ليست
باسماء فلا يكون فواعل للافعال المذكورة وانما ذكر هذا وان لم
يذهب احد الى انها اسماء لانه لما ذكر ان التاء في ضربت بحركات التاء والنون
في مثل ضربن والالف في ضربا والواو في ضربوا والياء في تضربين اسماء
وكان مظنة ان يتوهم متوهم ان هذه الحروف ايضا اسماء دفع ذلك
التوهم والصفة نفسها في مثل زيد ضارب وزيدان ضاربان وزيدون
ضاربون يعني ان في لفظها ما يدل على من هي له فان ضارب للمفرد
المذكر وضاربان للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر وكذا ضاربة
وضاربتان وضاربات ولا يجوز ان يكون تاء ضربت بسكون التاء
ضميرا كتاء ضربت بحركات التاء لوجود عدم حذفها بالفاعل الظاهرة
نحو ضربت هند ولو كانت التاء فاعلة لزم حذفها عند وجود الفاعلة
الظاهرة اذ لا يجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان من غير عطف او بدل
ولا يجوز ان يكون الف ضاربان وواو ضاربون ضميرا لانه يتغير في
حال النصب نحو رأيت ضاربين وضاربين وفي حال الجر ايضا نحو مررت

بضاربين وضاربين والضمير لا يتغير بتغير العوامل كالف يضربان
وواو يضربون تقول زيدان يضربان وزيدون يضربون في الرفع
ولن يضربا ولن يضربوا الى يضربا ولم يضربوا في الجزم والاستتار
واجب في مثل افعل امر للمخاطب وفي تفعل مخاطبا وفي مثل افعل
متكلما وحده وفي مثل نفعل متكلما مع غيره لدلالة الصيغة اي
صيغة الفعل في كل واحد منها عليه اي على الفاعل المستتر فان التاء
في مثل تدل على الفاعل المخاطب وحكم افعل امر ولا تفعل نهيا
حكم تفعل مخاطبا لانهما ماخوذان منه وان الهمزة في افعل متكلما
وحده تشعر بان فاعله انا والنون في نفعل تشعر بان فاعله
نحن فلا يحتاج في هذه الصيغ الاربع الى العدول الى الاستتار
الخفيف والاتيان بالضمير البارز ولما كان الاستتار واجبا في
هذه المواضع الاربع قبح ظهور فواعلها مظهرا كان او مضمرا وان
تقول افعل زيد وتفعل زيدا ولا تفعل الا انت وافعل زيد ولا
افعل الا انا ونفعل زيدون اولا نفعل الا نحن وما ظهر في نحو
اسكن انت تاكيد للمستتر لا فاعل وانا في غير هذه الاربع فالاستتار
جائز كما اشرنا اليه نحو زيد ضرب وضرب زيد وزيد ضارب وزيد
ضارب غلامه **فصل** في المستقبل المشهور فتح الباء بناء على
انك تستقبل الفعل الآتي بعد زمانك او ان الزمان يستقبله
الآن الصحيح ومقتضى القياس على تسمية الماضي بالماضي كسر الباء
وهو ايضا اي كالماضي يجيء على اربعة عشر وجها نحو يضرب الى اي
الى نضرب وتقول يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن
تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن اضرب نضرب
ويقال له اي لما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب المستقبل لوجود
معنى الاستقبال على احد الوجهين المذكورين في معناه ويقال له
ايضا مضارع لان معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة

من

من الضرع كانه كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
فلما ضارع المستقبل بالاسم قيل له مضارع واما قلنا انه ضارع
الاسم لانه مشابه بضارب في الحركات والسكنات وفي ترتيبهما
فان عدد الحركة والسكون في يضرب على عدد الحركة والسكون
في ضارب وعلى ترتيبهما وجمع السكنات للمشاكلة ومشابه به في
وقوعه صفة للنكرة فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت
برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكره في الماضي وفي دخول لام
الابتداء عليه نحو ان زيدا لقائم وان زيدا ليقوم ولانه مشابه لاسم
الجنس في العموم والخصوص ولما كان ثبوت وجه التشبيه اعني
العموم والخصوص في كل من الطرفين اعني المضارع واسم الجنس
غير بين بينه بقوله يعني ان اسم الجنس يختص بواحد بلام العهد
بعد ان كان شائعا في امته فانك اذا قلت جاءني رجل يكون شاملا لكل
ذكر من آدم جاوز حد البلوغ وعلى سبيل البدل فاذا قلت فعل الرجل مشيرا
الى ذلك الرجل الجائي يختص بواحد منهم كما يختص يضرب بسوف او بالسين
فان يضرب يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل عليه احد الحرفين المذكورين
وقيل سوف يضرب او سيضرب يختص بالاستقبال واذا دخل عليه اللام وقيل
ليضرب يختص بالحال وانما عرف السين اشارة الى سين الاستقبال
لانه يجيء لمعان اخر كالطلب والتحول والاصابة على صفة والوقف بعد
كاف المؤنث نحو اكرمتكس والظاهر ان يقول يعني كما ان اسم الجنس
يختص بلام العهد يختص يضرب بسوف وبالسين بان يدخل اداة التشبيه
في المشبه به كما هو قاعدة التشبيه الا انه عكس اي انا بان القصد في هذا
التشبيه الى الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد الى الحاق ناقص بكامل حتى
اذا دخل اداة التشبيه في المشبه به ما ضر ذلك في المقصود كتشبيه غرة
الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم
اكثر منه من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس في الضياء

والانبساط وفرط التلألؤ، ونحو ذلك اذ لو قصد شىء من ذلك لوجب
جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد فى ذلك ولما جاز عكسه
واما تقديم المشبه به هنا فهو على قاعدة تقديمه فى بيان تفصيل اتصاف
الطرفين بوجه الشبه فانه بصدد ذلك واما فى نفس التشبيه فالقاعدة
تقديم المشبه مثلا اذا اردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد كالاسد
بتقديم المشبه لان الغرض من التشبيه يعود اليه واذا قيل لك كيف
مشابهة زيد بالاسد قلت كما ان الاسد يتصف بغاية القوة ونهاية
الجراءة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بها فيقدم المشبه به ليعرف
حاله اولا ثم يقاس حال المشبه عليه ويحتمل ان يقال انه لما جعل المشبه
مشبها للابدان المذكور قدمه لكونه مشبها به ولانه مشابه بالعين
فى مطلق الاشتراك فكما ان لفظة العين تشترك بين الجارية
والباصرة وغيرها يشترك يضرب بين الحال والاستقبال فان قيل
المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال على الاصح زيدت على الماضى
من حروف اتين حتى يصير الماضى مستقبلا وانما لم ينقص منه حتى يصير مستقبلا
لان الماضى بتقدير النقصان منه يصير اقل من القدر الصالح فلا يصلح
ان يكون مستقبلا هذا فى الثلاثى واما فى غير الثلاثى فحمل على الثلاثى
فى الزيادة وزيدت تلك الحروف فى الاول من الماضى دون الاخر منه
مع ان الاخر اولى بالزيادة لان المستقبل اذا كان زيادته فى الاخر
يلتبس بالماضى اى بتثنيته فى زيادة الالف وبغائبه فى زيادة التاء
دون مخاطبه اذ لا وجه لاسكان اللام وتحريك التاء لانها ليست
بضمير اللهم الا فى الصورة وبجمع مؤنثه صورة فى زيادة النون ولم
يزد الياء فى الاخر وان لم يلتبس حملا للقليل على الكثير ولم يشتق اى اخذ
المستقبل من الماضى بان زيد عليه ولم يشتق الماضى من المستقبل بان
نقص منه لان الماضى يدل على الثبات والوقوع دون المستقبل
وما يدل على الثبات اولى بالاصالة وزيدت اى وقعت الزيادة فى المستقبل

قوله بالعين عطف على بضاربِ يعنى يقال يضرب مضارع لانه شبه بكلمة العين من حيث ان العين مشترك بين عين الشمس والركبة وغيرها فكذا المضارع مشترك بين الحال والاستقبال
يعنى كما ان العين مشترك بين المعانى المختلفة ثم يختص باحد المعانى بالقرينة كذلك المستقبل مشترك بين الزمانين ثم يختص لاحد الزمانين بدخول السين او سوف وبدخول اللام عبد الرحيم

قوله زيدت على الماضى يعنى زيدت على الماضى نحو ضرب حروف اتين حتى يصير مستقبلا نحو يضرب فان قيل لم لم ينقص الحروف من الماضى حتى يكون مستقبلا واجيب فى المتن لان بتقدير النقصان يصير اقل من القدر الصالح اى اقل من اعدل الابنية وهو كونها على ثلثة احرف

قوله وزيدت فى الاول يعنى زيدت حروف اتين فى اول الماضى دون اخره نحو يضرب وتضرب واضرب ونضرب لانه ان زيدت فى اخره يلتبس المضارع بالماضى يعنى ان زيدت فى اخره الالف يلتبس بالماضى نحو ضربا وان زيد فى اخره التاء يلتبس بالغائبة نحو ضربت وان زيد فى اخره النون يلتبس بجماعة النساء نحو ضربن وان زيد فى اخره الياء يلتبس بالمصدر مضافا الى ياء المتكلم نحو ضربى فى اعجبنى ضربى زيدا فاما فتح زيدت حروف اتين فى اول الماضى دون اخره حتى يصير مستقبلا

دون

دون الماضى يعنى لم يوضع للماضى والمجرد للمستقبل بل عكس
لان البناء المزيد عليه والظاهر ان يقول المزيد فيه الا انه لما اتفقت
نسخ الكتاب على عليه ووقع ايضا فى عبارات غيره من الثقات
وجب توجيهه بان يقال المزيد عليه مع زيادته بعد البناء المجرد والزمان
المستقبل وكذا الزمان الحاضر بعد الزمان الماضى فاعطى السابق
هو البناء المجرد للسابق هو الزمان الماضى واعطى اللاحق هو البناء
المزيد عليه للاحق وهو الزمان المستقبل والزمان الحاضر ثم لما وجب
المخالفة بين صيغة الماضى والمضارع وكان الفعل صادرا اما
عن المخاطب المتكلم وحده او معه او غيره او عن المخاطب او عن الغائب
طلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعانى جريا على سننهم
فى طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين
ولجريها مجرى النفس ولاستيناس المسامع بها لكثرة دورها فى الكلام
لخفتها اذ الكلام لا يخلو عنها او عن ابعاضها اعنى الحركات فقسموا
تلك الحروف على تلك الافعال على ما يقتضيه المناسبة فشرع بين
ان اى حرف لاى فعل عين وبين المناسبة بينهما وقال وعينت
الالف منها للمتكلم وحده اى للشخص الواحد الذى يتكلم مذكرا كان
او مؤنثا ثم حركوها ليتاتى الابتداء بها لان الالف خارج من اقصى
الحلق وهو اى اقصى الحلق مبدأ المخارج كلها والمتكلم هو الذى
يبتدأ الكلام فمناسبته وقيل انما عينت الالف للمتكلم وحده للموافقة
بينه اى الالف وبين اول حرف انا للمتكلم الذى هو ضمير المتكلم وعينت
الواو للمخاطب اصالة اى الشخص الذى يخاطب مذكرا كان او مؤنثا
واحدا كان او اثنين او جماعة لكونه اى الواو خارجا من منتهى المخارج
كلها والمخاطب هو الذى ينتهى الكلام به فمناسبته ثم قلبت الواو
تاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه
حتى لا يجتمع الواوات الثلث وان كانت فى كلمتين وهو مستكره

لانه يشبه نباح الكلب واما نحو اوّوا ونصروا فليس من ذلك الاجتماع
المستكره لان قطع واو العطف عما قبلها لما لم يتعذر فيه صار كان
الواوات لم يجتمع فيه ولان الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع الثقل بالادغام
والوصل في نحو ووجل برفع اللام اى فيما وقع فيه الفاء واوا وقلبت
فيما لم يقع فيه الفاء واوا ايضا طردا للباب في العطف احدى الواوات
فاء الكلمة والثانية حرف المضارعة والثالثة حرف العطف ومن ثمه اى ومن
اجل استكراههم اجتماع الواوات قيل الاول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو
اذ قد يكون فاء الكلمة واوا فلو زيد قبل الفاء واو وعطفت بواو اخرى
يجتمع الواوات لا محالة وطرد في غيره وعطف على قوله قيل قوله وحكى
ان واو ورنتل اصل وهو الداهية وزنه فعنلل كجحنفل ثم اتبعوا الغايبة
والغايبتين المخاطب لئلا يلتبس بالغايب والغايبين بزيادة الياء كما هو
اللايق وان كان يلتبس بزيادة التاء المخاطب والمخاطبين الا ان هذا
اسهل اذ التباس بالاقرب اشكل وانما اتبعوها اياه دون غيره للتوابع
في الماضي كما يجي ان شاء الله لم يجعل جمع الغايبة بالتاء بل بالياء كما هو مناسب
الغيبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو
في احدهما والنون في الاخر نحو يضربون ويضربن وعينت الياء للغايب
اى لجنس الشخص الذي هو المذكر الغايب اى لغير جنس المتكلم والمخاطب ليشمل الحاضر الذي
ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان ذلك واحدا او اثنين او جماعة الا انه
عدل عن هذا الاصل في الغايبة والغايبتين لما عرفت لان الياء من وسط
الفم والغايب هو الذي يذكر في وسط الكلام اى الجاري بين المتكلم
والمخاطب ونسبته وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره مطلقا
لتعينها اى النون لذلك اى للمتكلم مع غيره في الماضي نحو ضربنا فاتبعوا
المضارع الماضي في ذلك فقيل زيدت النون في المتكلم مع غيره لانه
اى الشان لم يبق من حروف العلة التي هي اولى بالزيادة شيء وهو اى النون
قريب من حروف العلة في خروجها اى النون عن هواء الخيشوم وهو اقصى الانف

وقيل

قوله الاول مبتدا وقوله لا يصلح لزيادة الواو خبره فقوله من كل كلمة متعلق بقوله الاول اى لا تزاد في اول كل كلمة واو لئلا يجتمع الواوات عبد الرحيم

قوله حكى عطفا على قوله قيل الاول من كل كلمة لا يصلح زيادة فلا يرد السؤال بان قولك ورنتل في الاول من كل كلمة مفتوحة بواو زايدة مع انها في اول كلمة الا انه فان واوه زايد بل اصل الورنتل بلية وقيل ان واوه زايدة في ورنتل اى في شدة وقيل بقال وقع في ورنتل عبد الرحيم

ورنتل قيل هو اسم بلية وقيل هو اسم حيوان من الحيوان يعادي الاسد يخاف منه الاسد منه

وقيل عينت النون له للموافقة بينه وبين نحن على قياس ما قيل في تعيين
الالف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره وفتحت هذه الحروف اى حروف
المضارعة في جميع الابواب للخفة الا في ابواب الرباعي اى رباعي
كان وهو اى الرباعي فعلل وملحقاته وافعل وفعل بتشديد العين وفاعل
فانها مضمومة فيهن لان من جملتها الياء والكسر عليه مستكره فحمل الباقي
عليه في الفتح الالتباس كما ستذكره ان شاء الله تعالى فتعين الضم لان
هذه الاربعة باعيه والرباعي فرع الثلاثي في الاحتياج وقوله والضم
ايضا فرع الفتحة في الخفة فناسب الضم الرباعي من حيث الفرعية فاعطي
له بدل على ما قدرناه من قولنا فانها مضمومة فيهن وقيل انما ضمت
هذه الحروف في الرباعي لقلة استعمالهن اى الابواب الاربعة وكثرة
استعمال الثلاثي فاختص الضم بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا
تعادلا بينهما واعلم ان هذين الوجهين للترجيح بعد الوقوع واما
وجه عدم كون القبيلتين على حركة واحدة هي الاصل اعني الفتح فهو
انه لو فتح في مثل يكرم وقيل يكرم يلتبس بمضارع الثلاثي من حمل عكسه
كل ما كان ماضيه على اربعة احرف ولم يعكس اذ في العكس يلزم الالتباس
ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه اصلا وتفتح حروف المضارعة
فيما وراءهن مما قل استعمالهن لكثرة حروفهن فلو ضمت فيهن
يلزم زيادة الثقل ولم تكسر للثقل ولما ذكرنا من ان من جملتها الياء والكسر عليه
مستكره واما يهريق فاصله يريق بغير هاء من الاراقة وهو من الرباعي
في الاصل فزيدت الهاء قبل الفاء على خلاف القياس فصار خماسيا
بسبب الزايد والاعتبار انما هو بالاصل فلم يوجد ضم حرف المضارعة
في غير الرباعي وبكسر حروف المضارعة كلها في بعض اللغة اذا كان
ماضيه مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد او كان ماضيه مكسور العين
كما في بعض الثلاثي المجرد او كان ماضيه مكسور الهمزة كما في السداسي وبعض
الخماسي حتى تدل كسرة حروف المضارعة على كسرة عين الماضي او همزة

بفتح الثلاثي ومزيده وبضم الرباعي منه

قوله اما يهريق هذا جواب عن سؤال مقدر وتقديره فان قيل اما يهريق مضارع وماضيه اهراق مضارعه يهريق بالضم وهو من الخماسي ينبغي ان يكون حرف المضارعة فيه مفتوحا لان قلنا اصله يريق من الرباعي لا من الخماسي كعبد الهاء حرف زيد فيه على خلاف القياس كعبدل زيدت اللام فيه على خلاف القياس منه

نحو يعلم وتعلم واعلم ونعلم فی مکسور العین فان ماضیها علم بکسر
عین الفعل ویستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر فی مکسور الهمزة
لان ماضیها استنصر بکسرة الهمزة وفی بعض اللغة وهی لغة بنی اسد
لا یکسر الیاء فیما کان ماضیه مکسور العین او مکسور الهمزة بل یکسر
غیر الیاء وانما لا یکسر الیاء لثقل الکسر علی الیاء الا اذا کان بعدها یاء
اخری نحو ییجل بکسر اهل هذه اللغة الیاء ایضا لتقوی احدی الیائین
بالاخری نحو ییئس وییجل فانهم علی لغتهم فیما کان الفاء واوا فی
غیر ییجل واما ییجل فعلی لغتهم اذ تقوت باخری لا علی ان کسر الیاء
مطلقا فیما یکسر عینه فانهم لما استثقلوا الواو بعد الیاء فی یوجل
قلبوا الفتحة کسرة لتنقلب الواو یاء ویزول ذلک الثقل فلما صار الواو
یاء ویقوی الیاء بالیاء کسروا الیاء لا لان کسر الیاء مطلقا من
لغتهم وعینت حروف المضارعة من المضارع دون سائر حروفه
للدلالة علی کسرة العین او الهمزة فی الماضی اکتفی بذکر العین عن ذکر
الهمزة تعویلا علی ما سبق ووجه التخصیص کون العین اصلا فی اصل
لانها ای حروف المضارع زائدة والتصرف فی الزاید اولی وقیل عینت
تلک الحروف لتلک الدلالة اذ لا مجال لغیرها لها لانه یلزم بکسر الفاء
توالی الحرکات الاربع فی غیر الوقف وهو مرفوض وبکسر العین یلزم
الالتباس بین یفعل بفتح ویفعل بکسر نحو یعلم ویضرب وبکسر اللام
یلزم ابطال الاعراب اذ الکسر ثابت علی توارد العوامل فلا یظهر اثرها
ویحذف التاء الثانیة جوازا فی مثل تتقلد وتتباعد وتتجنر ای فیما
اجتمع فیه تاآن فی اول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل وذلک حال
کونه فعل المخاطب او المخاطبة مفردا ومثنی ومجموعا او الغائبة
المفردة والمثناة دون المجموعة احدیهما حرف المضارعة والثانیة
تاء الباب واختلف فی المحذوف فذهب البصریون الی انه هو الثانیة
لان الاولی حرف المضارعة وحذفها مخل علی ما هی غیر مبتدوذهب الکوفیون

الی انه

الی انه هو الاولی لان الثانیة للمطاوعة وحذفها مخل ولانها زائدة
وحذفها اهون واختار المص مذهب البصریین لان رعایة کونه
مضارعا اولی لان الغرض من الاشتقاق انما هی الدلالة علی اختلاف
المعانی باختلاف الصیغ واما المطاوعة وسائر معانی الابواب
فانما هی بعد هذا الغرض ولان الثقل انما یحصل عند الثانیة واما اثبات
التائین فهو الاصل لدلالة کل واحدة منهما علی معنی وفی معنی قوله
تتقلد وتتباعد وتتجنر بصیغة المبنی للفاعل اشارة الی ان الحذف
لا یجوز فی المبنی للمفعول اتفاقا من الفریقین لانه خلاف الاصل فلا یرتکب
الا فی الاقوی وهو المبنی للفاعل ولان المبنی للفاعل من هذه الابواب
الثلثة اکثر استعمالا من المبنی للمفعول فالتخفیف اولی وهذان الوجهان
یفیدان ترجیح المبنی للفاعل علی المبنی للمفعول فی الحذف واما وجه
عدم شمول الحذف لهما فهو انه لو حذفت التاء الاولی مضمومة من المبنی
للمفعول لالتبس بالمبنی للفاعل المحذوف منه التاء لان الفارق
هو التاء المضمومة ولو حذفت التاء الثانیة لالتبس بالمبنی للمفعول
من مضارع فعل وفاعل وفعلل وذلک ظاهر وانما حذفت التاء الثانیة
فی مضارع الابواب الثلثة لاجتماع الحرفین من جنس واحد وهو ثقیل
وعدم امکان الادغام حتی یزول ذلک الثقل لرفضهم الابتداء بالساکن
والحذف للتخفیف اولی من ابقاء المتجانسین وادغامهما والاتیان بالهمزة مع
ان الاصل لا یدخل المضارع لانه مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة فکما لا تدخل
علیه لعدم الاحتیاج الیها لا تدخل علی المضارع بخلاف الماضی فانه لما قل
مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها علیه مثل اتخرج وانما قال وعینت التاء
الثانیة للحذف مع ان ذلک الاجتماع الثقیل یزول بحذف الاولی ایضا
لان الاولی علامة للمضارع والعلامة لا تحذف واسکنت الفاء فی یضرب
فرارا عن توالی الحرکات وعینت الفاء للسکون لان توالی الحرکات
لزم من زیادة الیاء واذا لم یکن اسکانه لرفضهم الابتداء بالساکن فاسکان

الحرف الذي قريب منه اى بقريب اليآء يكون اولى بالاسكان من غيره كما قرب
القرنين فى القامة ومن ثمه اى ومن اجل ان اسكان الحرف الذى هو
قريب من الحرف الذى هو قريب من الحرف الذى لزم منه المحذور اولى عينت
اليآء فى ضربن للاسكان لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة
الواحدة كما مر لانه اى اليآء قريب اى يقرب من النون الذى لزم منه اي
من زيادته توالى الحركات الاربع وسوى بين صيغتى المخاطب والغائبة
المفردين والمثنيين فى المستقبل كخوانت او هى تضرب والمناسب
ذكره فى تعيين التآء للمخاطب الا انه لما كان له بحث طويل اخره الى
اخر بحث المستقبل بالنظر الى ذاته لاستوائهما اى المخاطب والغائبة
فى الماضى فى مجرد التآء لا فى حركتها وسكونها كخوانت نصرت بفتح التآء
وهى نصرت بسكونها وانما اورد المثال ههنا من باب نصر مع ان عادته
ان يورده من باب ضرب لكونه اصلا فى الدعائم اشارة الى ان باب نصر فيه
جهة تقديم فى الجملة ولهذا قدمه بعضهم على ضرب نظرا الى تلك الجهة
كما سلف وانه ليس فى انقطاع درجة استحقاق التقديم بالكلية كساير الابواب
ولذا لم يقدم شيئا منها احد ولكن لا يسكن ما به التسوية اعنى التآء فى
غائبة المستقبل كما اسكن فى الماضى لضرورة الابتداء ولهذا قيل ان
تاء غائبة المستقبل ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب بل تاء التانيث
الساكنة قدمت تفاديا بذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركت
لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد ان يكون ميل المصنف الى هذا وان يكون
هذا سبب تاخيره ذكر التسوية بين المخاطب والغائبة ولا يضم ما به
الاستواء فى الغائبة ليزول الاستواء حتى لا يلتبس المعلوم منها بالمجهول منها
فى مثل تمدح فى باب يفعل بفتح العين ولا يكسر حتى لا يلتبس بلغة
تعلم فيما يكسر عين ماضيه ويفتح عين مضارعه فان قيل يلزم التباس
بين المخاطب والغائبة ايضا بالفتحة اى كما يلزم الالتباس بالضمة والكسرة
فلم اختير الفتحة قلنا اذ فى الفتحة موافقة ما بينهما اى بين الغائبة

وبين

قوله ولكن لا يسكن هذا جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان التآء الذى فى الماضى فى الغائبة
ساكن نحو ضربت فلم لم تسكن التآء فى المستقبل
نحو تضرب قلنا لضرورة لان الابتداء
بالسكون غير جائز فلهذا تحرك التآء
فى تضرب

فان التآء فى تمدح لو ضم فى الغائبة
لم يعلم للفرق بين الغائبة والمخاطب
لم يعلم انه معلوم الغائبة او مجهول
المخاطب عبد الرحيم

وبين اخواتها فى اطراد الامثلة من المتكلم والمخاطب والغائب فان
حروف المضارعة مفتوحة فيها او بين ما به الاستواء اعنى التآء وبين
اخواتها من اليآء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيدت فيه مع
خفة الفتحة بخلاف اختيها اذ لا موافقة فيهما بين الاخوات والاخفة
ايضا وادخل فى اخر المستقبل يعنى بعد الالف والواو واليآء وتجوز
فى اطلاق الاخر لما بعد هذه الحروف لشدة اتصالها بالفعل لكونها
ضماير الفواعل نون فى يفعلان وتفعلان وتفعلون وتفعلين عوضا
عن الحركة فى يفعل ليكون ذلك النون فى كلها علامة للرفع لانه اول احوال
الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التى هى
عوض عنها وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب على الجر فى بعض الاسماء
لانه فى الفعل بمنزلة الجر فى الاسم كما يجئ لان اخر الفعل حقيقة صار باتصال
ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يكون فى وسط الكلمة
ولم يمكن ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها فى الحقيقة ليست من نفس
الكلمة ولم يمكن زيادة حروف المد لمكان الضماير فزيد حروف شبيه بها
وهو النون وجميع النونات الداخلة فى المستقبل علامة للرفع الا نون
يضربن وهى علامة للتانيث لا علامة للرفع ولهذا لا تسقط حالة
الجزم والنصب كما اى كالنون التى فى الماضى نحو فعلن فان نونه
علامة للتانيث لا علامة للرفع ولا ينافيه كونه علامة للجمعية ايضا ومن ثمه
اى ومن اجل ان نونه علامة للتانيث يقال يضربن باليآء دون التآء
حتى لا يجتمع علامتا التانيث ونون تضربن تمحضت ضميرا وعلامة
التانيث تارة واليآء فى تضربين ضمير الفاعل عند الجمهور كما مر لا علامة
الخطاب كما هو عند الاخفش وعلامة الخطاب هو التآء فلا يلزم اجتماع
علامتى الخطاب عندهم فلا يرد النقض على ما ذكرنا من امتناع اجتماع العلامتين
مطلقا اذ لا دخل فى امتناع اجتماعهما لما اضيفتا اليه اعنى التانيث ولما
فرغ عن البحث الذى تعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه

شرح قوله نون علامة الرفع فانها
ليست بعلامة الرفع لانها لم تسقط
حال الجزم والنصب

نون علامة للرفع قوله وادخل

قوله واليآء فى تضربين هذا جواب عن سؤال مقدر
تقديره انتم قلتم ان اليآء ليست علامة التانيث
ثم قلتم ان اليآء فى تضربين علامة التانيث قلنا
ان اليآء فى تضربين ضمير الفاعل كما مر فى باب
الماضى لا للتانيث والنون فيه علامة للرفع
فلهذا تسقط بدخول العوامل عليه نحو لم
تضربى بغير النون وعلامة التانيث
فيه التآء

وقال واذا دخل لفظ لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضي وينفيه نحو لم يضرب اى لم يقع الضرب فى الزمان الماضى لانه اى لفظ لم مشابه بكلمة الشرط فى النقل يعنى ان من حيث اختصاصها بالفعل فكما ان ان اذا دخل على الفعل ماضيا كان او مضارعا ينقل معناه الى المستقبل كذلك كلمة لم ينقل معناه بتلك المشابهة

فصل فى الامر والنهى

الامر صيغة يطلب بها الفعل بفتح الفا من الفاعل الغايب او المخاطب خص المبنى للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب كما خصه ابن الحاجب فى تعريف امر المخاطب لذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب نحو زيد ليضرب الى زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هند لتضرب هندان لتضربا هندات ليضربن واضرب انت الى وهو مشتق من المضارع بلا واسطة ولذا اخره عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا ينافى قوله والاشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر لان المراد بالاشتقاق المذكور هناك اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة كما اشرنا هناك وانما اشتق من المضارع دون الماضى لمناسبة بينهما اى بين الامر والمضارع فى الاستقبالية اى فى انتساب معناهما الى الاستقبال وذلك ظاهر فى المضارع واما فى الامر فلان الطلب انما يكون لما لم يحصل بعد ولا مناسبة بينه وبين الماضى واما انه لم يشتق من المصدر ابتداء كالماضى فليكون اقرب الى الضبط ولهذا ذهب السيرافى الى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل زيدت اللام فى الامر الغايب لطلب الفعل دون غيرها لانها من وسط المخارج كما ان الغايب بين المتكلم والمخاطب فى الكلام فتناسبه اللام والحال ان اللام ايضا اى كما انها من وسط المخارج من حروف الزوايد والاضافة بيانية اى من حروف الزوايد فيكون صالحة للزيادة وهى اى حروف الزوايد الحروف التى يشملها قوله يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه او سألتمونيها واتاه سليمون او اتاه سليمين او انسنت مولها او امان وتسهيل او قول الشاعر ابى عثمان المازنى

هويت من باب علم اى احببت واما ما يكون من باب ضرب فهو بمعنى الصعود وبمعنى السقوط السمان جمع سمينة يعنى النساء السمان فشيبننى اى جعلتنى تلك النساء اشيب قبل وقت الشيب بمقاساة الشدايد وتحمل الاحزان والمصائب فى مواصلتهن اى لم تزل مجتنبا اياهن الى الان شبت ويؤيده قوله وقد كنت قدما بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان القديم هويت السمان وعين حروف الزيادة من بين حروف البيت بقوله اى حروف هويت السمان اى هذه الحروف العشرة التى هى الهاء والواو والياء والتاء والهمزة والاعتبار انما هو بالكتابة دون اللفظ ولذلك قالوا اتاه سليمن يشملها واللام والسين والميم والالف والنون وحكى ان ابا العباس سأل ابا عثمان المازنى فقال له كيف تجمع حروف الزيادة وانشده البيت فقال له الجواب رحمك الله قال المازنى قد اجبتك مرتين يريد قوله هويت السمان وليس معنى زيادتها انها تكون زائدة فى كل مكان بل معناها انه اذا اريد زيادة حرف فانما تزاد منها لا من غيرها اذ قد يكون اصولا الا يرى ان حروف هويتمونها مع انها اصول كلها وانما يعرف كونها زائدة من كونها اصلا بان تزن الاصلى بالفاء والعين واللام وتخرج الزيادة بلفظه لا تقابل بفاء ولا عين ولا لام تقول ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل واستخرج وزنه استفعل وقضيب وزنه فعيل وحمار وزنه فعال وعلى هذا ولم يزد فى امر الغايب من حروف العلة مع انها اولى الحروف بالزيادة حتى لا يجتمع حرفا علة احديهما للامر والثانية للمضارعة وكسرت اللام اى لام الامر مع ان من حق حروف المعانى التى جاءت على حرف واحد ان يبنى على الفتحة التى اخت السكون لكونها مشابهة باللام الجارة فى الصورة وانما شبهت بها لان الجزم فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء اى بمقابلة الجر فيها لان فى الفعل الرفع والنصب فى مقابلة الرفع والنصب

في الاسم وفي الاسم جر وليس في الفعل جر لما عرف في موضعه بل فيه الجزم
فيكون الجزم في الفعل بمقابلة الجر في الاسم وبمنزلته فيكون الجازم بمنزلة
الجار فجعل صورته مثل صورة الجار وعومل به معاملة الجار في الكسر
ولسكنت لام الامر بالواو والفاء يعني يسكن اللام بعد الواو والفاء
اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار
الواو واللام بعده حرف المضارعة وكذا الفاء معهما كلمة واحدة
على وزن فخذ وكتف فتخفف باسكان العين واما ثم فمحمول عليهما
لكونها حرف عطف مثلهما لكن لا يكثر السكون بعده كثرته بعدهما
لكون حروفها اكثر من واحد نحو وليضرب فليضرب وثم ليضرب
كما اسكن العين في فخذ للتخفيف اصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين
ويجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة كما ذكره ويجوز سكون العين
مع كسر الفاء ونقل كسرة العين اليها ويجوز كسر الفاء والعين لكون
حرف الحلق قوية فتتبع ما قبلها وكذلك يجوز كل ما جاز في فخذ في كل
ثلاثي عينه حرف حلق مكسور من اسم او فعل نحو شهد ونظيره اي نظير لام
الامر في الاسكان في الواو وهو بسكون الهاء وفي الفاء فهو بسكون
الهاء تشبيها له بما ضم عينه من نحو عضد فكما يقال عضد بالسكون
يقال وهو بالسكون وحذفت حرف الاستقبال في امر المخاطب بعد
حذف اللام للتخفيف لكثرة استعماله اذ اصل اضرب لتضرب باتفاق
الفريقين كما يجيء ان شاء الله تعالى وكان القياس في الامر للفاعل
المخاطب ان يكون باللام كالامر للغائب لان الطلب في الامر
انما هو معنى للام لان اللام وضعت لذلك فيه وزيدت لاجله كما
اشرنا اليه فكان قياس امر الفاعل المخاطب ايضا ان يكون باللام
لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة ايضا للفرق
بينه وبين مخاطب المضارع لا بينه وبين امر الغائب بدليل قوله فيما
سيأتي للفرق بينه وبين المضارع فقوله وعين الحذف اي حذف اللام

وحرف

وحرف الاستقبال في امر المخاطب دون امر الغائب لكثرة اي لكثرة استعمال
هذا الجنس فالتخفيف به اولى ناظر الى قوله وحذفت لا الى قوله للفرق ومن ثم
اي من اجل ان حذف اللام وحرف المضارع في امر المخاطب المعلوم لكثرة استعماله
لا تحذف حرف الاستقبال مع اللام في مجهوله اي المخاطب اعني يقال
لتضرب باللام والتاء لقلة استعماله اي المجهول واجتلبت الهمزة و
تخصيصها بالاجتلاب لكونها اقوى والابتداء بالاقوى اولى
بعد حرف المضارعة اذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح اي ليمكن الابتداء
اذ الابتداء بالساكن متعذر واما اذا كان ما بعده متحركا فلا احتياج
اليها نحو دحرج من تدحرج وكسرت الهمزة المجتلبة لان الكسرة اصل في
تحريك همزات الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من
تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر لانه اصل في تحريك
الساكن لانه ابعد حركات الاعراب عن الاعراب لامتناع دخوله
في قبيلتين من المعربات وهما المضارع وما لا ينصرف ودخول اخويه
في المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك حرك بما هو اقل وجودا في
الاعراب والكسر اشبه بالسكون الذي وجد في بعض من المعربات دون
بعض ولان السكون والجزم عوض في الفعل من الكسر في الاسم فعوض
الكسر من السكون ايضا ولان وقوع اجتماع الساكنين كثر في الكلام
بشهادة الاستقراء وللافعال منه المعلى وهيك نوعا الاوامر من الافعال
المتعدية الاواخر وما يجزم منها بانواع الجوازم وعندك ان الاكثر
حكم الكل فتقدمت الافعال في اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج
الى التحريك ومعلوم ان لا مدخل للجر في الافعال فافادت الكسرة
الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر وكون الكسرة طارية بحكم المقدمة
المعلومة بخلاف اختيها فانهما تفيدان الخلاص فقط والمفيد بفائدتين
اولى بان يكون اصلا فالكسرة اصل في تحريك الساكن وانما سميت المجتلبة
للافتتاح همزة وصل لانها اجتلبت للتوصل بها الى النطق بالساكن

قوله ومن ثم اي ومن اجل ان حرف الاستقبال تحذف في امر المخاطب ... لكثرة استعماله ... امر المخاطب ... نحو لتضرب

قوله واجتلبت اي في الامر بعد حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا للافتتاح في امر المخاطب نحو اضرب

ولذلك سميها الخليل سلم اللسان ولم يكسر الهمزة في مثل اكتب اى فيما كان
عين المضارع فيه مضموما مع انها همزة وصل بل ضمت لان اى الهمزة او
الشان والثاني قوي من جهة المعنى وان كان ضعيفا من جهة اللفظ
لان حذف ضمير الشان منصوبا ضعيف الا انه كثير في عبارات المصنفين
بتقدير الكسر اى كسرها يلزم الخروج من الكسرة اى من كسرتها الى الضمة اى ضمة
العين وهو ثقيل ولا اعتبار للكاف الساكن في المنع عن ذلك الخروج
لان الحرف الساكن لا يكون حاجزا مانعا حصينا قويا عندهم اى اهل
هذا الفن ومن ثمة اى ومن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا
تجعل او قنوة بارد ويقال قنية مع ان ما قبلها المكسور الا ان
النون لما كان ساكنا جعل كانه معدوم وان ما قبل الواو وهو القاف
وهو مكسور فقلبت الواو ياء وقيل لم يكسر الهمزة في مثل اكتب بل تضم
للاتباع اى لاتباعها للعين في الضم لان صفة الموافقة بين الاثقلين
غالبة على ثقلة المخالفة بين الثقيل والاثقل وفتح الف لكن اى همزته
ويجوز اطلاق الالف على الهمزة اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا
لكونها على صورته في بعض المواضع كما يجيء ان شاء الله تعالى او لكونهما
متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعوارض ولذلك شبهوهما بالهواء
والريح فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا والريح اذا سكنت
صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت
ومدت صارت الفا مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج والاصل
في الالف الوصل الكسر لما عرفت لانه جمع يمين والف للقطع لانه الف
افعل والف مفتوحة ثم جعل للوصل اى عومل معاملة الف الوصل
بان اسقطت في الدرج لكثرته اى لكثرة استعمالا وكثرة الاستعمال تقتضي
التخفيف ولا شك ان التخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل سقط الهمزة
في اللفظ ولا خفة مثل السقوط وفتح الف التعريف مع كونه للوصل
بدليل سقوطه في الدرج لكثرته استعمالا ايضا اى كايمن واعلم ان حرف

التعريف

قوله عندهم اى لا اعتبار للكاف الساكن عند الصرفيين

قوله ولا اعتبار فان قيل لان انتم لزم لا لى الخروج من الكسرة الى الضمة في اكتب لان الكاف الساكن فلا يلزم بين الكسرة والضمة الكاف قلنا لا اعتبار الخروج من الكسرة الى الضمة للكاف الساكن لان الحرف الساكن لا يكون حاجزا اى مانعا حصينا اى قويا لان الحرف الساكن حرف ميت كما ان الميت لا قوة له فكذلك الحرف بلا حركة لا قوة لها

قوله وقيل اى وقيل تضم الهمزة في اكتب تبعا للعين هذا جواب عن سؤال المقدر تقديره انتم قلتم كسرت الهمزة في امر المخاطب نحو اضرب لان الكسر اصل في همزات الوصل فلم لا تكسر الهمزة فيهما تبعا في اكتب وانصر قلنا تضم الهمزة في اكتب وانصر والتاذي لعينهما وهما التاء في اكتب والصاد في انصر

قوله وفتح اى فان قيل فتح الف ايمن مع كونه للوصل والقياس في همزة الوصل الكسر فلم فتح الف قلنا فتح الف ايمن لانه جمع يمين والف للقطع فلهذا فتح ثم جعل للوصل لكثرته فان قيل فلم سميت الف القطع قلنا لانها لا تسقط في الوصل نحو وايمن ولانها تقطع ما قبلها ان يتصل بما بعدها

التعريف عند سيبويه هي اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع ان اصلها
الكسر لكثرة استعمال اللام وعند الخليل ال كهل علامة للتعريف وانما حذفت
عنده همزة القطع في الوصل لكثرة استعمال ال وعند المبرد حرف التعريف
هي الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة
التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت هذا فقول المص الف التعريف
يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد وهو الظاهر لاضافة الالف فقط
الى التعريف فعلى هذا معنى كلامه وفتح الف التعريف لكونه للقطع لانه
للتعريف لا للوصل الا انه عومل به معاملة الف الوصل بان اسقط
في الدرج لكثرة هذا الالف استعمالا كما ان الف ايمن عومل معاملة
الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرته استعمالا ويحتمل ان يكون اشارة
الى المذاهب الثلثة ويكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة كاضافة
كوكب الخرقاء فح معنى كلامه وفتح الالف الملابس للتعريف على التقدير
كونه للوصل ولم يكسر مع ان الاصل فيه الكسر لكثرته اى لكثرة استعمال اللام
وخفة الفتح وفتح ايضا على تقدير كونه وحده للتعريف او مع اللام
لانه للتعريف اما وحده او مع اللام وليس للوصل حتى يكسر الا انه عومل به
معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج كما ان الف ايمن عومل به
معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمال الالف او المجموع
وفتح الف اكرم مع ان بعده حرف المضارعة من نكرم ساكن وعين المضارع
ليس بمضموم لانه ليس من الف الامر اى من جنس الالف الذي زيد للامر حتى يكسر
بل الف قطع محذوف من تاكرم طردا للباب يعني ليس ما بعد حرف المضارعة
من نكرم ساكن بل متحرك في التقدير اذ اصله تاكرم بالهمزة لكونه ماضيه على
اكرم فجاؤا بالامر على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر الثلاثي
المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل اكرم بكسر الهمزة التبس بالامر الثلاثي
المجرد او لان علة حذف المضارعة الهمزة وهي اجتماع الهمزتين او الحمل
على ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت بحذف المضارعة من نكرم اذ سبب الحمل فيه

قوله وفتح الف اكرم هو جواب عن سؤال مقدر ايضا تقديره انتم قلتم كسرت الهمزة في امر المخاطب نحو اضرب لان الكسر اصل في همزات الوصل فلم فتح الهمزة في اكرم قلنا فتح الف اكرم لانه ليس من الف الامر اى الف الوصل بل الف قطع اى بل الف اصل محذوف في نكرم حذفت لاجتماع الهمزتين نحو اكرم اصله تاكرم ثم اكتفى بالهمزة الاصل في اكرم امرا

وجود حرف المضارعة ردوها على فتحها لان الاحتياج الى همزة الوصل انما هو عند
الاضطرار وانما حذفت الهمزة من نكرم لاجتماع الهمزتين في اكرم فانه مستكره
ولا تحذف الف الوصل في الخط مع ان الخط تابع للفظ حتى لا يلتبس الامر
من علم بكسر العين وتخفيفه بامر علّم بفتح العين وتشديده فان قيل
يعلم بالاعجام وهي الحركات والسكنات والنقاط والتشديدات والمدات
جمع عجم كفرس وافراس وهو ما يزول به العجمة وللالتباس والاشتباه
قلنا الاعجام تترك تركا واحيانا كثيرا الخ يحصل الالتباس ومن ثمة اي ومن
اجل ان الاعجام تترك كثيرا فرقوا بين عمر بضم العين وفتح الميم وعمرو
بفتح العين وسكون الميم بالواو وبان كتبوه في الثاني حالة الرفع
والجر دون حالة النصب لان الف التنوين تخلف حالة النصب لانه
منصرف بخلاف الاول لم يعكسوا بان يكتبوه في الاول لان الثاني
خفيف وهو ظ والزيادة بالتخفيف اولى وحذفت الالف في الخط
في بسم الله بسم الله الرحمن الرحيم مع انها الف الوصل لكثرة الاستعمال وهي
مستدعية للتخفيف ولا تحذف الالف في اقرا باسم ربك مع انها في
لفظ الاسم كما في بسم الله الرحمن الرحيم لقلة استعمال وان كانت في لفظ
الاسم وينجزم آخره اي آخر الامر في الاغلب باللام اجماعا اي اجمع النحاة من
البصريين والكوفيين على انجزامه اجماعا او حكموا بانجزامه مجتمعين لان
اللام مشابهة بكلمة الشرط اعني ان لانها اصل الباب في النقل اي ان
ينقل معنى الماضي اذا دخل عليه الى الاستقبال نحو ان ضربت كذلك اللام
اذا دخل على الخبر ينقل معناه الى الانشاء نحو ليضرب زيد فلما شابهت
بها فيه عملت عملها وهو الجزم وكذلك المخاطب اي مثل امر الغائب امر
المخاطب في كونه معربا مجزوما عند الكوفيين لان اصل اضرب لتضرب
بالتاء كما هو القياس لان الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق
عندهم اي عند الصرفيين من البصريين والكوفيين ومن ثمة اي من اجل
ان اصل اضرب لتضرب قرأ النبي عليه السلام وبذلك فلتفرحوا بالتاء على الاصل

المهجور

المهجور موضع فافرحوا قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم لما كان مبعوثا الى
الحاضر والغائب جمع بين اللام والغائب والتاء الحاضر فحذفت اللام من لتضرب
امرا للمخاطب لكثرة الاستعمال اي لكثرة استعمال جنس امر المخاطب بالنسبة
الى جنس امر الغائب ثم حذف علامة الاستقبال والاستعمال وهي التاء للفرق
بينه اي امر المخاطب وبين المضارع اذ بعد حذف اللام من لتضرب بقي تضرب
فبقي الضاد ساكنا واجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء ووضعت
الهمزة المجتلبة موضع علامة الاستقبال اعني التاء فاعطي له اي للموضوع
موضع علامة الاستقبال اعني الهمزة اثر اي حكم علامة الاستقبال وهو
الاعراب واما اعرابه بالجزم فللام المقدرة اعطاء كما اي مثل اعطي
لفاء رب عمل رب في مثل قول الشاعر فمثلك حبلى اي فرب مثلك
فحذف رب واعطي الفاء عمله وهو الجر قوله حبلى صفة مثل قد طرقت
اي طرقتها اي اتيتها ليلا قوله ومرضع اي ذات رضيع عطف على حبلى
فالهيتها اشغلتها عن صبي لها ذي تمائم جمع تميم وهي التعويذ الذي
يتعلق في عنق الصبي خوفا من اصابة العين قوله محول اي عليه حول
كامل صفة ذي ولم يقل محول ليلا يلتبس بالمشتق من الحوالة اعني المحيل وفي
وصف تلك النساء بالحبل والارضاع وفي وصف الصبي بكونه ذي تمائم
وذي حول وفي جمع تمائم اشارة الى كمال ميل النساء اليه اما في الوصف
بالحبل والارضاع فظ واما في وصف الصبي بذي تمائم فلان التميمة
انما تجعل في عنق الصبي اذا كان في غاية الحسن فيخاف عليه من اصابة العين
واما في جمع التميمة فلان اهله لا يرضون ولا يكتفون بتميمة واحدة او تميمتين
لفرط محبتهم واما في الوصف بالاحوال فلانه في تلك الحال يظهر منه من الكلمات
اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة الشهية ما لم يظهر قبلها ولا يظهر بعدها
فيكون محبوبا في القلوب اكثر مما كان قبلها وبعدها واما عند البصريين
فهو اي امر المخاطب بغير اللام مبني على السكون لان الاصل في الافعال البناء
لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة

منتفية فيها فوجب ان تبنى وهذا اخلاف لا يظهر ثمرته الا في اطلاق المجزوم على امر الغائب واطلاق الجزم على سكونه وفي اطلاق الموقوف على امر المخاطب واطلاق الوقف على سكونه وانما اعرب المضارع مع كونه من الافعال لمشابهته تامة بينه وبين الاسم كما مر فلا ينتقض بالماضي وانما بني الماضي على الحركة لمشابهته بينه وبين الاسم في الجملة اعتبر وقوعه صفة للنكرة كما مر ولم يبق المشابهة بوجه من الوجوه بينه اي بين الاسم وبين الامر للمخاطب بحذف حرف المضارعة لا في الحركات والسكنات وذلك ظاهر ولا في وقوعه صفة للنكرة لانه صار انشاء والانشاء لا يقع صفة الا بتاويل بني على السكون الذي هو في البناء ومن ثمه اي ومن اجل ان بناء الامر للمخاطب انما هو بعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة حكم بانه معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة حتى قيل فلتفرحوا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود علة الاعراب وهي حرف المضارعة وزيدت في اخر الامر مطلقا غائبا كان او مخاطبا معروفا كان او مجهولا نونا التاكيد احديهما ثقيلة والاخرى خفيفة لتاكيد الطلب نحو ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان لتضربنان وكذلك ليضربن على صيغة المجهول وكذلك زيدت في اضربن اضربان اضربن اضربان اضربنان للمخاطب وكذلك لتضربن الخ للمجهول وفتح الباء اي حرك بالفتح في ليضربن مع ان اصله السكون فرارا عن اجتماع الساكنين هذا علة التحريك واما تخصيص الفتح فللخفة والصيانة للفعل عن اخ الجر في الكسر وللاحتراز عن الثقل والالتباس في الضم وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذي هو الاصل لمكان اجتماع الساكنين ولا الضم والكسر لمكان الثقلة فتعين الفتح للخفة المناسبة للتشديد وحذف واو ليضربوا عند اتصال نون التاكيد به فقيل ليضربن اكتفاء بالضمة مع استطالة الكلمة بنون التاكيد وان كان اجتماع الساكنين على حده وحذف ياء اضربي عنده فقيل اضربن اكتفاء بالكسر ايضا كذلك ولم يحذف الف التثنية اكتفاء بالفتحة في ليضربان

حتى لا يلتبس المثنى بالواحد في الوقف ولا التباس في ليضربوا واضربي للوقف بالضم والكسر وكسر النون الثقيلة بعد الف التثنية مع ان اصلها الفتح للخفة مشابهة اي لاجل المشابهة بنون التثنية في وقوعها بعد الالف وهذه العلة موجودة في الالف الفاصلة فيعلم ان حكمها حكم الف التثنية اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في الحكم فلذلك لم يذكر الف الفاصلة وحذف النون التي هي تدل على الرفع في مثل يضربان اي في الامثلة الخمسة التي هي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اذا دخل عليها نون التاكيد وانما اورد كلمة هل ليكون يضربان طلبا ويصير محلا لدخول نون التاكيد لان ما قبل النون الثقيلة يصير مبنيا لانه انما اعرب لمشابهة الاسم ولما اتصل به النون التي لا تتصل الا بالفعل ورجح جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة الجزء من الكلمة كما في بعلبك وتعذر الاعراب سواء كان بالحرف او الحركة اذ لا اعراب في الوسط رد ما هو اصل الفعل من البناء فحذف علامة الاعراب لامتناع الجمع بين الاعراب والبناء ولم يحذف نون التاكيد لئلا يبطل الغرض وادخل الالف الفاصلة في ليضربنان اصله يضربنن فرارا عن اجتماع النونات اذ لا يمكن حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا يحذف نون التاكيد للزوم بطلان الغرض فتعين الفصل بشيء واختص الالف للخفة وحكم النون الخفيفة من حركات ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب معها مثل حكم النون الثقيلة الا انه اي الشان لكنه لا تدخل بعد الالفين الف التثنية والالف التي وجب فرض دخولها قبل الخفيفة في جمع المونث حملا لها على الشديدة وان لم يجتمع النونات فيها لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل اذ الاصل عدم الزيادة الا يرى ان يونس حين ادخلها في فعل الجماعة ادخل الالف وقال اضربنان دون اضربنن وقيل ان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان لا يجري على الاصل في جميع الاحكام

ثم المناسبة المعلومة من قولنا يقتضى اصالة الخفيفة لان التأكيد فى
الثقيلة اكثر فالمناسب ان يعدى من الخفيفة اليها ليس بشئ لان اصالة
الثقيلة انما هى فيما وضعتا له اعنى التأكيد وهى كذلك اذ الثقيلة افادته
اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك ان ما يفيد معنى اصل فى افادة ذلك
المعنى بالنسبة الى ما يفيده دون ذلك واصالتها بهذا المعنى متفق عليه وما
نقل من الكوفيين فانما هو بمعنى ان الخفيفة مخففة من الثقيلة لا الكلمة برأسها
كما هو عند سيبويه قوله مع ان الفرع لا يجب ان يجرى على الاصل فى جميع الاحكام
صحيح اذا لم يلزم من عدم الجريان عليه مفسدة واما اذا لزم من عدم الجريان عليه
فساد فكلا وههنا كذلك لما عرفته من لزوم مزية الفرع على الاصل وقوله
فالمناسب ان يعدى من الخفيفة اليها مدفوع بما ذكرنا من معنى الاصالة فقوله
لاجتماع الساكنين فى غير حده شامل بفعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك
لا يجوز لان الروابط بين الحروف الحركات فان فقدت فى اثنين منها
لا يمكن ربط احدهما بالآخر ولا يجوز حذف احدهما اذ فى حذف الالف من المثنى
يلزم الالتباس بالواحد ومن جمع الاناث يلزم بطلان العمل واجتماع النونين
وفى حذف النون يلزم بطلان الغرض وتحريك النون خلاف وضعها وحده
اى مرتبته فى الجواز التى لا يجوز ان يتجاوزها فيه ويجوز فى غيرها وهو ان يكون
الاول حرف لين والثانى مدغما وهذا يجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع
عنهما دفعة واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثانى من الساكنين كلا
ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص بسكونهما وغير حده خلاف ذلك
وعند يونس والكوفيين تدخل الخفيفة بعد الالفين قياسا على الثقيلة
باقية على السكون عند يونس اعتبارا بمد الالف حركة كقراءة نافع محياى
بسكون الياء الاضافة وصلا ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره وعليه حمل
قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون وكسره على قراءة ابن عامر برواية ابن
ذكوان وكلاهما اى كلا نونى التأكيد يدخلان فى سبعة مواضع لوجود
معنى الطلب فيها فى الجملة فى بعضها بحسب نفس الامر ودلالته عليه اما مطابقة

وهى

وهى الخمسة الاول والتزام وهو السادس فان القسم وان لم يكن فيه
معنى الطلب الا ان الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه فيلزمه الطلب جوابه
واما نحو قوله تعالى والله لاعاقبن فمحمول على الغالب فى بعضها لا بحسب نفس الامر
بل المشابهة بما فيه معنى الطلب فى نفس الامر والسابع ثم ان الطالب انما يطلب
فى العادة وغالب الامر ما هو مراده فكان ذلك مقتضيا للتأكيد لان غرضه
فى تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود فالتأكيد لا يكون
الا فى المستقبل وقيل الحاصل فى الزمان الذى لا يحتمل التأكيد واما الحاصل
فى الزمان الحاضر فهو وان كان محتملا للتأكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل
فى الحال يتصف بالمبالغة والتأكيد لكنه موجودا وامكن للمخاطب فى الاغلب
الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التأكيد بغير الموجود والاليق
تأكيدا اعنى الاستقبال احدها الامر مطلقا كما مر نحو ليضربن واضربن وثانيها
النهى نحو لا تضربن ولا يضربن وثالثها الاستفهام نحو هل تضربن ورابعها
التمنى نحو ليتك تضربن وخامسها العرض بفتح العين وسكون الراء نحو الا تضربن
فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل المنفى وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام
لان المخاطب معترف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه
بقرينة الحال عرض الضرب على المخاطب وطلبه منه وسادسها القسم اى جوابه نحو والله
لاضربن والجملة القسمية اعنى اقسم والله انت وجواب القسم اعنى لاضربن
خبر وسابعها النفى ويدخل النونا التأكيد دخولا قليلا مشابهته لاجل المشابهة
بالنهى فى الصورة وفى انهما غير موجبين وفى كون حرفيهما نحو لا تضربن
والنهى وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفاعل مثل الامر فى جميع الوجوه
التى ذكرت من كونه مشتقا من المضارع واحكام نونى التأكيد الا انه اى
لكن النهى مطلقا معرب بالاجماع من الفريقين لوجود حرف المضارعة فيه
ويجئ المجهول وهو ما حذف فاعله واسند الى مفعوله من الاشياء المذكورة قوله
من الماضى وما عطف عليه بيان للاشياء المذكورة نحو ضرب زيد فى ضربت زيدا
الى آخره ومر بزيد فى مررت بزيد ومن المستقبل نحو يضرب زيد فى يضرب خالد زيدا

الى آخره ومن الامر نحو ليضرب ومن النهي نحو لا تضرب واما لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لان صورتهما لما كانت صورته استغنى بذكره عنهما اذ يعلم من الاشتراك في الصورة ان المجهول لهما مثل مجهوله والغرض في وضعه اي من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل اما تبيين لخساسة الفاعل واظهار لها فان نفس خساسة الفاعل لا يصلح ان يكون غرضا من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل بل الغرض منها انما هو تبيين لخساسته واظهار لها نحو شتم الامير اذا كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفو للامير فيجعل ترك الفاعل تطهيرا للسان عنه او تبيين لعظمته نحو ضرب اللص فيجعل ترك الفاعل تطهيرا لعز اللسان او تبيين لشهرته بذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو خلق الانسان واختص المجهول بصيغة فُعِل بضم الفاء وكسر العين في الماضي لان معناه اي معنى المجهول غير معقول وهو اسناد الفعل الى المفعول والمعقول اسناد الفعل الى من صدر عنه اعني الفاعل فجعل صيغته ايضا اي كمعناه غير معقول وهي فُعِل ليتناسب اللفظ والمعنى وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يُفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي في المجهول الى وزن فُعِل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني يحصل هذا الغرض لكان غير مقبول الآن الخروج من الكسرة الى الضمة انقل من العكس الآتي الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ومن ثمه اي ومن اجل ان صيغة فُعِل غير معقول لا يجئ على هذه الصيغة كلمة اصلا في كلام العرب الا دُئِل بضم الدال وكسر العين وهو معرف الجبل ودئل بالضم والكسر ايضا وهو دويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة معقولة لشاعت في كلامهم ويجئ المجهول في المستقبل

على يُفعَل بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر لان هذه الصيغة اعني يُفعَل مثل فُعَل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى في الحركات والسكنات ولا يجئ عليه اي على فُعَل كلمة في كلامهم ايضا اي كما لا يجئ على فُعِل فيكون هذه الصيغة غير معقولة ايضا فيناسب اللفظ والمعنى ويجئ المجهول في الابواب الزوائد من الثلاثي كلها اي مما زاد حروفه على ثلثة سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه بضم الحرف الاول وكسر ما قبل الآخر في الماضي نحو دُحرِج واُكرِم وبضم الاول اي بضمة اصلية كانت كما في الرباعيات او عارضة كما في غيرها وفتح ما قبل الآخر اي بفتحة اصلية كانت كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل او عارضة كما في غيرها في المستقبل نحو يُدحرَج ويُكرَم ويُمتدَح ويُستخرَج تبعا للثلاثي فيهما الا في سبعة ابواب بضم اول المتحرك منه مع ضم الاول فيها في الماضي وبكسر ما قبل الآخر وهي تُفعِّل وتُفوعِل وعُلم حكم تُفعلِل منهما وافتُعِل وانفُعِل وافعُلّ واستُفعِل وافعُوعِل وحكم افعوعِل وافعُلِّل وافعنلِل وملحقه علم منهما وضم الفاء في الاولين اي تُفعِّل وتُفوعِل ولم يقتصر على ضم الاول فيهما حتى لا يلتبس اي الاولان ذكر المتعدد في هذا اللف على الاجمال كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى بمضارع فعّل بالتشديد في تُفعِّل وفاعل في تفوعل في الوقف وضم اول المتحرك منه في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس الماضي المجهول بالامر للحاضر في الوقف يعني اذا قلت وافتَعِل بفتح التاء في الماضي المجهول في الوقف بوصل الهمزة وقلت وافتعل في الامر الواو هنا مثله في وافتعل لا للعطف افتعل على افتعل يعني اذا قلت وافتعل وافتعل احدهما في الماضي والآخر في الامر ويحتمل ان يكون للعطف ويكون افتعل معطوفا على افتعل لا على وافتعل فيكون تقديره وافتعل وافتعل يلزم الالتباس فضم التاء في الماضي المجهول لازالته فقس الباقي وهو الاربعة الاخيرة عليه اي على افتعل

فصل في اسم الفاعل قال ابن الحاجب وبرسمه اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل

اصل الباب له فلم يقولوا اسم المُفعَل والمُستَفعَل وفيما قال نظر لانه ليس
القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الاتية على وزن الفاعل بل اراد اسم
ما فعل الشئ وهو الفاعل لا المفعول لانه من وقع عليه الفعل يعني المتكلم
به كخو ضاربة لانه اسم ما فعل الشئ وهو الفاعل اللغوى وهذا اسم وانما
لم يقولوا اسم المفعل والمستفعل بمعنى الذى فعل الشئ اذ لم يات المفعيل
والمستفعل بمعنى الذى فعل الشئ بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذى فعل نحو
وانما اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمندرج والجاهل والضامر
لان الاغلب فيما بنى له هذه الصيغة اى الصيغة التى تسمى فى الاصطلاح
اسم الفاعل ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج وهو
اسم يتناول غير المقصود وقوله مشتق بالذات من المضارع يخرج من
المصادر واسماء الذوات وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره
لموازنته اياه فى الحركات والسكنات والمفهوم من كلام بعضهم انه مشتق
من الماضى فكانه نظر الى الماضى اصل بالنسبة الى المضارع وان التصرف
فى الاشتقاق من الماضى اقل وقوله لمن صح قام به الفعل فى الجملة فيدخل
فيه نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب عن فلان او متبعد منه ومجتمع معه فان
فان هذه الاحداث نسبت بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما
معينا دون الاخر الا انه قيامه ينسب الى ما نسب اليه الحدث صريحا ولا يعتبر
قيامه بما نسب اليه ضمنا فكانه قام باحدهما معينا يخرج اسماء المفعول والموضع
والزمان والالة دون افعل التفضيل لان زيادة الكرم مثلا اكرم فيصدق
عليه انه قام به الفعل والاولى ان يقول لما قام وذلك لان المجهول امره
يذكر بلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع للشئ باعتبار كونه عاقلا بل وضع
بمعنى قائم بذات عاقلة كانت تلك الذات او غير عاقلة ولعله قصد تغليب
العاقل على غير العاقل قوله بمعنى الحدوث بحسب الوضع فدخل فيه نحو مؤمن وكافر
وواجب ودائم وباق وضامر فى فرس ضامر وعالم فى الله عالم يخرج
الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها

الحدوث

الحدوث وردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن الآن او غدا
وكذلك يخرج افعل التفضيل لان معناه ليس بمقيد باحد الازمنة كالصفة
المشبهة نحو كريم واكرم شخص ثبت له الكرم وزيادته لا انهما حدثا له
واشتق اسم الفاعل منه اى من المضارع لمناسبتهما اى لمناسبة كل من اسم
الفاعل والمضارع للاخر فى الوقوع صفة للنكرة وغيره من المشابهات
التى مر ذكرها واعمل المصدر المعرف باللام على غير القياس وصيغته اى اسم
الفاعل من الثلاثى المجرد صحيحا كان او غيره على وزن فاعل غالبا اذ قد يجئ
على وزن فعول كصبور وفعيل كرحيم وانما ترك هذا القيد بناء
على انه سيذكر هذين الوزنين وحذف علامة الاستقبال من يضرب لئلا
يتوهم من اول الامر انه مستقبل فادخل الالف للفرق بينه وبين الماضى وخص
الالف بالزيادة من سائر حروف الزيادة لخفتها بين الفاء والعين لان
الادخال فى الاول يصير به اسم الفاعل مشابها للمتكلم على تقدير فتح الالف
الذى هو الاصل لخفته نحو انصر واضرب واعلم وعلى تقدير الضم مع كونه
ثقيلا يلتبس بالامر فى الوقف وبالمتكلم المجهول فى مثل نعلم ويلزم النزول
من الضمة الى الكسرة فى مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر فى مثل
يضرب ويعلم ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة فى مثل ينصر ولا مجال لابقائه
على السكون وان الادخال فى الاخر يصير مشابها بتثنية الماضى بعد تحريك
الفاء للضرورة وكسر عينه اى عين المضارع فيما لم يكن مكسورا وعلم
منه حكم ما كان مكسورا وهو الابقاء على الكسر ولذا لم يذكره لان اسم
الفاعل بتقدير النصب اى الفتح اطلق لقب حركة الاعراب على حركة البناء
على طريق الاستعارة للمشابهة الصورية بتقدير نصب عين المضارع المتفاوت
منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كله منصوبا
يصير مشابها بماضى المفاعلة وكان التزام الزيادة بعد حذف علامة
الاستقبال لدفع الالتباس بالجمع وان كان من غير هذا الباب فلو اختاروا
هذه المشابهة لوقعوا فيما فروا منه وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموما

قوله لان فى الاول بهذا جواب عن سؤال
مقدر وتقديره انتم قلتم ادخل الالف
بين فاء المضارع وعينه بعد حذف حرف
المضارعة لاجل اسم الفاعل فلم لم يدخل
الالف فى اوله قلنا لانه لو ادخل
الالف فى الاول يصير مشابها بالمتكلم
نحو اضرب وفى الاخر يصير مشابها
بتثنية الماضى نحو قولك ضربا

بفعل اسم الفاعل وبتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع ايضا اى كتقدير
النصب يلزم الالتباس بامر باب المفاعلة ولكن التقى اسم الفاعل مع
ذلك الالتباس للضرورة واختيار الالتباس اولى من اختيار الثقل
لان لغتهم سالمة عن كل بشاعة وثقل وقيل اختيار الالتباس بالامر
اولى من اختيار الالتباس بالماضى لان الامر ماخوذ من المستقبل والفاعل
مشابه بل اسم الفاعل ماخوذ من المستقبل ايضا على ما ذكره المص
وبهذه المناسبة اختير اتحادهما فى الصيغة ويجئ الصفة المشبهة باسم
الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث
كما ان اسم الفاعل كذلك وهى تشتق من فعل لازم لمن قام به فقط
على معنى الثبوت وقولنا فقط ليخرج افعل التفضيل اذ كما يقوم الفعل
لمن اشتق له يقوم به الزيادة ايضا وباقى القيود ظ ولم يتعرض
لتعريفها وتعريف افعل التفضيل لقرب تعريفهما من تعريف اسم الفاعل
حتى عدا عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل وكذلك لم يعدهما من المشتقات
من المصدر واوردهما فى فصل اسم الفاعل وانما قدمهما على بيان صيغة
اسم الفاعل من غير الثلاثى لانهما مختصان بالثلاثى على هذه الابنية اى
ليست صيغ الصفة المشبهة قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول
لانهم لم يجروا فيها على قياس ينضبط باصل كما فى اسم الفاعل والمفعول
بل اتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل فى كثير منها ولم يات
شئ منها على القياس الا الالوان والحلى والعيوب الظاهرة فانها
اتت منها على افعل كابيض وابلج واعور نحو فرق بفتح الفاء
وكسر العين وهذا غالب من فعل بكسر العين وشكس بفتح
الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين وصلب بضم الفاء وسكون
العين وملح بكسر الفاء وسكون العين وجنب بضمهما وحسن بفتحهما
وخشن بفتح الفاء وكسر العين وشجاع بضم الفاء وجبان بفتحها
وهذه السبعة من فعل مضموم العين ولذلك ذكر حسن وعطشان
بفتح

بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين واحول بفتح الهمزة والعين
وسكون الفاء وهو اى وزن احول مختص بباب فعل مكسور العين
الا ستة منه فانها تجئ من فعل بضم العين نحو احمق واخرق وادم
وارعن واسمر واعجف وزاد الاصمعى على هذه الستة الاعجم
وقال انه من فعل بالضم ايضا قال الفراء احمق من حمق بكسر العين وهو
لغة فى حمق بضم العين وكذلك اى كما ان حمق بالضم يجئ خرق وسمر
وعجف اعنى فعل بضم العين لغة فيهن اى فى هذه الثلثة يعنى ان
اصلها من فعل بالكسر الا انها لغة من فعل بالضم ويجئ افعل بفتح الهمزة
والعين وسكون الفاء لتفضيل الفاعل على غيره وهو المبنى على
افعل لزيادة صاحبه على غيره فى المصدر المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل
فزايد وغالب ويخرج لكونهما فى الاصل اخير واشرر مخففا بالنقل
والاستغناء لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس فى لغة ردية
وعليها جاء قولها صغراها شراها هذا من قول امراة قالت لخليلها انى
اتماوت فاذا دفنونى فانبشنى ليلا فاخرجنى واذهب بى الى مكان
لا يعرفنا اهله ثم فعلت المراة ما قالت واخرجها الرجل وانطلق
بها اتيا ما الى المكان اخر ثم تحولت الحى بعد برهة فبينا هى ذات يوم
قاعدة مرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت امى والله فقالت
الوسطى صدقت والله قالت المراة كذبتما ما انا بكما بام ولا لابيكما
بامراة فقالت لهما الصغرى اما تعرفان محيانا وتعلقت
وصرحت بها فقالت الام عند ذلك صغراها شراها وانما يجئ افعل
لتفضيل الفاعل بشرط كونه من الثلاثى احترازا عن الرباعى المجرد
والمزيد فيه فانه لا يجئ منهما حال كونه غير مزيد فيه اى فى الثلاثى وشرط
كونه مما ليس بلون ولا عيب ولا يجئ من المزيد فيه ولا مما كان فى
حكم من الرباعى المجرد والمزيد فيه لعدم امكان محافظة جميع حروفه فيها
فى افعل اذا لم يحذف منه شيئا وان حذف الزائد وقلت هو اخرج

من استخرج مثلا يلتبس بالفعل من الثلاثي اي لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير
الاستخراج ولا يجي ايضا من لون ولا عيب لا يجي من عيب على القياس ظاهرا
كان العيب او باطنا واما ما جاء من العيوب الباطنة من اجهل واحمق واضل
فهو غير القياس فعلى هذا لا يحتاج الى تقييد العيب بالظاهر كيف وعد
الزمخشري وصاحب اللباب والمصنف وغيرهم احمق من الشواذ مع انه من
العيوب الباطنة لان الشان فيهما اي في اللون والعيب يجي افعل للصفة
فيلزم الالتباس اذ لو جاء فيهما افعل للتفضيل ايضا فقيل اسود مثلا لم يعلم
ان المراد ذو سواد او زائد في السواد وان قصد تفضيل الزائد على الثلثة
وتفضيل اللون والعيب توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا
واحسن بياضا واكثر درجة واقبح عمى ولا يجي افعل لتفضيل المفعول
حتى لا يلتبس تفضيل المفعول بتفضيل الفاعل اذ لو قيل اضرب لم يعلم ان
المراد منه اكثر ضاربية او اكثر مضروبية فان قيل لم لا يجعل على العكس
بان يجي افعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل حتى لا يلزم الالتباس
قلت جعله للفاعل اولى من عكسه لان الفاعل مقصود حيث لا يتم الكلام
بدونه والمفعول فضلة في الكلام لان الكلام يتم بدونه فبناؤه للمقصود
اولى وايضا يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول اذ لا مفعول الا وله
فاعل في الاغلب ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل
معانه اكثر عاريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة
ولبقي كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول لا يجي من اللوازم والفاعل عام
ونحو اشغل اي اكثر مشغولية من امراة ذات النحيين اي الزقين وقصتها
معروفة لتفضيل المفعول وهو اي فلان اعطاهم اي اكثرهم اعطاء للدينار
واولاهم اي اكثرهم ابلاء اي اعطاء للمعروف من الزوائد لانهما من المعطى
والمولى بضم الميم وكسر العين واحمق اكثر حماقة من هبنقة اسم رجل وقصته مشهور
من العيوب شاذ لا القياس عليه ويجي اسم الفاعل على وزن فعيل نحو نصير بمعنى ناصر
ويستوي فيه اي في فعيل المذكر والمونث في المفرد والتثنية والجمع في جميع الادوات

اذا

اذا كان فعيل بمعنى المفعول وذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامراة قتيل
بمعنى مقتول ومقتولة ورجل جريح وامراة جريح بمعنى مجروح ومجروحة
واما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفترقان بالتاء
خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته والتفي في الالتباس بالفاعل
بالقرائن اذ الالتباس بالاقرب المشكل فرقا اي يستويان فيترجح للفرق
بين الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى المفعول مع ان التمييز حاصل بالموصوف
ويعلم من هذا ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي في المذكر والمونث
سواء اجري على الموصوف ولا تقول رجل نصير وامراة نصيرة ومررت
بنصير زيد ونصيرته هذا هو الاكثر والاقل انه لا يلزمها الهاء ولم يعكس لان
الاصل عدم الاستواء فاعطي للفاعل الذي هو الاصل الا اذا جعلت
الكلمة اعني فعيلا من عداد الاسماء وقبيلها دون الصفات فح لا يستوي
في فعيل الذي بمعنى المفعول المذكر والمونث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون
دليلا على النقل من الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف مذكرا
نحو كبش ذبيحة نعجة ذبيحة وصبي لقيط وصبية لقيطة فذبيح اسم
لحيوان مذبوح وعلى هذا ونظيره اطلاق احمر على شخص له حمرة
واراده انه شخص ذو حمرة ويجوز اطلاقه على شخص اخر له حمرة ح
فيكون صفة وتسميته شخص له حمرة باحمر واراده ذلك الشخص
الاحمر فح لا يجوز اطلاقه على شخص اخر له حمرة بهذا الموضع فيكون
اسما وقد شبه به اي بالفعيل الذي بمعنى المفعول ما اي الفعيل الذي
هو بمعنى الفاعل فيستوي فيه المذكر والمونث لموافقته له في اللفظ
نحو قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب وقوله ان رحمة الله
قريب من المحسنين بمعنى قارب والقياس ان يقال قريبة لانه مسند
الى ضمير الرحمة وقيل ان قريبا ههنا انما ذكر لان رحمة مصدر والمصدر
المونث يجوز تذكيره حملا على لفظ اخر في معناه فالرحمة بمعنى الترحم
او بمعنى ان رحم او لان في الكلام حذفا اي ان رحمة الله شيء قريب

اوانثر رحمه الله فريب هذا على الاكثر واما على الاقل حاجة الى التاويل
ويجى الفعول للمبالغة اى لمبالغة الفعل وتكثيره نحو منوع بمعنى كثير
المنع ويستوى فيه اى فى فعول المذكر والمونث اذا كان الفعول
بمعنى الفاعل وذكر الموصوف نحو امراة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور
بمعنى صابر اكتفاء للفرق بين المذكر والمونث بالموصوف واكتفاء بالقراين
فى الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر فى الفعيل واما اذا لم
يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمونث
ويقال نحو فعول بمعنى المفعول ناقة حلوبة وحلوبة بالتاء فى المونث
ذكر الموصوف اولا فرق بين المذكر والمونث واما الفرق
بين الفاعل والمفعول فموكول الى القراين كما فى فعول بمعنى الفاعل
اذا ذكر الموصوف ولما كان الغرض الفرق بين المذكر والمونث
بدخول التاء فى المونث اكتفى فى صور عدم الاستواء بذكر امثلة المونث
نحو ذبيحة ولقيطة وحلوبة اذ يلزم منه بقاء المذكر على حاله واعطى
الاستواء بين المذكر والمونث فى فعيل اذا ذكر الموصوف للمفعول
متعلق باعطى واعطى فى فعول اذا ذكر الموصوف للفاعل طلبا مفعول له لاعطى
للعدل بينهما اى لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء للآخر فيهما
ولم يعكس لان فى فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال
لجريانه فى الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء
خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال ويجى للمبالغة فى الفعل من الفاعل
قوله صبار فاعل يجى بفتح الصاد وتشديد العين وسيف مجزم
بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين وبالجيم او بالخاء المعجمة او الحاء
الغير المعجمة بالذال المعجمة فى الكل ومعناه واحد وهو القطع هو اى وزن
المجزم مشترك بين الالة كالمثقب ولهذا ذكر السيف لتعيين
كونه مثالا للمبالغة وبين المبالغة للفاعل كمجذم وفسيق بكسر الفاء
وتشديد العين وكبار بضم الكاف وتخفيف العين كعجاب وطوال

بضم

قوله واعطى اى اعطى الاستواء بين المذكر والمونث فى فعيل اذا كان بمعنى المفعول نحو رجل قتيل وامراة قتيل كما مر وكذلك اعطى الاستواء بين المذكر والمونث فى فعول اذا كان بمعنى فاعل نحو رجل صبور اى صابر وامراة صبور اى صابر

قوله ويجى للمبالغة اى ويجى اسم الفاعل للمبالغة نحو صبار قوله صبار الى علامة يفرق بالتاء بين المذكر والمونث سواء كان الموصوف مذكورا كان او غير مذكور فيقال رجل صبار وامراة صبارة اى كثير الصبر مبالغة

بضم الفاء وتشديد العين وهذا مشترك بين جمع المذكر المكسر لاسم
الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر اشتراكه بينهما اكتفاء بالاشارة
اليه فى المجذم مع اشتهار امره فى الجمع وعلامة ونسابة بفتح الفاء وتشديد
العين فيهما واورد مثالين اشارة الى كثرة الاستعمال بهذا الوزن بالنسبة
الى اخواتها التى بالتاء ونحو صبار لشهرة امره فى كثرة الاستعمال لم يحتج الاشارة
اليها وراوية بكسر العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين وضحكة بضم
الفاء وفتح العين وضحكة بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول
المفعول والاولى تاخيره عن اوزان مبالغة اسم الفاعل جمع الاانه لما
ناسب ضحكة بالفتح اورده عقيبه ومجذامة ومسقام ومعطير بكسر الميم
وسكون الفاء فى الكل ويستوى المذكر والمونث فى تسعة الاخيرة
وهى من علامة الى معطير الا انه فى التسعة الاولى بالتاء فى المذكر والمونث
وفى الاخرين بدون التاء فيها لقلتهن فى الاستعمال فانها يقتضى ان لا يكون
الموصوف على الاصل الذى هو عدم الاستواء ويعلم منه ان غيرها على الاصل
الذى هو الفرق بالتاء بين المذكر والمونث واما قولهم مسكينة بالتاء فى
المونث مع انه على وزن معطير وهو من التسعة الاخيرة فمحمولة على فقيرة
حمل النظير على النظير لانه بمعناه وهذا كما حملوا النقيض على النقيض وقالوا هى
عدوة الله بالتاء وان لم تدخل الهاء اى التاء اطلق عليها الهاء لصيرورتها
هاء فى الوقف فى فعول الذى للفاعل حملا له على صديقة بفتح الفاء وتخفيف
العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد سبق ان الهاء يدخل عليه وانما حملوه
عليه لانه صديقة نقيضه اى عدوة فى المعنى لانه ما ليس بعدوة وصيغته
اى صيغة اسم الفاعل من باب غير الثلاثى المجرد اى مما يكون حروفه زائدة على
ثلاثة احرف مطلقا على صيغة المستقبل اى مستقبل ذلك الباب كائنة بميم
مضمومة موضوعة موضع حرف المضارعة بعد حذفه وكسر ما قبل الآخر لفظا
نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحتر تبعا للمستقبله فيما اذا كان المستقبل مكسور
العين وتبعا للمكسور العين فيما لم يكن المستقبل فيه مكسور العين كمتدحرج

التاء فى عدوة الدخل حمل النقيض على النقيض لان عدوة ضد صديقة

ونضارب فاختير الميم للزيادة لتعذر زيادة حروف العلة التي هي الاولى بالزيادة
اما الواو فلانه لا زيادة في الاول لما مر واما اليا فلعدم الفائدة في زيادته
اذ لا معنى بحذف حرف ثم الاتيان بمثله ولو فعل يلزم الالتباس بالمستقبل
واما الالف فللالتباس بالمتكلم وقرب الميم من الواو في كونه شفوية وضم
الميم اذ لا مجال للكسر لان الحرف الذي اقيم هو مقامه اعني حرف المضارعة اما
مضمومة كما في الرباعيات واما مفتوح كما في الخماسيات والسداسيات فالوجه اما
ان يضم او يفتح فاختير الضم دون الفتح للفرق بينه اي بين اسم الفاعل
وبين الموضع اذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثي المجرد المكسور العين
ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول والقياس مسهب بكسر ما قبل
الآخر لانه من اسهب وبافع على وزن فاعل والقياس موفع بضم الميم وكسر ما
قبل الآخر لانه من ايفع شاذ لا يقاس عليه وبني ما قبل التاء التانيث
على الحركة في مثل ضاربة اي اذا اتصل باخر اسم الفاعل مطلقا تاء التانيث
كضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل معرب وقوله لانه اي ما قبل تاء التانيث
صار بمنزلة الوسط للكلمة باتصال التاء به والاعراب لا يجري في الوسط
فبني تعليل للبناء لا البناء على الحركة كما كان اخر الكلمة في اتصال نون التاكيد به
نحو اضربن واتصال ياء النسبة نحو بصري بمنزلة وسط الكلمة فبني وانما
بني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لعروض البناء وبني على الفتح
للخفة **فصل** في اسم المفعول سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول معرفة
حقيقة هو المصدر لان المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب اي اوقعته
عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان
مفعولا لما لم يسم فاعله وهو اسم جنس لغير المقصود مشتق فصل يخرج
الاسماء الغير المشتقة من يفعل اي من المضارع مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل
والصفة المشبهة وافعل لتفضيل الفاعل واسماء الزمان والمكان والالة
وانما اشتق من المضارع دون غيره تبعا لاسم الفاعل لمواخاة بينهما وقوله
لمن وقع عليه الفعل او جرى مجرى الواقع عليه نحو اوجدت ضربا فهو موجد علمت

عدم

عدم خروجك فهو معلوم يخرج اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو اعذر والوم
لان اشتقاقه من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار
اتصافه بالزيادة على الغير وان كان واقعا عليه او نقول هذا القيد
لتحقيق الماهية لا الاحتراز وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول
غالبا وانما ترك هذا القيد اعتمادا على ما سبق من ان فعيلا وفعولا
يجيء بمعنى مفعول وانما سمي به لانه اسم ما فعل به على قياس ما ذكرنا في
اسم الفاعل نحو مضروب وهو مشتق من يضرب مبنيا للمفعول للمناسبة
بينهما في الاسناد الى مفعول ما لم يسم فاعله فادخل الميم مقام الحرف
الزائد للمضارعة بعد حذفه وحرك بحركته لكونه قائما مقامه لتعذر ادخال
حرف العلة كما ذكرنا في اسم الفاعل من غير الثلاثي وقرب الميم من الواو في المخرج
الشفوي فصار مضرب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول
باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الالة فصار مضرب بفتح الميم والراء ثم ضم
الراء حتى لا يلتبس بالموضع من يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح
الراء بالموضع من يفعل بكسر العين على تقدير كسرها فصار مضرب بضم الراء
ثم اشبع الضمة لانعدام مفعل في كلامهم بغير التاء واما مفعل بالتاء
نحو مكرمة كثير في كلامهم فتولد منها الواو فصار هذا مضروب ويجيء مفعول
الثلاثي دون مفعول سائر الافعال اي باقي الافعال في التباس على تقدير
ضم الميم اعني بمفعول باب الافعال فتدبر ودون الموضع اي لم يغير النوع
اذا التبس على تقدير فتح الراء وكسره مع ان بتغير اصلها يزول الالتباس
حتى يصير مفعول الثلاثي مشابها في التغيير باسم الفاعل من الثلاثي اعني
غير الفاعل من الثلاثي من يفعل بفتح العين ومن يفعل بضمها
الى فاعل بكسر العين والقياس فاعل بفتح العين من يفعل بفتح و
فاعل بضم العين من مضموم العين يعني ان اسم الفاعل في الثلاثي وان
كان مثل يفعل في مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة في
موضع الزيادة ولا الحركات في اكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو

حامد

ففيه تغيير واما اسم الفاعل من باب الافعال فهو كمضارعه فى كون الزيادة
فى موضع الزيادة وفى حركة العين فلا تغيير فيه فغير المفعول من الثلاثى ايضا
اى كالفاعل لمواخات بينهما بين الفاعل والمفعول فى تعلق الفعل بهما
اما من جهة الصدور كما فى الفاعل واما من جهة الوقوع كما فى المفعول
فتكون بين اسميهما ايضا فغير احدهما كما غير الاخرى على ما هو مقتضى المواخاة
وصيغته اى صيغة اسم المفعول من غير الثلاثى المجرد مطلقا على صيغة اسم الفاعل
منه ملتبسا بفتح ما قبل الآخر لفظا وتقديرا تبعا لفعله نحو مستخرج بفتح
العين ومختار اصله مختير بفتح العين والمصدر الميمى والزمان والمكان
من غير الثلاثى على صيغة اسم المفعول منه لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول
فى كونهما محلا للفعل فجعل اسمهما كاسمه واتحاد المصدر الميمى باسمهما فى بعض
الثلاثى فجعل صيغته كصيغتها

فصل فى اسم الزمان والمكان من
الثلاثى المجرد ولم يذكر اسمى الزمان والمكان من غير الثلاثى المجرد لان الغرض
الاصلى فى الفن بيان الابنية وتفصيل احوالها واحكامها وكيفية اخذها
بعضها من بعض ولما لم يكن لاسمى الزمان والمكان من غير الثلاثى احوال واحكام
وتفاصيل بل كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى
ذكرهما مع ان ظهور المناسبة بين المفعول والزمان والمكان استدعت
حمل اسميهما على اسم المفعول واغنت عن ذكرهما كما اغنى اتحاد المصدر الميمى
فى بعض الثلاثى معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثى بسبب استدعائه حمله عليهما
اسم المكان اسم مشتق من يفعل على صيغة المبنى للفاعل من المستقبل
لانه لما كان اختلاف صيغته باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف
فى عين المضارع انما يكون فى المبنى للفاعل دون المبنى للمفعول لان عينه
مفتوح ابدا تعين ان يكون مشتقا من المبنى للفاعل ولهذا الوجه
اشتق من المستقبل دون غيره لمكان وقع فيه الفعل يخرج به عن الحدود
خص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان احكامه واحال تعريف اسم الزمان
وهو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة احكامه على المقايسة لكثرة

استعمال

ولم يقل هو لئلا يتوهم رجوع الضمير الى الثلاثى

فان قلت التعريف دورى لمكان المكان
قلت المعرف هو المضاف والمكان
خارج عن المضاف اه ح

استعمال اسم المكان ولما جاز ان يتوهم لذلك ان هذه الصيغة حقيقة
فى المكان ومجاز فى الزمان لمناسبة بينهما جرت عادتهم فى العنوان على
تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة مشتركة بينهما
فزيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت فى المفعول لمناسبة
بينهما اى المكان والمفعول فى كون كل واحد منهما محلا لوقوع الفعل
ولم يزد الواو فى اسم المكان كما زيد فى المفعول حتى لا يلتبس اسم المكان به
اى باسم المفعول صيغته اى صيغة اسم المكان من باب يفعل بفتح العين
من الاقسام كلها مفعل بفتح العين للموافقة وبفتح الميم لقيامه مقام
حرف المضارعة التى هى مفتوحة كالمذهب بالفتح من يذهب بالفتح الا من
المثال الواوى كما يدل عليه منه المثال ولما خص استثناء حكم المثال الواوى
بالذكر علم ان حكم المثال اليائى كحكم الصحيح فان كان من يفعل بالفتح فمفعل
بالفتح نحو ميسر ومقطع صرح به صاحب المغرب وان كان من يفعل بالكسر
فمفعل بالكسر للموافقة نحو الميسر من اليسر وهو لعب القمار وان كان من يفعل
بالضم فمفعل بالفتح نحو الميسر من اليسر وهو السهولة على ما هو قياس تقسيم موضع
كما يجئ ان شاء الله تعالى كما ان الصحيح كذلك واما المثال الواوى المضاعف
فحكمه حكم المضاعف نحو مود من ود يود صرح به صاحب المغرب ايضا ويدل هذا
على ان حكم وفى مثل حكم رمى كما تقول بعضهم التصريح به عن بعض المتأخرين وفى
كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث قال اسم الزمان فى الثلاثى المجرد على
مفعل بسكون الفاء وفتح الباقى فى المنقوص البتة وبكسر العين منه
فى المثال وفى غيره ايضا ان كان من باب يضرب والا فتحت تم كلامه اراد بباب
يضرب باب الصحيح ولذا لم يقل من باب يفعل فبقى قوله والا فتحت شاملا
للمعتلات باسرها غير مذكورين ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم
الزمان مفتوح العين منه وفى كلام بعضهم تصريح بان حكم وفى مثل
حكم وعد فى هذا الباب الا ان اعتبارهم بلام الفعل فى امثال هذا الحكم
وان كون حكم طوى مثل حكم رمى يرجح الاول وايضا دليل الناقص يقتضى

بفتح العين

الحمل عليه ويرشدك اليه ايضا مجئ مصدر الميمي على مَفْعَل بالفتح كما صرح به
في الصحاح فانه اي اسم المكان بكسر العين منه فيه اي في المثال الواوي
الغير المضاعف من جميع الباب نحو الموعد في مكسور العين ولم يتعرض
لمثاله لكثرته ولانه على اصله والموسط في مضموم العين ولم يتعرض لمثاله
لقلته كالموجل في مفتوح العين وانما كسر في الجميع ولم يفتح حتى لا يظن
ان وزنه فوعل بفتح الفاء والعين اذ لو فتح لظن ان وزنه فوعل مثل
جورب ولا يظن في الكسر ان وزنه فوعل بالكسر لان فوعلا بالكسر لا يوجد
في كلامهم وقيل انما كسر في الجميع ولم يفتح لان الكسر مع الواو اخف من
الفتح معه اذ موعد بالكسر اخف من موعد بالفتح بالوجدان وسره
ان المسافة بين الفتحة والواو منفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسر
فانها قريبة بينهما ولم يفتح ايضا حتى لا يكون عديم النظير في كلامهم لان
مفعلا لم يوجد في كلامهم كما مر وصيغته من باب يفعل بكسر العين
من الاقسام كلها مفعل بكسر العين للموافقة الا من الناقص اليائي
اذ لا واوي من يفعل بكسر العين فانه اي اسم المكان بفتح العين منه فيه اي
في الناقص اليائي من يفعل بالكسر وان كان الاصل ان يكون مكسورا للموافقة
نحو المرمي فرارا عن توالي الكسرات كما يجئ في باب الناقص ان شاء الله تعالى
احديهما تحقيقية وهي كسرة العين والاخريان تقديريتان اعني الياء
كما انه بفتح العين منه فيه واويا كان او يائيا من يفعل بالفتح للموافقة
كما هو الاصل نحو المرضي والمحشي ومن يفعل بضم العين ايضا لانتفاء
مفعل بالضم نحو المغزي وفي الفتح اطرادا وخفة او للفرار عن توالي الكسرات
فيهما ايضا اذ لو كسر العين في مفتوح العين والمضمومة يلزم توالي الكسرات
لانقلاب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها وقوله فرارا عن توالي
الكسرات ليس تعليلا للثلثة وان كان صالحا له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور
العين لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين
ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان

من الناقص

زان لبس هذا الوزن من اوزان المكان بل من ملحقات الرباعي ا ه

بالكسر بيانه

من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لانه لما بين ان العدول عن الاصل في يفعل
بكسر العين من الناقص لمانع علم ان ما لا مانع فيه باق على الاصل فان الاصل في
يفعل مفعل بالفتح فيهما وكذلك يفعل بالضم لانه لما انتفى في كلامهم مفعل بالضم
صار حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتحة فلا حاجة الى التعرض ولا ينبغي في يفعل
بضم العين مفعل بالضم وان كان هو الاصل الموافق لثقل الضمة ولرفضهم
مفعلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق ذكره ولجواز ان يكون هذا
سبب رفضهم مفعلا فقدم موضعه اي موضع يفعل بالضم بين مفعل
بالكسر قدمه لان ما اعطي له محصور ومضبوط بخلاف ما اعطي للمفعل بالفتح
فانه غير محصور وهذا كما يقدم الاعراب التقديري على اللفظي لذلك ومفعل
بالفتح واعطي للمفعل بالكسر احد عشر اسما هي نحو المنسك وانما اتحد لفظه
نحو مع ان الظاهر ان يقول هي المنسك او المنسك على البدل لئلا يتوهم
قبل ذكر المعطوفات ان ما اعطي للمفعل هو المنسك فقط ويتوهم بذلك
مخالفة المعدود العدد وليكون المخاطب على صدق رجاء بذكر المعدودات
اجمع والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط
والمسكن والمرفق والمسجد وتخصيص هذا العدد وهذه المعدودات
انما بحكم السماع واعطي الباقي من احد عشر اسما للمفعل بالفتح لخفة
الفتحة فيقاوم خفة الفتحة ثقلة الكسرة واسم الزمان مثل اسم المكان
في الاحكام المذكورة لاسم المكان نحو المقتل الحسين لزمان قتله رضي الله عنه
وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله اعني كربلاء

فصل في اسم الالة وهو اي اسم الالة اسم مشتق خرج به نحو القدوم
من يفعل مبنيا للفاعل خرج به اسم المفعول زيدت الميم موضع حرف المضارعة
بعد حذفه لما مر في اسم المفعول وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع
دون غيره لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل وانما قلنا مبنيا للفاعل لان الالة وان
كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل
اتم واقوى ولهذا جعلوا الادوات من تتمة الفاعل ليصح انحصار العلة

موضع العبادة من نسك ينسك بالضم

العبادة
سجد سجودا وسجدة اي سبحن سيبويه
من سجدة فيه او كسجد وقال الاخفش
سواء موضع السجود فالمسجد بالفتح
اما موضع في المسجد وسكن والمطلع
وحكي الفتح في المسجد وقال ابن السكيت
على القياس والفتح في كلها
في اصطلاح المنطق
جائز ولم يسمع عنه
للمكان الذي قتل فيه حسين بن
علي كرم الله وجهه

قوله في اسم الالة اي اسم الالة المشتق
من يفعل بفتح العين للالة اي المشتق
لاسم الالة نحو مضرب اي الخشب وغيره
وهو اسم ما يعالج به الفاعل
المفعول

الناقصة الخارجة عن المعلول في الفاعل والغاية فلاجرم ان يكون مشتقا من المبني
للفاعل وقوله للآلة وهي ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه
يخرج ما عدا المعرف فالمعرف هو الاسم المضاف لا من حيث انه مضاف من
نحو محلب واضافته الى الآلة لتعيين ذلك الاسم وهذا مثل قولك في تعريف
رباح غلام زيد غلام زيد اى رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس من المعرفية
في شيء فالحاصل ان الاضافة والمضاف اليه خارجان عن المعرف فلا دور
ومن سلم دخول الآلة في المحدود لا يمكن له ان يدفع الدور بان يقول المراد
بما في المحدود الاصطلاحية وبما في الحد اللغوية لان المراد في كلا الموضعين
بالآلة معنى واحد وهو اللغوى اذ ليس في الاصطلاح للآلة معنى آخر بل التغاير
بالاصطلاح واللغة انما هو في اسم الآلة فانه لغة اعم منه اصطلاحا فانه
لغة يتناول نحو القدوم والابرة والقلم ولا يتناولها اصطلاحا واعلم
ان اسم الآلة مختص بالثلاثي المجرد اذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره في مفعل
وان اسم الآلة لا يبنى الا من الافعال المتعدية لان الآلة لا تكون الا للافعال
المتعدية ولا يكون للافعال اللازمة كما دل عليه تعريفها اذ لا مفعول للافعال
اللازمة واذا لم يكن الآلة الا للافعال المتعدية لم يجئ اسمها الا من الافعال المتعدية
في قوله وصيغته مفعل بكسر الميم وفتح العين اشارة الى كثرة استعمال
هذه الصيغة وانها الاصل ما عداها متفرع منها بزيادة كما هو المفهوم من
كلام القوم ولذلك لم يذكر له المثال وقال صاحب المفتاح وعندي ان
مفعالا هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض كمكسحة او بغير عوض كمنقب
لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهدان للاول ومثاله نحو
محلب وهذا في الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان به في الحلب
جاز اطلاق اسم الآلة عليه ومن ثمة اى ومن اجل ان صيغته مفعل قال
العلماء الصرفيون المفعل بفتح الميم والعين للموضع اى المكان والمفعل
بكسر الميم وفتح العين للآلة والفعلة بفتح الفاء وسكون العين للمرة
اى للواحدة من مرات الفعل والفعلة بكسر الفاء وسكون العين للحالة

التي

التي عليها الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا القول بيان مرتعان
من الرجز سالما الاجزاء والاستشهاد في قوله والمفعل للآلة الآلة
اورد البيت الثاني لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد
تتميما للبيان بناء اسم الآلة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلها فاقتفينا
اثره وكسرت الميم في اسم الآلة ولم تبق على الاصل الذي هو الفتح لقيامه
مقام الحرف المفتوح للفرق بينه وبين الموضع من يفعل ويفعل بالفتح
والضم ولما لم يكن طلب الحركة موجها الا في العدول عن الاصل لم يكن
طلبها في عدم ضم الميم الذي لا وجه لاصالته هنا وجها ولو خرج احد
عن الوجه وطلبها في عدم الضم قلنا له للالتباس بمفعول باب الافعال
ويجئ اسم الآلة على وزن مفعال بكسر الميم وسكون الفاء والاضافة بيانية
نحو مقراض ومفتاح ويجئ اسم الآلة عند غير سيبويه حال كونه مضموم
العين ومضموم الميم شاذا ومخالفا للقياس اذ قياسه ان يكون عينه
في الحركة مثل عين ما اشتق هو منه اعني المضارع المبني للفاعل كالمضرب
بكسر العين والمعلم بفتحها والمنصر بضمها وبفتح الميم في الكل لقيامه مقام
الحرف المفتوح الا ان الميم لما كسرت للفرق بينه وبين الموضع في
مفتوح العين ومكسورها ولانتفاء مفعل في مضمومه وفتح في مكسوره
ومضمومه للثقل فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور
الميم ومفتوح العين في الكل فصار ضم الميم والعين خارجا عن القياس
نحو المسعط لكل ما يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء الذي يصب
في الانف والمنخل به الدقيق قال سيبويه هذان من عداد الاسماء الغير المشتقة
يعني المسعط والمنخل كل واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص الذي يجعل فيه
السعوط لا من حيث انه يجعل فيه السعوط فلا يجوز اطلاق المسعط لكل اناء
يجعل فيه السعوط وكذلك المنخل وليس بالة اى كاسم آلة مصطلح وكذلك اى
كحكم المسعط والمنخل اخواته اى حكم اخوات هذا المذكور من المسعط والمنخل
في انها من عداد الاسماء عند سيبويه ومن اسماء الآلة عند غيره على غير القياس وتلك

الباب الثاني

في المضاعف والمضاعف من ضاعف الشيء اذا زاد عليه فجعله اثنين او اكثر سمي نحو مدّ به لتضاعف الحرفين فيه وانما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح بسبب قلة التغيير اذ ابدال الياء من احد حرفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانه في مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وترك تعريفهما اعتمادًا على انفهامهما من تعريف الصحيح اذ من سلمه اللغوي وخص بالبحث مضاعف الثلاثي اذ لا بحث ولا احكام لمضاعف الرباعي لعدم التجاوز الحرفين المتجانسين فيه وهما يكون فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل ويقال له اي للمضاعف الثلاثي اصم وهو في اللغة من لا يسمع الصوت الخفي لشدته اي لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام فيحتاج الى الجهر والتكرير كما يحتاج من لا يسمع الصوت الخفي اليهما يقال حجر اصم اي صلب ولا يقال له صحيح مع ان شيئا من حروفه ليس بحرف علة ولا همزة لصيرورة احد حرفيه حرف علة في بعض المواضع نحو تقضى البازي اصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء وتمامه في بحث الابدال ان شاء الله تعالى وهو اي المضاعف يجيء من ثلثة ابواب سماعا اعني دعائم الابواب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو سر يسر اصلهما سرر يسرر لم يراعي الترتيب في ذكر امثلة الابواب الثلثة ههنا حيث قدم ماضي ومضارعه مضموم نظرًا الى تقوية بباب آخر يشاركه في ضم عين المضارع وان قل بخلاف اخويه ومن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو فر يفر ومن فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو عض يعض ولا يجيء المضاعف من باب فعل يفعل بضم العين فيهما مجيئا ما الا مجيئا قليلا نحو حبّ فهو حبيب ولبّ فهو لبيب ولم يذكر المضارع في الموزون لعدم دخله في التمييز من فعل يفعل بفتح العين

المضاعف اسم المفعول من باب المفاعلة واصطلاحا ان يجتمع الحرفان المتماثلات او في المتقاربان في كلمة واحدة او في كلمتين او التقى احد المثلين بالآخر في كلمة واحدة وقد افترق بينهما باحد المتلعب الاخر على سبيل الممازجة والتضايف نحو زلزل

وانما قال من باب فعل يفعل بضم العين فيهما لمجيء اسم الفاعل منهما على وزن فعيل نحو حبيب ولبيب ولهذا قال المصنف نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب

عين الماضي

عين الماضي وضم عين الغابر وانما ذكره في الوزن تبعًا لسائر الابواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات ان حب ولب من فعل بالضم وان حب اصله حبب ولب اصله لبب بضم العين فيهما لان مجيء فعيل من غيره قليل وعلم سكوته من فعل يفعل بفتح العين فيهما ومن فعل يفعل بكسرها فيهما ان المضاعف لا يجيء منهما اصلا واذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد في الذات او في الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله فيما سيأتي فيكون من جنس واحد نظرا الى المهموسية وقوله او اجتمع حرفان متقاربان في المخرج عطف على قوله من جنس واحد ميلا الى المعنى اذ المراد من كون الحرفين من جنس واحد كونهما متماثلين وتقدير الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان في الذات او في الصفة او حرفان متقاربان الا انه اقام الحد مقام المحدود قصد للمبالغة فيه يدغم الاول من المتماثلين والمتقاربين في المثل الثاني والمتقارب الثاني بعد جعل الاول من المتقاربين مثلا للثاني لثقل المكرر المعلوم بالوجدان وفي المثل اكره من التكرار ومثال المتماثلين في الذات نحو مد الى اخره اصله مدد ومثال المتماثلين في الصفة سيجيء ان شاء الله تعالى في بحث ادغام تاء الافتعال ولم يورده هنا لاحتياجه الى التفصيل في بيان كونه مثالا وهذا ليس موضع التفصيل ومثال المتقاربين المتحركين نحو اخرج شطأه بادغام الجيم في الشين لتقارب مخرجهما وقد قرأ به ابو عمرو ومثال المتقاربين الساكن اولهما نحو وقالت طائفة بادغام التاء في الطاء بالاتفاق لتقارب مخرجهما وسكون الاول الادغام افعال من عبارات الكوفيين والادغام افتعال من عبارات البصريين اللباث الحرف الواحد في مخرجه مقدار اللبث الحرفين في مخرجهما اي قريبا من مقدار اللبثهما كذا نقل عن جار الله العلامة وهو محمود الزمخشري صاحب الكشاف لقب به لكثرة مجاورته بيت الله تعالى ورزقنا الله الكريم زيارته وقريب من هذا قول صاحب المعرب الادغام هو رفعك اللسان

بالحرفين دفعةً واحدةً وقيل الادغام اسكان الحرف الاول بنقل
حركته ان كان متحركا الى ما قبله ان كان ساكنا او بسلبها ان كان متحركا
او ساكنا وهو حرف لين وعلم منه انه اذا كان ساكنا أُبقي على حاله بالطريق
الاولى وانما وجب سكون الاول ليتصل بالثاني ويحصل التخفيف المطلوب
اذ لو كان متحركا لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني اتصالا يحصل
التخفيف ولا بد ان يكون الثاني متحركا لانه مبيّن للاول والحرف الساكن
كالميت لا يبيّن نفسه فكيف يبيّن غيره وادراجه اي ادخاله في الثاني
بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على
ان يصيرا حرفا مغايرا لهما بهيئة وهو الحرف المشدد وزمانه اطول
من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين ولهذه المسامحة
اخّر هذا التعريف وعبّر بقيل الا انه يناسب معناه اللغوي لان معناه
في اللغة ادخال الشيء في الشيء والاثبات والرفع المذكوران لازمان له
المدغم اي الحرف الذي ادغم والمدغم فيه اي الذي وقع الادغام فيه
حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة نحو مدّ اي ينقص حرف في الكتابة
اذا كانا في كلمة واحدة كبرّ وكرّ ومدّ وشدّ على ما هو مذكور في علم الخط
وذلك للتخفيف والاستغناء بشيء عن شيء اذ مع الادغام
يرتفع اللسان ارتفاعةً واحدةً ونقص حرف من الحروف الملفوظة في
الكتابة ثابت في عرفهم كالرحمن فان الالف بعد الميم ثابت لفظا في
لفظ الرحمن وليس بثابت خطا لكثرة استعماله واجتماع الحرفين
المتماثلين في الذات في كلمة واحدة على ثلثة اضرب الضرب الاول
منها ان يكونا اي الحرفان المجتمعان متحركين في كلمة يجب فيه اي في الضرب
الاول في جميع الصور الادغام الا في الصور الالحاقيات نحو قردد فان
الادغام فيه غير واجب بل لا يجوز حتى لا يبطل الالحاق فانه على تقدير الادغام
يخرج كونه على زنة جعفر لانه لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به
حركة وسكونا والا في الاوزان التي يلزم الالتباس فيها على تقدير الادغام

فان الادغام

٤٩

فان الادغام فيهما غير واجب ايضا بل لا يجوز لئلا يلزم الالتباس ونحو قودد
داخل في لزوم الالتباس واما نحو تتباعد وتتنزل فقد ذكر فيما سبق
ان الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف التاء الثانية في مثل تتقلد
وتتباعد وتتخير لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم امكان الادغام
واما نحو اقتتل فسيذكر الخلاف فيه في بحث تخصّم فلم يبق شيء غير مذكور
وهي مثل صكك بفتحتين وهو عيب في رجل الفرس وسرر
بضمتين جمع سرير وجدد بضم الفاء وفتح العين جمع جدة بالضم
وهي خطة التي في ظهر الحمار وطلل بفتحتين وهو ما بقي من اثار الديار
ومدد بمعنى الزيادة حتى لا يلتبس الصكك على تقدير الادغام بصكّ
بفتح الصاد وهو كتاب القاضي والسرر بلفظ سرّ بالضم وهو
ما تقطعه القابلة من سرة الصبي والجدد بلفظ جدّ بالضم وهو
البئر في الطريق وطلل بلفظ طلّ بفتح الطاء وتشديد اللام وهو مطر
ضعيف القطر ومدد بلفظ مدّ من مدّ الثوب ولا يلتبس اي لا يقع الالتباس
في مثل ردّ بانه من ردد بالفتح او من رُدُد بالضم وفي مثل فرّ بانه من فرر
بالفتح او من فرر بالكسر وفي مثل عضّ بانه من عضض بالكسر او من عضض
بالفتح لان ردّ يعلم من يردّ بضم العين ان اصله ردد بالفتح لان
المضاعف لا يجيء من فعل يفعل بضم العين فيهما الا نادرا كما مرّ وان فعل
يفعل بالكسر في الاول والضم في الثاني مثل فضل يفضل شاذ لا اعتداد به
وفرّ ايضا اي كردّ يعلم من يفرّ ان اصله فرر بالفتح لان المضاعف
لا يجيء اصلا من فعل يفعل بالكسر فيهما وعضّ ايضا يعلم من يعضّ ان
اصله عضض بالكسر لان المضاعف لا يجيء اصلا من فعل يفعل
بالفتح فيهما وان فعل يفعل بالضم في الماضي والفتح في المضارع
ككدت تكاد شاذ لا يعتنى به ولا يدغم حيي في بعض اللغات
مع انه اجتمع المتماثلان المتحركان فيه وانه ليس من صور الاستثناء
حتى لا يقع الضمة على الياء في يحيي اي في مضارعه فان قيل ما يدغم

فى الماضى ان يدغم فى المضارع ولو ادغم المضارع بسما يقع الضمة
على الياء الضعيف وهو مرفوض ويدغم فى بعض بانظر الى اجتماع
المثلين فان الميسور لا يسقط بالمعسور والى ان ذلك القياس
انما تكون اذا تحقق موجب الادغام وفى يحيى لما سبق الاعلال
لم يبق موجب الادغام فيقال فى كلتا اللغتين يحيى بلا ادغام وقيل
فى وجه عدم اعلال حيى الياء الاخيرة فيه غير لازمة لانه تسقط
تارة نحو حيوا اصله حييوا وتقلب تارة نحو تحاى اصله يحيى بضم الياء
الآخرة فلما لم يكن لازمة كان وجودها كعدمها فكانه لم يجتمع
المثلان فكيف يدغم والضرب الثانى منها ان يكون الحرف الاول
من الحرفين المجتمعين فى كلمة المتماثلين فى الذات ساكنا والثانى متحركا
باقيا على حركته يجب فيه الادغام ضرورة اى من جهة الضرورة
والاضطراب وانما قال ضرورة لان الادغام فى هذا الضرب ضرورى
اى لا مجال لعدم الادغام فيه بسبب من الاسباب ولو فى كلمتين نحو
الم اقل لكم ولم يبرح حاتم بخلاف الضرب الاول فانه قد لا يجب فيه
فى بعض الصور بل يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس ويجوز فى بعضها
بلا وجوب لوقوعه فى كلمتين نحو ضرب بكر وللزوم ضم الياء فى
المضارع كما فى حيى فى بعض اللغات نحو مدّ اصله مدد بسكون
الدال الاولى من مد الثوب وانما قال هو على وزن فعل بسكون العين
لئلا يتوهم اصله مدد بحركة الاولى بمعنى الزيادة فلا يكون من الضرب
الثانى اذ العبرة فى الامتياز باللفظ دون الخط والا فلا مجال للخلاص
من الالتباس والاشتباه فى النقش فى الاكثر ولذلك لا يبالون بالاشتباه
فى الخط فيتركون الاعجام كثيرا الضرب الثالث منها ان يكون الحرف
الثانى منهما ساكنا سكونا لازما والاول باقيا على حركته فالادغام
فيه ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك الثانى من المتماثلين لما
عرفت ان تحرك الثانى لا بد منه فى الادغام لانه مظهر وقيل فى وجه امتناع الادغام
فى الضرب

تارة اصله تورة قلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها
حيوا اصله حييوا اسكنت الياء
الثانية بالسلب فحذفت ثم ضمت
الاولى بعد سلب حركتها للواو او
بالنقل بعد السلب من الاولى

فى الضرب الثالث لا بد من تسكين الحرف الاول فيجتمع ساكنان
اذ الثانى كان ساكنا قبل هذا فتفر من ورطة هى فى الاصل طين
يقع فيه النعم ويقوم والمراد هنا المحذور وهو ثقل المكرر وتقع
فى ورطة اخرى هى اجتماع الساكنين وقيل انما امتنع الادغام فى
الضرب الثالث لوجود التخفيف التى هى الغرض من الادغام بالساكن
اى بسكون الساكن الذى هو الحرف الثانى مع عدم شرط الادغام وهو
تحرك الثانى وقوله ولكن جوزوا الحذف اى حذف المتماثلين فى
الضرب الثالث فى بعض المواضع سماعا نظرا الى اجتماع المتجانسين
استدراك من قوله ممتنع يعنى ان اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف
مطلوب والتخفيف بالادغام متعذر فحذفوا احدهما لان الحذف ايضا
سبب للتخفيف اما الاول كما صرح به فى الصحاح حيث قال فى احسست
يحذفون منه السين الاولى واختاره المص حيث قال فى اقررن
فحذفت الراء الاولى لانها التى كانوا يدغمونها فينبغى ان يكون هى
المحذوفة واما الثانية لان الثقل انما نشأ منها ثم اذا حذفت الاولى
مع حركتها بقى الفاء مفتوحا على اصله واذا نقلت حركة العين الى
الفاء بعد سلب حركة الفاء وحذفت احدهما صار الفاء مكسورا
وعلم من هذا ان حذف الاولى ارجح لما فى حذف الثانية من لزوم العمل
الكثير الا ان كون الثانية لام الفعل الذى هو محل التغيير يعارضه
ويرجحه قلب الثانية فى مثل تقضى نحو ظلت اصله ظللت فيفعل به ما
عملته من العمل كما جوزوا القلب اى قلبنا فى المتماثلين فى نحو
تقضى البازى اصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة ياء وعليه
اى على الحذف قراءة من قرأ وهم غير نافع وعاصم وقرن فى بيوتكن
بكسر القاف مأخوذ من القرار وهو مضاعف اصله اقررن بكسر الهمزة
والراء الاولى مثل اضربن من فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها
فى الغابر فحذفت الراء الاولى نظرا الى اجتماع المتجانسين فنقل حركتها الى

واعترض عليه بانه لما كان الادغام ممتنعا
ينبغى ان لا يحذف احد الحرفين فيه
على الادغام لحصول الخفة فيه فاجاب
بقوله ولكن جوزوا الحذف

استدراك عما يفهم
من السابق يعنى لما لم يمكن الادغام فالقياس
التى لم يمكن الادغام
انه لا يحذف احد المثلين كما فى حال الادغام
لكن جوزوا الحذف

ظللت وسببه اصلها ظللت وسببه
التضعيف ان اجتمع
يحذف احد حرفى التضعيف ولم يمكن الادغام لسكون
المثلان فيها بواسطة اتصال الضمير
الحرف الثانى
المتحرك فحذفت احدهما للتخفيف كما ان
لان الحذف يفيد التخفيف
الادغام يفيده ايضا واختلفوا فى
المحذوف منهما فذهب البعض الى ان
المحذوف اول المثلين لان الحذف
فى افادة التخفيف
كالادغام انهم يدغمون اول المثلين فى الثانى فكذلك
يحذف اول المثلين وذهب
البعض الاخر الى ان المحذوف هو
المثل الثانى لان الحذف متعلق
بوقوع النقل وهو انما حصل من الثانى
فهو حقيق بالحذف عبد الرحيم

وعلى حقيق جواز حذف احد
المثلين لاجل الثقل فى
المضاعف

الى القاف بعد حذف الراء الذي هو الغرض الاصلي ابقاءً لا نزهًا ودفعا لاجتماع الساكنين ولا تجوز في النقل وهذا انظر قوله في الباب الثالث في تخفيف الهمزة بالحذف ثم يحذف لاجتماع الساكنين ثم اعطى حركتها لما قبلها ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها بسبب حركة القاف فصار قرن بكسر القاف ولما كان كلامه في قرن مظنة ان يتوهم ان قرن في قراءة الكسر مثال الحذف احد المثلين البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن بكسر القاف من وقر يقر وقارًا وهو مثال من باب ضرب اصله اوقرن كاوعدن حذفت الواو طردًا للباب واستغني عن الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار قرن وح لا يكون مما نحن فيه واما اذا قرئ قرن بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو يكون من اقرّ بالمكان بفتح القاف على صيغة المضارع المتكلم من باب علم وهو لغة في اقر بكسر القاف مضارع متكلم من باب ضرب يعني ان القرار مضاعف يستعمل من باب ضرب ويستعمل ايضا كما انها اذا كانت من الوقار وهو مثال يكون منه ايضا واما قراءة الفتح فهو من القرار لا غير فيكون اصله اي اصل قرن بالفتح اقررن بفتح الراء الاولى فنقل حركة تلك الراء الى القاف بعد حذفها واستغني عن الهمزة ولم يذكرهما الكتاب بذكرهما في قراءة الكسر فصار قرن بالفتح هذا اي امتناع الادغام عند سكون الحرف الثاني من المتماثلين اذا كان سكونه اي سكون الحرف الثاني لازمًا غير عارض واذا كان عارضا غير العارض الذي للوقف فانه غير مانع من وجوب الادغام بجواز الادغام نظرا الى ان السكون عارض لا اعتداد به فيتحرك الساكن فيدغم فيه الاول وهذا لغة بني تميم ويجوز عدمه اي عدم الادغام نظرًا الى ان شرط الادغام تحرك الحرف الثاني وهو ساكن ههنا مع وجود الخفة فلا يدغم ولغة الحجازيين وهو الاقرب الى القياس وفي التنزيل ولا تمنن نحو امدد بفك الادغام امر للمخاطب

وقد

فاعلم اني اقول في قوله في بنائه تقدير الكلام حذفت الراء الاولى فنقل حركتها بعد النقل لا انها تعتبر ان يكون النقل بعد حذف القاف للتعقيب وجه لا يفهم واذا لم يحتج عنه بان البطلان ويمكن ان يجاب بقول فنقل للتعليل يقال ان الفاء في قوله فنقل حركتها لانه نقل حركتها حذفت الراء الاولى على الا في كون النقل قبل الحذف نجفي 2

قوله هذا يعني بهذا اشارة الى امتناع الادغام اي اذا اجتمع الحرفان من جنس واحد ثانيهما ساكن امتنع الادغام فيه اذا كان سكونه لازما نحو ظللت واذا كان سكون الثاني عارضا يجوز الادغام وعدمه نحو امدد بغير الادغام وبالادغام على ثلاثة اوجه بالحركات الثلث سيق

ومد بالادغام امر له بعد نقل حركة الدال الاولى الى الميم والاستغناء عن الهمزة والاحتياج الى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين بفتح الدال الثانية للخفة ومدِّ بالكسر لان الكسر اصل في تحريك الساكن لما مر ومدُّ بالضم للاتباع اي لاتباع حركة الدال حركة العين وهي الضمة والميم مضموم في الثلث لان الحركة المنقولة في الثلث هي الضمة ومن ثمة اي لاجل ان الضم في مد للاتباع لا يجوز فِرُّ بالضم اي بضم الراء ويجوز غيره من الفك والكسر والفتح لوجود العلل المذكورة فيها لعدم مصحح الاتباع في الضم هنا وهو ضم العين بل الموجود هنا هو مصحح الاتباع في الكسر لانه من باب يضرب ولا يجوز الادغام بالاتفاق في نحو امددن ويمددن ومددن ومددت ونحو لم يمددن ولم يمددن اي فيما اتصل ضمير المرفوع لان سكون الثاني فيها لازم لانه بسبب لازم وهو الضمير المرفوع المتصل الذي هو كالجزء من الكلمة بخلاف امدد ويمدد ولم يمدد فان سكونها عارض لانه بسبب عارض وهو الجازم لان اصل امدد ويمدد كما في نحو امددن ويمددن ولم يمددن اعتبر اللازم لكونه اقوى دون العارض ونظير سكون امدد فامددن حركتنا تاء رمتا ولام قولا وتقول في الامر من المضارع بالنون الثقيلة مدّنَّ بفتح الدال مدّانّ مدُّنَّ بضمها وبحذف الواو والاكتفاء بالضم مدِّنَّ بكسرها وبحذف الياء اكتفاء بالكسر مدّانّ امددنانّ وتقول بالخفيفة مدّنْ بفتح الدال مدُّنْ بضمها وبحذف الواو ومدِّنْ بكسرها وبحذف الياء اسم الفاعل منه مادّ اصله مادد ادغمت الاولى بعد سلب حركتها في الثانية واسم المفعول ممدود ولم يدغم لوجود الفاصل واسم الزمان واسم المكان ممدّ بفتح الميمين اصله ممدد ادغمت الاولى بعد نقل حركتها الى الميم في الثانية واسم الالة ممدّ بكسر الميم الاولى اصله ممدد والمجهول من الماضي مُدَّ اصله مُدِدَ ادغمت الاولى في الثانية بعد سلب حركتها ومن المضارع يُمَدُّ اصله يُمْدَدُ نقلت حركة الاولى وادغمت في الثانية

قوله ولا يجوز الادغام في نحو امددن لان سكون الثاني لازم اعلم ان الادغام ليس بجائز في جمع المؤنث من امر المخاطب المضاعف لفقدان شرط الادغام وهو تحريك الثاني فلم يحكموا بجواز الادغام في الامر فلم لقائل ان يقول لم حكموا بجواز الادغام في مددت ومددنا بل حكموا بجوازه في مثل هذه الامثلة مع ان سكون الحرف الثاني في البابين عارض لان السكون في الامر بسبب الجزم الامر وفي هذه الصور بسبب اتصال الضمير المرفوع المتصل البارز ويمكن ان يجاب عنه بانه لا يجوز الادغام بتحريك الثاني ولا يمكن هذا عند اتصال الضمير المذكور لئلا يلزم توالي اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف الامر فان تحريك المثل الثاني لا يمتنع فيه ولقائل ان يقول لا يمكن التحريك في الامر ايضا اذ لو حرك يلزم ان لا يكون الامر مجزوما والامر بخلافه ان الحركة فيه عارضة لانها بسبب ... والفرق بينه وبين الامر ان فتحه الامر عارضة ... الحركات الثلث ايضا لانه ... والنصب في المجزوم مرتفع

ويجوز الادغام جوازا اعم من الوجوب اذا وقع قبل تاء الافتعال ما يقاربها
من حروف اتشدذ زسشص ضطظوى وانما قلبت مع هذه الحروف
لما بينها وبين ما قلبت هي اليها من مقاربة في المخرج ومباعدة في
الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها واورد على ترتيب
اللف مثلتها فقال نحو اتخذ وهو اى ادغام اتخذ شاذ اذا كان من الاخذ
لان اصله ائتخذ قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت
تاء فادغمت التاء في التاء على غير القياس لان الياء المبدلة لا تقلب تاء
بل الياء التي يجوز ان تقلب تاء قياسا انما هي الياء الاصلية وهنا
ليست الياء اصلية واما اذا كان من التخذ من باب علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ
فيه ونحو اتجر اصله ائتجر لانه من باب نصر اى عمل التجارة من تجر من ثار من
باب نصر اى قتل القاتل وجب فيه الادغام على التعاكس وهو معنى
قوله يجوز فيه اثار واثار لان التاء والثاء من المهموسة وهي ما لا ينحصر
ولا يحتبس جرى النفس مع تحركه وحروفها ستشحثك خصفه
وما عداها مجهورة وهي ما ينحصر جرى النفس مع تحركه وخصفه اسم امرأة
والشحث الالحاح في المسئلة ومعناه سيلح عليك هذه المرأة فيكونان
اى التاء والثاء من جنس واحد نظرا الى المهموسية مع تقارب مخرجها
بخلاف استمع فانه وان كان السين والتاء من المهموسة وتقارب
مخرجها الا ان تقاربهما في المخرج ليس بمرتبة تقارب التاء والثاء
في المخرج فان بين مخرجي التاء والثاء مخرجي حرفين هما الدال والطاء
وبين مخرجي التاء والسين مخارج ثلثة احرف هي الدال والطاء
والثاء ولذلك ثقل الجمع بين التاء والثاء في التلفظ ولذلك وجب
الادغام اينما اجتمعا والاولى ساكنة بخلاف الجمع بين السين والتاء
وان شئت صدق ما سمعت فراجع الى وجدانك في اثثار واستمع
وليس ايضا بين السين والتاء اتحاد في الصورة فلم يكونا كالمتحدين
في الذات فلم يجب فيه الادغام بخلاف التاء والثاء فانهما متحدان

في الصورة

في الاجتماع بين السين والتاء

ثاذ مخالف للقياس لان اصله ائتخذ ابدلت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء المبدلة تاء وادغام التاء فيجب الادغام مخالف للقياس مثل هذه التاء في الافتعال لان شرط قلبه لان الياء المبدلة لا تقلب تاء الافتعال الا ان يكون تاء وادغام التاء في التاء فيما نحن بصدده ليست اصلية والياء فيما قلنا انه من الاخذ لا اذ لو كان من تخذ باصلية فانما قلنا انه من الاخذ وفق القياس ولا يكون شاذا عنه

فادغم التاء في التاء وجوبا ونحو اثار واثار اصله اثتار لانه من الثار المثلثة

واما اتجر بالتشديد فاصله تجر بالتخفيف فنقل الى باب الافتعال فصار اتتجر ثم ادغمت التاء الاولى في الثانية فصار اتجر اعلم ان اصل اثار اثتار كاجتمع بعد النقل الى باب الافتعال ثم قلبت بالواو الفا فصار اثتار فيجوز لك ان تقلب التاء ثاء والثاء تاء نظرا الى المهموسية
منه

في الصورة فوجب فيه الادغام فيجوز لك الادغام بجعل التاء بنقطتين
ثاء بثلث نقط والثاء تاء على العكس والاخير افصح لان الاول
هو الذي يدغم في الثاني فينبغي ان يبقى الثاني على لفظه الا انه قدم
الاول نظرا الى انه مثال ظاهر لما هو بصدده واعلم ان الزمخشري
ذهب الى وجوب الادغام في هذه الصورة نظرا الى الاتحاد الصوري
والاتحاد المهموسي وتقارب المخرج وتبعه المص وابن الحاجب وقد
نص سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما في الذات وتبعه
الشارح الهادي ونحو اذان اصله اذتان لانه من دان من باب ضرب اي
اخذ الدين لا يجوز فيه غير ادغام الدال في الدال يريد لا يجوز فيه غير الادغام
وتخصيص الدال في الدال لتعيين طريق الادغام لا للاحتراز عن
ادغام التاء في التاء بقلب الدال تاء فلا يكون التعليل للقيد بل
لمطلق وجوب الادغام وعدم جواز البيان كما يدل عليه سوق كلامه
وما قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ان محط الفائدة في الكلام
القيد فانما هو فيما لم يكن للقيد فائدة غير مفهوم المخالفة وههنا فائدة
غيره وهو تعيين طريق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام في اذان
لانه اذا جعلت التاء دالا اي اذا لم يترك التاء على حالها لبعده من الدال
في المهموسية لان التاء مهموس والدال مجهور فبينهما بعد في الصفة اي
المهموسية والبعد بين الحرفين في الصفة يوجب عسر التلفظ بهما فوجب
رفع هذا البعد بقلب احدهما ليسهل التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق
ما قبله في الصفة اعني الدال قصدا لنفي البعد والتنافر لقرب الدال من التاء
في المخرج بحيث لا واسطة بين مخرجيهما ولذلك قاربا المثلين حتى لا يجوز
الاظهار اذا اجتمعا ووجد شرايط الادغام من تحرك الثاني وعدم الالتباس
بخلاف لسنداه لسكون الثاني تقديرا وبخلاف وتد للالتباس والظاهر
ان يقول لقرب التاء من الدال لان الدال هو اصل المقلوب اليه واعتبار القرب
في الفرع المقلوب اعني التاء اولى لكن لما كان القرب باعتبار المخرج وكان

قوله ونحو اذان اى قوله فيدغم اعلم ان اصل اذان اذتان قلبت التاء دالا فصار اذدان ثم ادغم الذال في الدال وجوبا لانك اذا جعلت الدال في الدال من جنس واحد فيدغم وجوبا واما جعلت لا اجتمع حرفان كان التاء من المهموسة والدال التاء والاول نظرا الى المقاربة في المخرج ولا يجوز بينهما قلب الدال تاء وادغام التاء في التاء لانه لو فعل كذلك لا يعلم انه من الدين ام لا
منه

مخرج التاء مبداء المخرج النوعى الذى للتاء والدال والطاء جعله اصلا ولم
يعكسوا بان قلبوا الدال تاء ترجيحا للاصل على الزايد بلزوم حرفان
من جنس واحد فيدغم اى يدغم احدهما فى الآخر او يقع الادغام بينهما
وجوبا والحاصل ان قوله جعلت التاء دالا يدل على معنيين احدهما لم يبقيا
على حالهما والآخر قلب احدهما الآخر فقوله لبعد من الدال فى المهموسية علة
للمعنى الاول وقوله لقرب الدال من التاء فى المخرج علة للمعنى الثانى كما مر
نظيره فى كلامه ونحو اذكر بالذال المعجمة والادغام اصله اذتكر لانه من ذكر
من باب نصر يجوز فيه اذكر بالدال الغير المعجمة والادغام واذدكر بالفك
لان الذال المعجمة من الحروف المجهورة والتاء من المهموسة فبينهما بعد فى
الصفة فجعل التاء دالا ازالة لذلك البعد مع القرب بينهما فى المخرج
ولم تقلب التاء الى الذال من اول الامر لعدم قرب بينهما كما جعل التاء دالا
فى ذان للعلة المذكورة فيجوز لك الادغام بعد الجعل المذكور نظرا
الى اتحادهما اى الذال والدال فى المجهورة وقوله بجعل الدال ذالا او الذال
دالا على التعاكس متعلق بالادغام ويجوز لك البيان اى عدم
الادغام نظرا الى عدم اتحادهما فى الذات اذ الذال غير الدال ذاتا
ونحو ازان اصله ازتان لانه من زان من الزين مثل اذكر فى جواز الادغام
بعد قلب التاء دالا للبعد بين التاء والزاء فى صفة المهموسية وصفة
الصغير وفى جواز عدم الادغام ايضا فتقول ازدان كما تقول اذدكر
الآن الادغام فى اذكر قوى فصيح بخلاف الادغام فى ازان فانه
ضعيف غير فصيح لعدم قرب المخرج بين الدال والزاء الا انهما متحدان فى
صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسية فلذلك لم يقلب التاء زاء ابتداء
ولكن لا يجوز الادغام بجعل الزاء دالا بل بجعل الدال زاء لاتحادهما فى
المجهورة لان الزاء اعظم من الدال فى امتداد الصوت فيصح اى حين
جعل الزاء دالا وادغام الدال فى الدال كوضع القصعة الكبيرة فى الصغيرة
فى عدم رعاية التناسب بين الظرف والمظروف ولانه اى ازان على تقدير

ادغام

قوله ونحو اذكر الى قوله فى الذات اصل
اذكر اذتكر قلبت التاء دالا لقرب المخرج
فصار اذدكر فيجوز لك ان يدغم بجعل
الاول مثل الثانى وبجعل الثانى مثل
الاول لان الذال والدال من المجهورة
وحروفها تسعة عشر وهى الهمزة والعين
والالف والغين والقاف والجيم
والياء والضاد واللام والنون
والراء والطاء والدال والزاء
والظاء والذال والميم والواو
ويجوز البيان نظرا الى انهما غير
متحدين فى الذات وانما نقلب التاء
دالا فى اول الامر لعدم قرب المخرج
بينهما وبل قلبت دالا للقرب
المخرج بينهما سيد

ادغام الزاء فى الدال يوازى ويلتبس بازدان من الدين ونحو اسمع
اصله استمع لانه من سمع يجوز فيه الادغام بقلب التاء سينا لان السين
والتاء من المهموسية مع تقاربهما فى المخرج ولكن لا يجوز الادغام بجعل
السين تاء وان يقال اتمع لعظم السين فى امتداد الصوت فتعين
ان يكون الادغام فيه بجعل التاء سينا ويجوز البيان بان يقال
استمع لعدم الجنسية فى الذات ونحو اثبه اصله اثتبه لانه من ثنبه
مثل استمع فى الاحكام المذكورة ونحو اصبر اصله اصتبر لانه من صبر من باب
ضرب يجوز فيه اصطبر بالطاء وقلب التاء اليه دون اصبر بابقاء التاء
على حالها لان الصاد من المستعلية المطبقة وحروفها اى حروف
المستعلية اى الحروف التى هى المستعلية والاضافة بيانية لا حروف
المستعلية اذ الثلثة الاخيرة ليست منها صضطظ خغق الاربعة
الاولى وهى الصاد والطاء والضاد والظاء مستعلية مطبقة اما
استعلاؤها فلارتفاع اللسان بها الى الحنك واما اطباقها
فلانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فظهر مما ذكرنا ان الاسمين
المذكورين مجازان لان المستعلى والمطبق فى الحقيقة انما هو
اللسان فمعناه مستعل عنده اللسان ومطبق عنده اللسان ومثل هذا
الاختصار كثير فى اللغة كما قيل للمشترك فيه مشترك والثلثة
الاخيرة اى الخاء والغين والقاف مستعلية فقط اى بدون
الاطباق فلا يلزم من الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء
فالمستعلية عام والمطبقة خاص والتاء عطف على الصاد
من المنخفضة وهى ما لا يستعلى بها اللسان الى الحنك عند النطق بها
وفى صفة الشدة والرخاوة لان التاء حرف شديد والصاد رخوة
وهذا الاسم مجاز ايضا وحروفها ما عدا حروف المستعلية قوله فجعل
التاء طاء حامل لمعنيين احدهما لم يبق التاء على حالها وثانيهما قلب
التاء طاء كما ان قوله يجوز فيه اصطبر حامل لهما ايضا كما اشرنا اليه ثمه

فقوله لمباعدة بينهما اى بين الصاد والتاء فى صفة الاستعلاء والانخفاض
وفى صفة الشدة والرخاوة لان حرف الشديد والصاد رخوة فيعسر
الجمع بينهما فى التلفظ علة للمعنى الاول وقوله وقرب التاء من الطاء
فى المخرج علة للمعنى الثانى وقد عرفت ان البعد بين الحرفين فى صفة
يوجب تعسر النطق بهما فقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله فى الصفة
وهو الطاء قصدا لازالة تعسر النطق فصار اصطبر وانما لم يعد
اللام فى المعطوف هناك كما اعاده فى بحث اذان لقرب المعطوف
عليه هناك كما فى ست اصله سدس بدليل سديس وسداس
فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء فى المهموسية ولقرب
التاء من الدال فى المخرج والشدة هذا انسب فى قلب حرف حرفا
لمباعدة بين المقلوب وما يقارنه من وجه ولمقاربة بينه وبين
المقلوب اليه من وجه آخر فان بين السين والدال مباعدة فى صفة
الجهر وفى صفة الشدة فلازالة هذه المباعدة لم يترك السين
على حالها وقلب تاء لمقاربة بينهما فى الهمس ولم يترك الدال ايضا
على حاله لمباعدة بينه وبين التاء فى المهموسية ولم يذكر المباعدة
فى المشبه به اى سدس اعتمادا على فهم المتعلم مع ان المباعدة
بين الدال والتاء قد ذكرت فى بحث اذان وقلب تاء لمقاربة بينهما
ثم ادغم التاء فى التاء فصار ست ثم يجوز لك الادغام فى اصطبر
بجعل الطاء صادا نظرا الى اتحادهما فى الاستعلائية اى فى النسبة
الى الاستعلاء نحو اصبر ولا يجوز لك الادغام فيه بجعل الصاد طاء لعظم
الصاد فى امتداد الصوت اعنى لا يقال اطبر ويجوز لك البيان نحو
اصطبر وهو الاكثر لعدم الجنسية فى الذات بين الصاد والطاء
وان اتحدا فى الاستعلائية والاطباق ونحو اضرب اصله اضتبر لانه
من ضرب الجرح ضربانا وهو مثل اصبر فى الاحكام وعللها اعنى يجوز
اضرب بادغام الطاء المقلوبة من التاء فى الضاد واضطرب بعدم الادغام

ولا يجوز

ولا يجوز اطّرب لزيادة صوت الضاد من الطاء بادغام الضاد فى الطاء
واطلب اصله اطتلب لانه من طلب من باب نصر لا يجوز فيه غير الادغام
لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد قلب تاء الافتعال طاء لبعد التاء
من الطاء فى صفة الهمس والانخفاض لقرب التاء من الطاء فى المخرج ونحو
اظّلم اصله اظتلم لانه من ظلم من باب ضرب يجوز فيه الادغام بعد جعل التاء
طاء لمباعدة بين الظاء والتاء فى الصفة ومقاربة بين التاء والطاء
فى المخرج بجعل الطاء ظاء والظاء طاء لمساواة بينهما فى العظم الصوتى
ويجوز البيان بعد قلب التاء طاء لعدم الجنسية بين الظاء والطاء
فى الذات مثل اظّلم بالمعجمة واطّلم بغيرها واظطلم بالبيان ونحو اتّعد
اصله اوتعد لانه من وعد من باب ضرب فجعل الواو تاء لمناسبة الجواز
وكونه واقعا فى كلامهم كثيرا نحو تراث وادغم التاء فى التاء وجوبا
لانه الشان ان لم يجعل الواو تاء بان لم يراع تلك المناسبة نصير ياء
لكسرة ما قبلها فيلزم ح اى حين صارت ياء كون الفعل مرة
يائيا فى الماضى نحو ايتعد ومرة اخرى واويا فى المضارع نحو يوتعد وهو
غير جائز وانت خبير بان الاختلاف الذى لا يجوز انما هو الاختلاف الاصلى
واما الاختلاف بسبب القلب اذا وجد سببه فغير محظور كقيل ويقول
وغزى يغزو الا انهم لما امكن لهم قلب الواو شيء لا يستلزم هذا
الاختلاف لم يرضوا بالاختلاف العارض ايضا قوله او يلزم توالى
الكسرات كسرة الهمزة والياء المركبة من الكسرتين عطف على
قوله فيلزم ح والظاهر ان يقول ويلزم بالواو اذ لا تعاند بين العلتين
الا انه اشار الى استقلال كل منهما فى التعليل ونحو اتّسر اصله ايتسر
لانه من يسر من باب حسن ان كان من اليسر ومن يسر من باب ضرب ان
كان من الميسر فجعل الياء تاء لمناسبة الجواز ووقوعه فى كلامهم
كما يجى ان شاء الله تعالى فرارا عن توالى الكسرات خصوصا فى المصدر الى
الابتسار ولم يدغم اى لم يقع الادغام فى مثل ايتكل بقلب الياء تاء كما فى ... اتسر

... لعدم موجب القلب خ

فان قيل لم نعين التاء بقلب الواو مع ان
الواو لو قلبت غير التاء لا يلزم كل
من الامرين المحذورين قلنا لتحقق
المواخات بين الواو والتاء
منه

لان اليا. فى ايتكل ليست بلازمة يعنى لعدم وجود شرط الادغام وهو
لزوم المدغم يعنى تصير تلك اليا. همزة اذا جعلته اى ايتكل ثلاثيا لان
اصله ايتكل لانه من اكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية يا. لسكونها
وانكسار ما قبلها ومن ثمة اى من اجل ان لزوم الحرف المدغم شرط فى الادغام
لا يدغم حيى فى بعض اللغة لان اليا. الثانية ليست بلازمة فيه حيث
تسقط تارة نحو حيوا وتقلب تارة نحو يحيى كما مر وادغام اتخذ شاذ
عطف على قوله لا يدغم من حيث المعنى اى ومن اجل ان اللزوم شرط
فى الادغام يستنذ ادغام اتخذ اذا كان اصله ائتخذ وقلبت الهمزة يا.
ثم قلبت اليا. تا. والقياس ان لا تقلب اذ اليا. غير لازمة لانها
تصير همزة اذا جعلته ثلاثيا نحو اخذ وهو جواب عن سوال مقدر وليس
من تتمة ومن ثمة توجيهه انتم قلتم ان اليا. التى ليست بلازمة لا تدغم
واليا. فى ايتخذ غير لازمة مع انها قد ادغمت فاجاب بانه شاذ فلا تكرار
ويجوز الادغام اذا وقع بعد تا. الافتعال ما يقاربها من حروف تدذز
سصضطظ بقلب تا. الافتعال الى هذه الحروف لمقاربتها لها فى المخارج
ومباعدتها عنها فى الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لضعف
فاء ودع على ترتيب ذكر الحروف امثلتها فاتلا نحو يقتّل اصله يقتتل من القتل
ادغمت اولى التائين بعد نقل حركتها الى ما قبلها فى الاخرى وانما لم يجب
الادغام فيه مع اجتماع الحرفين المتماثلين المتحركين لان التاء الاولى
فى حكم المنفصل من الثانية لان تا. الافتعال لا يلزم وقوع تا. بعدها
نحو اقتسم واحترم فهو نظير انعت تلك فى عدم لزوم التاء بعده واذا
لم يجب فى اقتتل ففى غيره اولى ويبدّل اصله يبتدل من البدل قلبت التاء
دالا وادغم الدال فى الدال ويعذّر اصله يعتذر من العذر قلبت التاء
دالا ثم الدال ذالا ثم ادغم الذال فى الذال وينزّع اصله ينتزع من النزع
قلبت التاء دالا ثم الدال زاء ثم ادغم الزاء فى الزاء ويبسّم اصله يبتسم
من البسم قلبت التاء سينا ثم ادغم السين فى السين ويخصّم اصله يختصم

من الخصومة

قوله ولم يدغم الى قوله اذا جعلته ثلاثيا
هذا جواب عن سوال نقض توجيه النقض
ان قولكم ان فاء الافتعال اذا وقع
يا. تقلب تا. ثم يدغم التاء فى التاء
منقوض بايتكل فان اليا. فيه
لم تقلب تاء اجاب بقوله لان اليا.
ليست بلازمة منه

من الخصومة قلبت التاء طاء ثم الطاء صادا ثم ادغم الصاد فى الصاد
وينضّل اصله ينتضل من النضل وهو الرمى قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا
ثم ادغم الضاد فى الضاد ويلطّم اصله يلتطم من اللطمة قلبت التاء طاء ثم ادغم
الطاء فى الطاء وينظّر اصله ينتظر من النظر قلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء ثم ادغم
الظاء فى الظاء ولكن لا يجوز فى ادغام من اى الامثلة المذكورة الا الادغام
بجعل التاء مثل العين وقوله لضعف استدعاء المأخر مطلقا من اضافة
المصدر الى المفعول وترك الفاعل اى لضعف استدعاء المقدم الزايد
الذى هو تا. الافتعال واستتباعه المأخر الاصل الذى هو العين مع ان
قياس الادغام ان يقلب الاول حرفا من جنس الثانى لان الاول هو الذى
يدغم فى الثانى فينبغى ان يبقى الثانى على لفظه وان الاول ساكن وان كان
اولى بالتغيير الا اذا عرض عارض منع من هذا القياس مثل ما فى تا. الافتعال
اذا وقع بعدها حرف اتدذزسشصضطظ وهى من اصلية او كونها زائدة
فى الصفة وعند بعض الصرفيين لا يجى هذا الادغام فى الماضى اى فى
مواضع هذه الامثلة حتى لا يلتبس بماضى التفعيل لان ان من عندهم اى
عند هولاء البعض من الصرفيين لو قصد بهذا الادغام بنقل حركة التاء
الى ما قبلها وتحذف الهمزة المجتلبة فيصير فى اختصم مثلا خصّم فلا يعرف
انه من الافتعال او من التفعيل وعند بعضهم يجى الادغام فى الماضى ايضا
فيقال قتّل بفتح القاف اكتفاء فى الفرق بالمضارع واشار الى هذا
بقوله فيما بعد ويجوز فى مستقبله كسر الفاء وفتحها كما فى الماضى
وعند بعضهم يجى بكسر الفاء نحو خصّم اصله اختصم لان الساكن
عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة التاء من غير
نقلها الى ما قبلها وحذف المجتلبة ولا التباس وعند بعضهم يجى
المدغم بالمجتلبة نحو اخصّم بكسر الخاء نظرا الى سكون اصله اى اصل
الخاء فى اخصّم والى ان الحركة العارضة فى حكم المعدوم فيحتاج الى
المجتلبة لامكان الابتداء والالتباس ايضا واما فى خصّم بفتح الفاء

قوله هذا ويجوز الادغام الى قوله لضعف استدعاء
المؤخر اعلم ان عين الافتعال اذا وقع تاء او دالا
او ذالا الى الظاء وفى هذه الامثلة يجوز البيان
والادغام الا ان الادغام بجعل التاء مثل العين
الاول فانه لا يجوز لضعف استدعاء المؤخر
بخلاف العكس والدليل على استدعاء المؤخر
منه

فلم يجئ اخصّم بالمجتلبة لان حركة الخاء اعني الفتحة وان كانت عارضة
الا انها حركة احدى حروف الكلمة فكانها غير عارضة فلا يحتاج الى
المجتلبة بخلاف كسرة الخاء في خصّم فانها من خارج فهي عارضة
فعطا ولذلك جاز اخصاما بفتح الخاء مع المجتلبة لانها حركة اتباع
فهي عارضة ويجوز في مستقبله اي مستقبل اختصم مدغما كسر الفاء
وفتحها كما جاز في الماضي يخصّم فان من قال في الماضي خصّم بفتح الخاء
تقول في مستقبله يخصّم بفتحها ايضا ومن قال خِصّم او اخصّم
بكسر الخاء بالمجتلبة او بغيرها تقول في مستقبله يخصّم بكسر الخاء
ايضا ويجوز في اسم فاعله ضم الفاء للاتباع اي لاتباعها الميم
فالضم مع فتحها عند من فتحها في الماضي ومع كسرها عند من كسرها
فيه نحو مخصّمون بحركات الخاء ويجيء مصدره اي اختصم مدغما خصّاما
بكسر الخاء اصله اختصاما لالتقاء الساكنين على تقدير سلب حركة التاء
او لنقل كسرة التاء الى الخاء ويجيء مصدره خصّاما بفتح الخاء ان
اعتبرت انت حركة الصاد المدغم فيها واتبعت حركة الخاء حركتها
واما قال ان اعتبرت اشارة الى ان الاتباع ههنا ضعيف لوجود
الفاصل بخلاف مخصّمون ويجيء مصدره اخصّاما بالمجتلبة بكسر الخاء
وفتحها اعتبارا لسكون الاصل كما ذكرنا في اخصّم هذا على تقدير فتحها
للخفة او للاتباع وعلى تقدير كسرها لالتقاء الساكنين لان الحركة
عارضة فكانها في حكم الساكن فيحتاج الى المجتلبة واما على تقدير ان
كسرها منقولة من التاء فلا احتياج الى المجتلبة لما ذكرنا في اخصّم ويدغم
تاء تفعّل وتفاعل فيما بعدها جوازا باجتلاب الهمزة اذا كان ما بعدها
مما يقاربها من حروف تثدذ زسصضطظ وانما لم يذكر هذا القيد اعني
ما يقاربها لظهوره لان نحو تعلّم وتقاتل لا يصح ادغامه كما مرّ في باب
الافتعال من ادغام تائه فيما بعدها من حروف تثدذ زسصضطظ
لمقاربتها لها في المخارج ومباعدتها عنها في الصفات نحو اطّهّر بتشديد

الطاء

الطاء والهاء اصله تطهّر قلبت التاء طاء وادغم الطاء في الطاء
ثم اجتلبت الهمزة للابتداء واثاقل بتشديد الثاء اصله تثاقل
قلبت التاء ثاء وادغم الثاء في الثاني ثم اجتلبت الهمزة وادّرء
واظّاهر واذّلل واقتّل واصّدّق وازّين واسّمع واضّرع وفي
غير الضاد تقلب التاء ابتداء الى ما بعدها اما للاتحاد في المخرج او
لقربه واما في الضاد فبعد قلب التاء طاء اذ لا اتحاد ولا قرب
كما سبق ولا يدغم تاء استفعل في ما بعدها في نحو استطعم لسكون
الطاء تحقيقا ومن شرايط الادغام تحرك الثاني ولا يدغم التاء
ايضا فيما بعدها في نحو استدان اصله استدين لسكون الدال تقديرا
ولكن يجوز حذف تائه اي استفعل للتخفيف في بعض المواضع نحو
اسطاع بكسر الهمزة اصله استطاع يسطيع اصله يستطيع كما مر
في ظلت احدى اللامين حذفت للتخفيف واذا قلت اسطاع
بفتح الهمزة يُسطيع بضم الياء يكون السين زايدا على غير
القياس اذ زيادة السين انما اطّردت في استفعل وذكر ابو البقاء
انهم انما زادوا السين في اطاع يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة
من التغيير لان اصلها أطوع يُطوع هذا على قول سيبويه واما
على قول الفراء فالشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع ان اصله
عنده استطاع حذفت التاء استثقالا لمضارعه يستطيع بالفتح
وانما كان السين زايدا على قول سيبويه لان اطاع زيدت السين على
غير القياس كالهاء اي كزيادة الهاء في اهراق اذ اصله ارا ق
زيدت الهاء على غير القياس

الباب الثالث في المهموز

لم يعرفه اما لانفهامه من تعريف الصحيح او لان الاسم اللغوي يغني عنه وقدّمه
على المعتلات لان الهمزة حرف صحيح لانه لا يجري فيها ما جرى في حروف
العلة في اطراد اللازم في كثير من الابواب ولا يقال له صحيح مع ان
الهمزة حرف صحيح لما مرّ لصيرورته همزة اي همزة المهموز حرف علة

اصله يختصم فنقل حركة التاء الى الخاء
ثم قلبت التاء صادا فادغم الصاد
في الصاد فصار يخصّم وعليه قراءة
من قرأ وهم يخصّمون بفتح الخاء ومنهم
من لم ينقل حركة التاء الى الخاء بل
يسكن التاء ثم يقلب التاء صادا ثم
فادغم الصاد في الصاد ثم كسر الخاء
لالتقاء الساكنين وعليه
قراءة من قرأ بالكسر عبد الرحيم

اعلم ان نحو ازّاد وقع بعد تاء الافتعال زاء او دال
لا يدغم التاء فيهما لسكونه كما تاء الساكنين حقيقة
نحو استطعم واستدرس لانعدام شرط الادغام
وهو تحرك الثاني او تقديرا نحو استدان
واستقال لان فانهما وان تحرك الا انه
في تقدير السكون لان اصلهما استدين
واستقول فلهذا لا ادغم ولكن يجوز
حذف تاء الاستفعال نحو اسطاع
يسطيع اصلها استطاع يستطيع
حذف التاء للتخفيف كما يجوز حذف
احدى اللامين في ظلت لذلك وهذا
اذا قلت بكسر الهمزة واما اذا قلت
اسطاع بفتح الهمزة فلا يكون من باب
الاستفعال بل من باب الافعال
فيكون السين زائدة اذ اصله
اطاع زيدت السين على خلاف
القياس كما ان الهاء في اهراق
منه

فى التليين اى فى ازالة شدتها كامن واومن وايمانا وهو يجى على
ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو اخذ وسمى القطع ايضا لانقطاع
الهمزة عما قبلها بشدتها ومهموز العين نحو سال وسمى النبر ايضا
لان النبر فى اللغة جعل الكلمة ذات همزة ومهموز نحو قرا وسمى
الهمز ايضا وذلك ظاهر وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح فى جميع
الاحكام الا فى حكم انها قد تخفف اذا لم تكن مبتدا بها كما سيجى ان شاء
الله تعالى بالقلب وجعلها بين بين اى بين مخرجها وبين مخرج الحرف
الذى منه حركتها وقيل بين الهمزة وبين الحرف الذى منه حركة ما
قبلها والحذف كما تقول سئل بين الهمزة والياء وهذا هو بين
بين المشهور فيما بينهم لان العبرة بحركة الهمزة نفسها ولهذا
تكتب اذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها كما يجى ان شاء الله
تعالى وفسره حتى لا يظن ان المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينها
وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سئل بين الهمزة والواو ثم ان
الهمزة بين بين ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة
بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لا يقع الا حيث يجوز
وقوع الساكن فيه فلا يقع فى اول الكلمة واما وجه تخفيف الهمزة
فلانها حرف شديد مستثقل يخرج من اقصى الحلق فجاز فيها التخفيف
لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش واكثر اهل الحجاز والتحقيق
لغة تميم وقيس قياسا لها على سائر الحروف والاصل فى التخفيف
بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب
الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهاب بها بغير عوض الاان المتفق
قلت لكون القلب بين بين الاول من طرف التخفيف اعنى القلب
ان يكون ويتحقق اذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركا ما قبلها وانما
تعين القلب فى هذه الصورة اذا اريد تخفيفها اذ لا يمكن جعلها
بين بين المشهور لسكونها ولا غير المشهور لانه لا يجوز حيث لا يجوز
المشهور

المشهور لانه فرعه ولا يمكن الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها وقوله تقلب
شيئا يوافق حركة ما قبلها بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه يعنى ان
كان حركة ما قبلها فتحة تقلب الفا لان الالف يوافق الفتحة وان كانت
ضمة تقلب واوا وان كانت كسرة تقلب ياء لانهما موافقان لهما اللين
عريكة الساكن اى طبيعته لضعفه واستدعاء ما قبلها اى طلب ما قبل
الهمزة وهو حركة ما قبلها قلبها الى ما يجانسه ويوافق اذ لا شك ان كل
حركة تستدعى ان يكون الحرف الذى بعدها الحرف الذى لو اشبعت
تلك لتولد منها ذلك الحرف نحو راس بالالف اصله رأس ولوم بالواو
اصله لؤم وبير بالياء اصله بئر والثانى من تلك الطرف اعنى بين بين
تكون اذا كانت الهمزة متحركة باى حركة كانت ومتحركا ما قبلها باى
حركة كانت وانما تعين فيه بين بين اذ لا مجال للقلب لان الهمزة
ليست ساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ما قبلها
ولا للحذف اذ لا يبقى من اثارها وعوارضها ما يدل عليها لان ما قبلها
متحرك لا يقبل نقل حركتها اليه فتعين بين بين ثم تثبت اى بعد
تحركها وتحرك ما قبلها تثبت الهمزة على تخفيفها بين بين فى كل الاحوال
لا تطاوع الحذف والقلب لقوة عريكتها اى الهمزة المتحركة بسبب حركتها
مع حصول اصل التخفيف فاحوال الهمزة ح مع احوال ما قبلها تسعة حاصلة
من ضرب الثلثة فى الثلثة نحو سأل ولؤم وسئم ورؤوس وجؤن
وسئل ومستهزئين وبئر ومستهزؤن ففى هذه الاحوال كلها تثبت
الهمزة بجعلها بين بين الا اذا كانت مفتوحة وما قبلها مكسورا
او مضموما فانها لا تثبت ح بل تجعل واوا ان كان ما قبلها مضموما
او تجعل ياء ان كان ما قبلها مكسورا نحو مير فيما كان قبلها مكسورا
اصله مئر وجون فيما كان ما قبلها مضموما اصله جؤن لان الفتحة
كالسكون فى اللين والضعف فتقلب الهمزة المفتوحة واوا وياء
كما تقلب فى حال السكون فان قيل لم لا تقلب الهمزة فى سال الفا

قوله والثانى الى قوله نحو سال وسئل هذا شروع فى بيان الموضع الذى تخفف فيه الهمزة بجعلها بين بين اعلم ان الهمزة تخفف بجعلها بين بين اذا كانت متحركة وما قبلها متحركا

تثبت بجعلها بين بين بدون القلب والحذف

نحو سأل سئم سئل مستهزئين لؤم جؤن بئر رؤس مستهزؤن

استثناء من قوله اذا كانت الهمزة متحركة ومتحركا ما قبلها تثبت الهمزة

الاول اى التخفيف بالقلب مبتدا خبره قوله ان يكون اى الهمزة وقوله اذا كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها تقلب شيئا يوافق حركة ما قبلها ظرف مقدم لقوله وهو خبران يكون ويجوز ان يجعل قوله ان يكون تامة يعنى توجد تخفيف الهمزة اذا كانت اه وفى بعض النسخ الاول يكون بدون ان فعلى هذا كان تامة فقط منه التخفيف عبد

وهمزة اي همزة سال مفتوحة ضعيفة لينة قلنا فتحة اي فتحة همزة
سال بحذف المضاف صارت قوية بفتحة ما قبلها لان الشئ يتقوى
بجنسه وكلا لا هناك المرتع في لا هناك بقلب الهمزة الفا مع كونها
وكون ما قبلها مفتوحا شاذ وهو بعض من بيت صدره راحت
بمسلمة البغال عشية فارعي فزارة لا هناك المرتع وهو للفرزدق
يهجو عمر الفزاري حين ولي على العراق بدل عبد الملك ومسلمة
ابن عبد الملك راحت ذهبت الباء في بمسلمة للتعدية والبغال
فاعل راحت عشية اي بعد الظهر ظرف راحت فارعي امر من الرعي
بجماعة المخاطبين فزارة منادى حذف حرف النداء اسم قبيلة المرتع
فاعل لا هناك وهو دعاء عليهم يريد ان ابن سلطان فرد ترك الملك
لك فاغتنم به لا يبارك لك فيه ولا تتمتع به والثالث من تلك الطرف
وهو الحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها ولكن لا يقع
الحذف ابتداء بل تلين الهمزة بسلب حركتها فيه اي فيما اذا كانت الهمزة
متحركة وساكنا ما قبلها اولا اي قبل الحذف ليكون التخفيف على التدريج
للين عريكتها لمجاورة الساكن في الجملة قبل ذلك التليين فان الصحة
مؤثرة فتنقاد للتليين والتصرف فيها ثم تحذف الهمزة لاجتماع الساكنين
احدهما الهمزة والآخر الساكن الذي قبلها وانما تعين الحذف لانه لا مجال
للقلب لعدم حركة ما قبلها حتى تقلب بما يوافقها ولا للبين بين لان همزة
بين بين قريبة من الساكن فيلزم اجتماع الساكنين فتعين الحذف مع انه
ابلغ في التخفيف وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها ثم اعطي حركتها لما
قبلها ابقاء لاثرها وانما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها لانه يؤدي ذلك
الى الاخلال باسقاط حرف مع حركة مجانا من غير حاجة تضطر الى ذلك
ووجدت في كلام بعض الادباء التصريح بتقديم حذف الهمزة على نقل
حركتها كما فعله المص وفي كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل على الحذف
وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره المص اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا

اوواوا

اوواوا اوياء اصليين في كلمة الهمزة نحو شيئ اصله شيئ وسوء
اصله سوء ولم يورد مثالهما اكتفاء بمسلة لان الواو والياء
اذا سكنتا وانفتح ما قبلهما فهما في حكم الحرف الصحيح او اكتفاء
بجيل وحوبة من حيث ان الواو والياء لما زيدتا لمعنى فحكمهما
اصليتان او اكتفاء بابو يوب وابتغي امره فانه لما خففت
في كلمتين فخفي كلمة اولى واما الحمر فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف
خصه بالذكر ولم يكتف بمسلة او من زيدتين لمعنى واحد اي الالحاق
فان نظرهم لما كان الى الالفاظ كان المعنى المتعلق باللفظ هو
المعنى عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق وما يتعلق بمعنى غير اللفظ
كالياء في الخطيئة فانها للفاعلية والواو في مقروة فانها للمفعولية
والياء في افيس فانها للتصغير فليس معنى معتدا به عند ولاتنا وله لفظ
المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون انها زائدة ولم يقيدوا بكونها
لمعنى مع انها زائدة لمعنى نحو مسلة اصله مسئلة لينت الهمزة بسلب
حركتها اولا ثم حذفت ثم اعطي حركتها للسين الذي هو حرف صحيح
في كلمة الهمزة وملك اصله ملائك مشتق من الالوكة وهي الرسالة
وانما قال من الالوكة اشارة الى ان اصل ملائك مالك فقدمت اللام
فصار ملائك فحذفت الهمزة كما في مسلة وقيل ملك ويقال في
الجمع ملائك وملائكة والتاء لتاكيد الجمع ولم يكتف في التمثيل في الحرف
الصحيح فيما اذا كان في كلمة الهمزة بمسلة اعلاما بان حركة الهمزة
وسكون الحرف الصحيح قد يكونان عارضين كما في ملك والحمر اذا
خففت همزته على طريق تخفيفها فحركت لام التعريف فحصل لهم في
الف اللام طريقان احدهما انه يجوز فيه الحمر بسلب حركة الهمزة وحذفها
واعطاء حركتها لما قبلها الذي هو حرف صحيح في غير كلمة الهمزة وهذا هو
القياس لان الالف اي همزة الوصل كانت لاجل سكون اللام وقد انعدم
سكونه بنقل حركة الهمزة اليه فانعدام الاحتياج اليها وثانيهما انه يجوز فيه

الحر بابقاء الهمزة لطرو حركة اللام فكان اللام ساكن اذ لا اعتبار بالعارض
كما في اخصم وجيئل اصله جائل فزيد الياء للالحاق بجعفر فصار جيأل
فخففت الهمزة على طريقه وحوبة اصله حاءبة زيدت الواو للالحاق
بجعفر فصار حوأبة ثم خففت الهمزة على طريق تخفيفها وابو يوب
اصله ابو ايوب فيما كان الواو الاصلي في غير كلمة الهمزة وابتغي مره
اصله ابتغي امره فيما كان الياء الاصلي في غير كلمة الهمزة فان ياء الضمير
كاحد حروف الكلمة لما عرفت ولذا يقال يبتغي كلمة واحدة فخففت
الهمزة على طريق تخفيفها ويجوز تحميل الحركة على حروف العلة في هذه
الاشياء اي في الامثلة الاربعة الاخيرة وهذا هو الظاهر او في الواو
والياء الاصليتين او مزيدتين لمعنى وهذا هو الاولى لشموله مثل شي
وشيو لقوتها اي حروف العلة بان كانت اصلية او في حكمها ولطرو
حركتها لانها نقلت اليها من الهمزة فهي كالمعدوم واذا كان ما قبلها
اي الهمزة المتحركة حرف لين اي حرف علة ساكنا حال كونه مزيدا لغير الالحاق
نظرا الى ذلك الحذف فان كان واوا او ياء مدتين او ما يشبه المدة
كياء التصغير تشابه المدة لانها في مقابلة الف التكسير نحو رجل جعلت
الهمزة مثل ما قبلها جوازا فان كان ما قبلها ياء قلبت ياء وان كان ما
قبلها واوا قلبت واوا ثم ادغم الاول الذي هو ما قبلها في اخره اي ثاني
ذلك الاول والمتاخر عنه الذي هو مقلوب من حرف اللين لاجتماع المتجانسين
وانما تعين القلب ولم ينقل حركتها الى ما قبلها كما نقلت فيما كان ما قبلها
حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليين او مزيدتين لان نقل الحركة من
الهمزة الى هذه الاشياء التي هي الواو والياء المزيدتان المدتان
وما يشبه المدة يفضي الى تحميل الضعيف اي ابقاء الحمل الذي هو
الحركة وان كانت عارضة على الضعيف الذي هو حرف اللين المزيد لغير الالحاق
فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن ايضا بجعلها بين بين لان همزة بين بين
قريبة من الساكن بل ساكنة كما مر فيلزم التقاء الساكنين لان ما قبل الهمزة
ساكن

ساكن فتعين القلب ثم فرع على القاعدة جزئياتها فقال فتدغم نحو خطية
اصله خطيئة لان الياء فيه مدة زائدة ومقروة اصله مقروءة لان الواو
فيه مدة زائدة وافيس اصله افيئس تصغير افؤس جمع فأس لان
فيه شبه المدة وكل ما هذا شانه تقلب وتدغم بحكم القاعدة المذكورة
فهذه تقلب تدغم فان قيل تحميل الضعيف ايضا اي كما في النقل في
الادغام وهو اي ذلك الضعف في الادغام الياء الثانية والواو الثانية
ولم يذكرها اكتفاء بالياء الذي هو في المثالين وفي النقل الياء الاولى
والواو الاولى قلنا الياء الثانية وكذا الواو الثانية اصلية اي مبدلة
من حرف اصلي فلا تكون ضعيفة كياء جيل اي كما لا يكون ياء جيل ضعيفة
بسبب زيادتها لمعنى وكذا واو حوبة هذا اذا كان قبل الهمزة حرفا
صحيحا او واوا او ياء وان كان ما قبلها الفا جعل الالف الذي هو
الهمزة بين بين المشهور اذ لا مجال لغير المشهور بسبب سكون ما قبل الهمزة
وانما تعين بين بين في هذه الصورة لان الالف لا يتحمل الحركة
حتى تحذف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها ولا تقبل الادغام ايضا حتى
تقلب الفا وتدغم الالف في الالف فتعين بين بين نحو سائل
في الهمزة الاصلية وقائل في المبدلة هذا اذا كانت الهمزة واحدة في كلمة
واذا اجتمع الهمزتان في كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية
ساكنة تقلب الثانية الفا على سبيل الوجوب للمجانسة نحو آخذ للتفضيل
اصله أأخذ كانصر وآدم للصفة المشبهة اصله أأدم كاسمر فالزائدة
هي الاولى بدليل النظير وعدم الانصراف ثم استثنى من الحكم السابق
الذي هو قلب الهمزة الثانية الفا وجوبا وبقاء الالف لفظ ائمة
بقوله الا في ائمة فان اصلها أأممة جمع امام كآنية جمع اناء اجتمع
الاعلال والادغام فقدم الاعلال بان جعلت همزتها الثانية الفا
على مقتضى القياس فصار آممة كما جعلت في آخذ وبعدما تم امر
الاعلال قصد الى الادغام فخففت حركة الميم الاولى لعدم الحمل لنقلها

اذ الالف لا يقبلها فادغمت في الثانية فاجتمع ساكنان الالف والميم
المدغمة ولم يحذف الالف للالتباس بأمة بضم الهمزة والتشديد وائمة
بفتحها والتخفيف ثم جعلت الالف ياء متحركة بحركة من جنسها
دفعا لاجتماع الساكنين ولم يجعلوا واوا لثقله فصار ايمة بالياء
وبعضهم قدموا الادغام فنقلوا حركة الميم الاولى الى الهمزة ثم قلبوا
الهمزة حرفا موافقا لحركتها وهي الياء تخفيفا ولم يجعلوها بين بين
اما لعروض حركتها واما لان في ذلك ملاحظة الهمزة فيلزم منه
الجمع بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين الا ان ما ذكره المص
اقرب الى القياس وعند الكوفيين لا تقلب همزتها بالالف حتى لا يلزم
اجتماع الساكنين بعد الادغام ولا يحتاج الى قلبها ياء دفعا له وقرئ
عندهم ائمة الكفر بالهمزتين المحققتين والادغام فان قيل اجتماع
الساكنين في حده جائز لم لا يجوز في آمة بعد القلب والادغام عند
البصريين حتى احتاجوا الى قلب الالف ياء قلنا الالف في امة ليست
بمدة لان المدة هي الالف لغير المقلوبة من شيء او المقلوبة من واو او ياء
والالف في امة ليست كذلك كيف يكون اجتماع الساكنين في حده
الاستفهام الانكاري لا يوجد اجتماع الساكنين واذا كانت اولى
الهمزتين المجتمعتين مكسورة تقلب الثانية الساكنة ياء لتناسب
حركة ما قبلها نحو ايسر اصله ائسر من الاسر واذا كانت اوليهما مضمومة
تقلب الثانية الساكنة واوا للمناسبة نحو اوسر اصله اؤسر من الاسر
وهو الاحتباس واما كل وخذ ومر فشاذ لان اصلها اؤكل واؤخذ
واؤمر والقياس المذكور يقتضي ان يقلب الهمزة الثانية واوا ويقال
اوكل واوخذ واومر الا انهم حذفوا الهمزة الاصلية منها لكثرة الاستعمال
تخفيفا على غير القياس واستغنوا عن همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها
لزوال الابتداء بالساكن ثم الحذف في الاوليين واجب بخلاف الثالث
لعدم بلوغه مبلغ الاوليين في كثرة الاستعمال قال الله تعالى وأمر اهلك
نظمها

قوله واما كل وخذ ومر فشاذ هذا جواب
عن ايراد ومعدل توجيه الايراد انه قال المص ذكرتم
ان الهمزتين اذا اجتمعتا وكانت الاولى مضمومة
والثانية ساكنة تقلب الثانية واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها منقوض بكل وخذ ومر
اصلها اؤخذ اؤكل اؤمر حيث اجتمعت
الهمزتان فيها والاولى مضمومة والثانية ساكنة
مع انها لم تقلب واوا بل حذفوا الهمزتين معا
اما الثانية فلطلب التخفيف اذ في اجتماع الهمزتين
ثقل واما الاولى فلعدم الافتقار
اليها بزوال السكون الحرف الذي بعدها فينبغي
كل وخذ ومر فاجاب بقوله فشاذ يعني
ان اعلالها بحذف الهمزتين معا شاذ
لكونه على خلاف القياس اذ القياس ان يقتضي
ان يقال اوكل واوخذ اومر فلا يقاس عليه
ولا يعتد به

نظمها في سلك واحد نظرا الى اتحادهما في الحذف الغير القياسي عند الهمزة من مر
وهذا اي تخفيف الهمزة الثانية الساكنة من الهمزتين المجتمعتين بقلبها
بجنس حركة الاولى منهما اذا كانتا اي الهمزتان في كلمة واحدة كما ذكرنا
من الامثلة واذا كانتا في كلمتين والاقسام اثنى عشر اذ لا مجال لسكون
الثانية لوقوعها في اول الكلمة والا فالاقسام العقلية ستة عشر الاربعة
من اثنى عشر يكون عشر اذا كانت الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال
وذلك يتحقق بذكر لفظ احد بعد جاء ويذر ومن يلقاء ولم يذره والاربعة
الاخرى منها يكون اذا كانت مكسورة وقبلها الاربعة يتحقق ذلك بذكر
لفظ ابل بعد الالفاظ الاربعة المذكورة والاربعة الاخرى منها يكون
اذا كانت مضمومة وقبلها الاربعة ويتحقق ذلك بذكر اولئك بعد
تلك الالفاظ الاربعة والتفصيل في التخفيف انه تخفف الثانية
عند الخليل لان الثقل انما يحصل عند الثانية وعند ابي عمرو تخفف
الاولى لان الاستثقال انما حصل من اجتماعهما فعلى ايهما وقع التخفيف
جاز لكن قد رأينا انهم ابدلوا من اول المثلين حرف اللين في نحو دينار
وديوان اصلهما دنار ودوان وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين
ويجوز تخفيفهما لان كون اجتماعهما عارضا يهون امر الثقل نحو فقد
جاء اشراطها بتخفيف الثانية بجعلها بين بين وعند اهل الحجاز تخفف
كلاهما ذكر كلا باعتبار الالف لان الثقل لزم من اجتماعهما وتخصيص احدهما
بالتخفيف تحكم وفي تخفيفهما جميعا وجهان احدهما ان تخفف الاولى
على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه
قياس تخفيفها للاجتماع في كلمة ففي جاء احمد يجعل الاولى بين بين
والثانية تقلب الفا لان الهمزتين اذا اجتمعتا في كلمة ولم يكسر الثانية
او ما قبلها قلبت واوا نحو اوادم اي ادم جمع ادم واويدم تصغير
ادم اصله اؤيدم والثاني ان تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف
كل واحدة منهما لو انفردت ففي مثل جاء احمد تجعلان بين بين لان الهمزة

المُنفرِدة اذا كان ما قبلها الفا نحو سائل او كان ما قبلها مفتوحًا نحو
سأل تجعل بين بين وان لم تكونا متفقتين فى الحركة خففت اتيتهما
سُنّت على ما يقتضيه التخفيف فى كل واحدة منهما لو انفردت ففى
نحو جاء ادريس تجعلان بين بين وفى مثل يذرء احمد تجعل الاولى
بين بين وتقلب الثانية واوا نحو جوؤك وعلى هذا القياس
وعند بعض العرب تقحم بينهما الف للفصل حرصًا منهم على اثبات
الهمزتين وتحرزا من اجتماعهما ولا يجوز اثبات تلك الالفاظ فى الخط
كراهة اجتماع الفات ثلث ولا يعرف اقحام الالف بينهما اذا
كانت الاولى آخر كلمة نحو جاء احمد بل انما يعرف اذا كانت الاولى
همزة استفهام نحو قول ذى الرمة فيا ظبية الوعساء بين جلاجل
وبين النقا آانت ام ام سالم اصله أانت الوعساء بيتين بره
الارض اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا النقا وكقول الآخر
حزق اذا ما القوم ابدوا فكاهة تفكر آاياه يعنون ام قردا
الحزق الغليظ القصير الذى يقارب الخطو ابدوا اظهروا الفكاهة
المزاح يعنى هو قصير غليظ يشبه القرد بحيث لو تمازح القوم بذكر
القرد لظن ان القوم يعنون به نفسه ثم منهم من يحقق بعد اقحام
الالف ومنهم من يخفف ولا تخفف الهمزة فى اول الكلمة اذا لم
يتصل بها كلمة اخرى وذلك لان المبتدأ بها لو خففت لجعلت
بين بين اذ هو الاصل فيه كما مر ولكن همزة بين بين قريبة من الساكن
فيمتنع الابتداء به واذا امتنع ما هو الاصل حملوا الباقى عليه وايضا
ليس قبلها حرف حتى يتصور الحذف او القلب بنى مع ان الهمزة
المبتدأ بها لا يكون مستثقلا لقوة المتكلم فى الابتداء وحذف
همزة قل للاستغناء لا للتخفيف وتخفيفها بالحذف فى ناس
اسم جمع للانسان اذ لم يثبت فعال فى ابنية الجموع اذ اصله اناس
بالهمزة فى الاول يشهد له انسان واناس واناسى وانس شاذ

قوله وتخفيفها فى ناس شاذ هذا
جواب عن اشكال يرد على قوله ولا
تخفف الهمزة فى اول الكلمة توجيه
الاشكال وجواب ظاهر غنى عن البيان
منه

عن القياس

عن القياس المذكور وكذلك اى كناس فى تخفيف الهمزة فى الاول على
غير القياس الله منكرًا كما اختاره القاضى البيضاوى فحذفوا الهمزة
منه حذفا غير قياسى فصار لاه ثم ادخل الالف واللام عوضا عن الهمزة
المحذوفة ولذلك قيل يا الله فى ندائه وانما اختص القطع بالنداء اذ
هناك اجتماع الحرف للتعويض ولا يلاحظ شائبة تعريف اصلا حذرًا
عن اجتماع اداتين للتعريف واما فى غير النداء فيجرى الحرف على اصله ثم
ادغم فصار الله وقيل اصله الاله معرفا اختاره صاحب الكشاف
وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية وعوض عنها اللزوم وفى التعريف
فنقل حركة الهمزة بعد حذف الهمزة الى اللام الاولى فصار اللاه
ثم ادغم فصار الله وهذا صريح فى ان الحذف على قياس التخفيف بنقل
حركة الهمزة الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذا الحذف الغير القياسى
ان تحذف الهمزة مع حركتها ولم تنقل الى شيء فيكون ذكر هذا القول
هنا على سبيل الاستطراد اذ الكلام هنا فى الهمزة المبتدأ بها من غير ان
تتصل بها كلمة اخرى وبعد ذلك فى الحذف على غير القياس وليس الامر
كذلك على هذا القول فلزوم الحذف ولزوم التعويض بحرف التعريف
ووجوب الادغام ونقل الحركة فى كلمتين فى حرفين غير متجانسين على
سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى المثل ما بعدها وذلك يوجب
اجتماع المثلين متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل
عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن
القياس لان الهمزة فى تقدير الثبوت كل ذلك من خواص هذا الاسم
يمتاز بها عن نظايره امتيازه بتمام غرايب الموجودات بما لا يوجد الا فيه
كما ان التفخيم من خواصه وظاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على
ان الحذف ابتداى من غير قياس حيث اكتفى على قوله فحذفت
الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به ابو على حيث قال همزة
اله حذفت حذفا من غير القاء نظرا الى وجوب الادغام والتعويض

اعلم ان بعضا من التصريفيين قد قال ان الله
مشتق من الاله وهو فعال بمعنى المفعول
فحذفت الهمزة الثانية بعد حذف حركتها
فنقلت الى اللام فصار الله ثم ادغم
الاولى فى الثانية
صح

فان المحذوف قياساً فى حكم الثابت وماكان فى حكم الثابت يمنع
الادغام لعدم اجتماع المتماثلين ح ويمنع التعويض ايضا للزوم
اجتماع العوض والمعوض عنه والحاصل انه ان كان حذف الهمزة
على القياس يكون لزوم الحذف والتعويض ووجوب الادغام
على خلاف القياس وان كان الاول على غير القياس يكون الثانى
على القياس فهذا الكلام لا يخلو عن خلاف قياس ففيه توفيق بين الامام
والمسيحى حيث كان الحكم فى ليخ خارجاً عن دايرة العقل وطرق القياس
كما حذفت الهمزة فى يرى تشبيه الجلالة بيرى انما هو فى لزوم حذف
الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها لا فى الادغام وقصد بهذا التشبيه
ربط بحيث يرى لما تقدم اصله يرءى فقلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم لين الهمزة بسلب حركتها فاجتمع ثلث سواكن
الراء والهمزة والالف فحذفت الهمزة واعطى حركتها الى الراء فصار
يرى وهذا التخفيف اى تخفيف الهمزة بالحذف واجب فى يرى
الا فى ضرورة الشعر كقوله الم ترما لاقيت والدهر اعصر ومن يتمل
العيش يرأى ويسمع يقول اخبرنى ما رأيت من العجايب
والغرايب فى الدهر الطويل فان من يتمتع بطول العمر ويعيش
زماناً كثيراً يرى ويسمع اشياء عجيبة غريبة ولا يجوز هذا التخفيف
فى رأى لعدم سكون ما قبل الهمزة الا فى ضرورة الشعر كقوله صاح
هل ريت او سمعت براع رد فى الضرع ما قرى فى الحلاب قرى يمكن
وليس الحلاب المحلب يقول الغايب لا بتدارك دون اخواتها
من الفعل والاسم مما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن لكثرة الاستعمال
مع اجتماع حرف العلة بالهمزة فى الفعل الثقيل فى يرى دون
اخواتها ومن ثمه اى ومن اجل ان وجوب حذف الهمزة فى يرى
لاجتماع الشرايط الثلثة المذكورة لا يجب ان يقال ينى بحذف الهمزة
فى ينأى لفقدان الشرط الاول وان يقال يسل فى يسئل لفقدان

لانتفاء كثرة الاستعمال فيه ع

الشرط

الشرط الثانى وان يقال مرى فى مرأى لفقدان الشرط الثالث
ونقول فى الحاق الضماير بالماضى رأى رأيا رأوا الى اخره رأت
رأتا رأين الخ واعلال الياء سيجئ فى باب الناقص ان شاء
الله تعالى واما ذكر قلب ياء يرأى الفا ههنا فلذكره فى التشبيه
على صورة لفظ يرى وفى المستقبل عند الحاق الضماير به
يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ارى
نرى ولما كان فى صيغ المستقبل بحث متعلق بالهمزة اوردها
على التمام بخلاف الماضى وحكم يرون فى تخفيف الهمزة وقلب الياء
الفا كحكم يرى ولكن حذف الالف الذى فى يرون لاجتماع
الساكنين بواو الجمع لان اصله يرأيون قلبت الياء الفا
كما يرى فالتقى ساكنان الالف المقلوبة من الياء وواو الجمع
فحذفت الالف المقلوبة فصار يرأون ثم خففت الهمزة كما فى يرى
وحركت الياء فى يريان بعد عود الف يرى فى التثنية بالالتقاء
الساكنين وعدم امكان حذف احدهما للالتباس مع ان الحركة
عليه ثقيلة لطروّ الحركة فهى كالمعدوم فلم تنقل عليه واختير
الفتح لان الالف لا بد ان يكون ما قبله مفتوحاً ولا تقلب الياء
الفا بعد ما تحركت مع انها متحركة وما قبلها مفتوح لانه يلزم
الوقوع فى المحذور الذى فروا منه اعنى التقاء الساكنين لانه
اذا قلبت الياء الفا اجتمع ساكنان الف التثنية والالف المقلوبة
من الياء ثم يحذف الالف المقلوبة لدفع اجتماع الساكنين
فيلتبس ح يريان بالواحد فى اللفظ بحذف النون فى مثل
لن يرى اى عند دخول الناصب قوله بيرى بدل من بالواحد
اى فيلتبس بيرى لان نون التثنية تسقط بالناصب فتقول
فى يريان عند دخول لن لن يريا فلو قلبت الياء الفا وحذف
الالف للالتقاء الساكنين وقيل لن يرى لم يعلم انه مثنى حذف نونه

بالناصب او واحد من غير سقوط حرف وانما قيدنا الالتباس بكونه فى
اللفظ اذ لا التباس فى الخط لان الف التثنية تكتب بالالف بخلاف
الف المفرد المقلوب من الياء فانه تكتب بالياء واصل ترين للواحدة
المخاطبة ترئيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما حذفت
فى يرى فصار تريين ثم جعلت الياء الاولى الفا لفتح ماقبلها
فصار تراين ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين
ولك ان تقول حذفت كسرة الياء ثم الياء لاجتماع الساكنين
لكن ماذكره المص اولى لانه تدريج فى التخفيف وسوى بينه
اى بين ترين للواحدة المخاطبة فى اللفظ وبين جمعه اكتفاء
بالفرق التقديرى فوزن الواحدة تفين بحذف العين واللام
ووزن الجمع تفلن بحذف العين فقط كما اكتفى فى ترمين
بالفرق التقديرى بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها وسيجى
ان شاء الله تعالى فى باب الناقص ان ترمين مشترك فى اللفظ
بين جماعة الاناث وسنذكر الفرق التقديرى بينهما هناك ان شاء
الله تعالى واذا دخلت النون الثقيلة على ترين فى حال دخول حرف
الشرط عليه كما فى قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا حذفت النون
التى للاعراب علامة للجزم وكسرت ياء التانيث يعنى انه لما الحق
النون الثقيلة باخر ترين بعد دخول الشرط عليه اعنى اما وسقوط
النون بها وصار اما ترى اجتمع ساكنان احدهما ياء الضمير والثانى
اولى نونى النون الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لاجتماع الساكنين
اذ لم يمكن حذف احدهما اما ياء الضمير فلعدم ما يدل عليه واما النون
المدغمة فلانه يلزم من حذفها ابطال الغرض وخص الكسر حتى يطرد
بجميع نونات التاكيد فان نونات التاكيد يكون ماقبلهن
مكسورا فى الواحدة الحاضرة لاجل ياء الضمير فابقى على الكسر
بعد حذف الياء دلالة عليها نحو اضربن وفيما لم يحذف الياء

كسر الياء

كسر الياء ايضا طردا للباب لان الياء تصير ماقبل نون التاكيد
نحو اما ترين كما كسر ياء التانيث فى اخشين اصله اخشى
فلما الحق نون التاكيد واجتمع ساكنان كسر الياء ليطرد وسيجى
تمامه فى باب اللفيف الامر للحاضر من ترئى رر يا رواري ريا
رين ولا يجعل الياء الفا فى ريا وان لم يلتبس اذ لو جعلت الفا و
حذفت لاجتماع الساكنين تبعا لبريان وبجوز اى يجب
فان الجواز يستعمل فيما يعم الوجوب فى رهما الوقف عند
الوقف نحو ره اصله ارأى فحذفت همزته اى العين كما حذفت
فى يرى ثم حذفت الياء لاجل السكون اى لعلامة الوقف
ثم استغنى عن همزة الوصل ثم الحق ياء السكت لئلا يلزم الابتداء
بالساكن ان اسكن الراء للوقف او الوقف على المتحرك ان
لم يسكن فصار رَه وتقول فى رواضواته بالنون الثقيلة
رين ريان رون رين ريان رينان فيجى بالياء فى رين
اى اعيدت اللام المحذوفة لانعدام السكون الوقفى بسبب
اتصال نون التاكيد اذ السكون الوقفى انما يكون حيث
يكون السكون الجزئى ولا جزم فى وسط الكلمة اذ لا
اعراب فى الوسط فلا وقف فيه ايضا فان نون التاكيد لما
اختص بالفعل صار كجزء منه وبمنزلة الداخلى وامتزجا فصارا
كانهما كلمة واحدة فاعيد ما حذف لاجل السكون اولتعدل
الياء فى الناقص بمنزلة الحركة فى الصحيح فاذا الحق نون
التاكيد باخر الصحيح جئ بالحركة دفعا لالتقاء الساكنين فينعدم
السكون فلا تكون اللام محلا للسكون فكذا اذا الحقت باخر
الناقص جئ بما هو بمنزلة الحركة اعنى اللام لانعدام السكون
وكون الاخر محلاله كما اعيدت الياء فى ارمين لذلك ولم
يحذف واو الجمع فى رون لعدم ضمة ماقبلها ولو حذف لم يبق. ههو

وليس له ما يدل عليه ايضا وذلك لا يجوز ولا يعاد اللام فيه لان حذفه
كان لالتقاء الساكنين اذ اصله ريو فاسكنت الياء ثم حذفت
لالتقاء الساكنين فبقي رَوْا فلما الحق به النون التقى ساكنان
ولا مجال لحذف شيء منهما لما ذكرنا في اما ترين فحرك الواو بحركة
تناسبه فحركته عارضة فلو اعيد اللام وقيل ريون اجتمع ساكنان
حقيقة فيلزم الوقوع فيما فر منه وكذا رين بخلاف اغزن فان واو
الجمع حذف فيه لان ضمة الزاء تدل على الواو المحذوفة ولم يعد اللام
هنا ايضا لانه لو اعيد وقيل اغزون نحو انصرن لزم اسكان الواو
لثقل الضمة عليه فيجتمع ساكنان وهو وان كان على حده الا ان الكلمة
ثقلت كما طالت بسبب نون التاكيد فيلزم حذفه فيكون الاعادة
كلا اعادة وكذا اغزن وكذلك ارمين وارمن وتقول في ر واخواته
بالنون الخفيفة رين رون رين واحكامها كاحكام الثقيلة الفاعل
من يرى راء الخ على وزن فاع اصله رائي اعل كاعلال رام ولا
يحذف همزته اي همزة راء لما اي للوجه الذي يجيء في اسم المفعول
وقيل لا يحذف همزته لان ما قبلها الف والالف لا يقبل الحركة وطريق
تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها بالحذف ان ينقل حركتها الى
ما قبلها كما مر ولكن يجوز لك ان تجعل همزته بين بين المشهور كما
جعلتها بين بين في سائل قائل كما مر وقس على هذا اي على يرى
في تخفيف الهمزة باب الافعال من الرؤية لكون ما استعمل من الرؤية
في هذا الباب كثير الاستعمال ماضيا كان نحو ارى اصله ارأى او
مضارعا نحو يُري اصله يُرئي او امرا نحو ارِ اصله ارْءِ او فاعلا
او مفعولا نحو مُرٍ ومُرًى اصلهما مرءٍ ومرءى او مصدرا نحو اراءة
اصله ارآيا على وزن افعالا قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زائدة فصار ارآءا لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد الف زائدة
تقلب الفا لعدم اعتدادهم بالالف فصار حرف العلة كانه ولي الفتحة

اي الف اسم الفاعل فلو حذفت لوجب ان ينقل حركتها الى ما قبلها ثم

حيث وقعت الهمزة متحركة وما قبلها الف لا يحتمل الحركة ولا يمكن الادغام فيه فوجب ان يجعل بين بين المشهور ولا يمكن ان يجعل بين بين غير المشهور لعدم حركة ما قبلها وهو الالف

لزيادتها
فقلبت

فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة
لزيادتها عليها وانها جوهرها فقلبوا حرف العلة الفا كما يقلبونها
بعد الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احدهما او تحريك الاولى لئلا
يعود الممدود مقصورا فحركوا الاخيرة لالتقاء الساكنين فصارت
همزة واما اذا لم يكونا بعد الف زائدة بان كانت الالف منقلبة عن
حرف اصلي فلا يعتلان لئلا يتوالى في الكلمة اعلالان اعلال العين
واعلال اللام وذلك نحو زاي وثاي جمع زوبت وثوبت الا ان عينهما
اعلتا وسلمت لاماهما وكان الاصل ان يعتل اللام ويصح العين
لكنهما الحقا في الشذوذ بالراية والغاية ثم نقلت حركة الهمزة التي
هي العين الى الراء في اراء وحذفت كما في الفعل فصار اراء ثم عوضت
تاء التانيث عن الهمزة المحذوفة كما عوضت عن الواو في اقامة فصار
اراءة ويجوز اراءً بلا تعويض لان ما حذف منه كان محذوفا من
فعله فلم يحتج الى لزوم التعويض بخلاف الاقامة ويجوز اراية
بالياء ايضا نظرا الى انها لم تقع طرفا بسبب التاء على اعتبار تقديم حذف
العين والتعويض عنه على قلب الياء او بسبب ان التاء لازمة لكفاية
فان التاء التانيث يعتد بها ح بخلاف ما اذا كانت عارضة
حيث لا يعتد بها نحو بناءة فانه يقال للذكر بناء ومن قلب نظرا
الى ان التاء كلمة اخرى فكان الياء متطرفة المفعول من يرى مرئي
الى اخره اي مريان مريون الخ اصله مرؤي فاعل كما هو كالاعلال
الذي وقع في مهدي كما مر في المضمرات ولا يجب حذف همزته لان
وجوب حذف الهمزة في فعله اعني يري غير قياس كما مر حيث قال
وهذا التخفيف واجب في يرى لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال
غير موجبة للحذف بل يصار اليها اذا لم يوجد قياس يوجب الحذف
واذا ثبت الحكم في محل على خلاف القياس لا يتعداه كما تقرر في موضعه
فلا يستتبع الفعل المفعول وغيره من الفاعل والامر ونحوهما وانما

بسكون الراء وكسر الهمزة وتشديد الياء فقط

فاعلم ان السكن مرئي راجع الى فعل ومفعول المفعول غير الرحيم

وانما حذفت الهمزة وجوبا في نحو مرى يعني في غير الفعل اصله مرئى اسم
مفعول من باب الافعال مع ان وجوب الحذف في فعله غير قياس بل
لكثرة الاستعمال لكثرة مستتبعه اي نحو مرى بخلاف نحو مرئى فان
مستتبعه قليل وهو المضارع فقط وهو اي ذلك المستتبع الكثير اري
يري واخواتهما اي الامر والنهي والموضع من الثلاثي مرى والالة
مرى واذا حذفت الهمزة في هذه الابنية اي المفعول والموضع
والالة دون الفاعل للوجه الثاني يجوز الحذف بالقياس الى نظائرها
من المضارع والامر والنهي الا انه اي حذف الهمزة في هذه الابنية
المذكورة غير مستعمل اي غير واقع في كلامهم المجهول زئي على الاصل
يرئى على الحذف اصله يرئى الى اخرهما المهموز الفا يجيء من خمسة ابواب
من باب نصر نحو اخذ ومن باب ضرب نحو ادب يأدب من المأدبة بمعنى
الضيافة لامن الادب فانه من باب حسن ومن باب فتح نحو اهب
يأهب ومن باب علم نحو ارج يأرج ومن باب حسن نحو اسل يأسل
ولا يجيء من فعل يفعل بكسر العين فيهما والمهموز العين يجيء من ثلثة
ابواب من باب فتح نحو رأى يرى ومن باب علم نحو بئس يبأس
ومن باب حسن نحو لؤم يلؤم ولا يجيء من غيرها والمهموز اللام يجيء
من اربعة ابواب من باب ضرب نحو هنأ يهنئ ومن باب فتح نحو
سبأ يسبأ ومن باب علم نحو صدئ يصدأ ومن باب
حسن نحو جرؤ يجرؤ ولا يجيء من غيرها وتقديم مثال باب فتح على
مثال باب علم في المواضع الثلثة انما هو لفتحة عين ماضيه واما
تقديم مثال باب نصر على مثال باب ضرب فلكثرة استعمال المهموز
الفا من باب نصر بالنسبة الى استعماله من باب ضرب ولكثرة استعمال
خصوص المثال اعني اخذ ولا يجيء في المضاعف الا مهموز الفاء
نحو ان يئن انينا كل ذلك بالاستقراء والسماع ولا يقع الهمزة
موضع حرف العلة والغرض من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع

توهم

توهم ان المهموز قسم من الاقسام السبعة فلا يجتمع مع قسم آخر
منها لئلا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الحكم وما يتفرع عليه
ضروري لا حاجة الى تعليمه ومن ثمه اي ومن اجل عدم وقوع الهمزة
موضع حرف العلة لا يجيء في المثال الا مهموز العين واللام نحو واد
من باب ضرب ووجأ من باب فتح ويسمى باسمهما فيقال المثال
المهموز العين والمثال المهموز اللام ولا يجيء في الاجوف الا
مهموز الفاء واللام نحو آن من باب نصر وجاء ويقال الاجوف
المهموز الفاء والاجوف المهموز اللام ولا يجيء في الناقص الا
مهموز الفاء والعين نحو اتى وراى ولا يجيء في اللفيف المفروق
الا مهموز العين نحو وأى من باب ضرب ولا يجيء في المقرون الا
مهموز الفاء نحو اوى من باب ضرب وتكتب الهمزة في الاول اي
حال كونها في اول الكلمة على صورة الالف في كل الاحوال اي
سواء كانت مفتوحة نحو اخ او مضمومة نحو ام او مكسورة
نحو ابل وسواء كانت اصلية نحو ابل او منقلبة نحو احد اصله وحد
وسواء كانت همزة قطع نحو اكرم او همزة وصل نحو اضرب في انفس
لخفة الالف فان الالف تشارك الهمزة في المخرج وهي اخف
حروف اللين فابدلوا الهمزة الفا في الخط للتخفيف لان التخفيف
كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة ايضا فهذه الهمزة
وان لم يكن تخفيفها لفظا لما مر ان الهمزة لا تخفف في الاول لكن
امكن تخفيفها خطا فخففوها لان ما لا يدرك كله لا يترك كله
وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات وان كان على الالف
فلا يرد ان الالف لا تقبل الحركة فكيف يكتب الهمزة على صورتها في الاول
الذي هو محل الحركات وتكتب الهمزة في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق
حركة ما قبلها نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكلة اي لتوافق صورة الهمزة
حركة ما قبلها ولتوافق طريق تخفيفها واذا كانت الهمزة المتوسطة متحركة سواء

سواء كان ما قبلها ساكنا او متحركا تكتب على وفق حركة نفسها حتى
يعلم حركتها نحو سأل ويلؤم ويسئم ونحو سال ولوم ويسم وانما لم
يوردوا امثلة المتحركة الساكن ما قبلها لمكان الاختلاف فيها فمنهم
من يحذفها ان كان تخفيفها بالنقل نحو يسل ويلوم ويسم او الادغام
كسآل ومنهم من يحذف المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسل والاكثر على
حذف المفتوحة بعد الالف نحو سأل ومنهم من يحذفها في الجميع واشار
بالمثال الى ان هذا الحكم اذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه ان كتابة
على طريق اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الهمزة بدل قوله على وفق
حركة نفسها كما قال غيره لتشمل نحو جوئن ومير الا انه عدل عنه الى ما
في الكتاب ليشمل الساكن ما قبلها وحكم نحو مير وجون قد علم بطريق آخر
كما ذكرنا على انهما كانا مستثنيين في تخفيف الهمزة من حكم اخواتها
واذا كانت الهمزة متحركة حال كونها في آخر الكلمة تكتب على وفق
حركة ما قبلها اذا كان ما قبلها متحركا لا على وفق حركة نفسها لان
الحركة الطرفية عارضة والعارض كالمعدوم فصار كانها لا حركة
لها نحو قرأ وطرؤ وفتئ ويعلم من هذا ان الهمزة المتطرفة اذا
كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها نحو لم يقرأ ولم يوئ ولم يردؤ
فاولى ان تكتب على وفق حركة ما قبلها واذا كان ما قبلها اي
ما قبل الهمزة المتطرفة ساكنا لا تكتب تلك الهمزة على صورة
شيء لا على حركة نفسها لطروء حركتها ولا على حركة ما قبلها لعرض
ولعدم حركة ما قبلها نحو خبء ودفء وبرء بل تحذف من الخط فان
شكل الهمزة وصورتها الخطية هو شكل احد حروف اللين واما
المكتوب في خبء ودفء وبرء فانما هو علامة الهمزة وامارة
لها ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فتلفظ واما كتابة نحو البطوء
ولوطي والخبيئة بالواو والياء فليس على قانون علم الخط بل من جهل
الكاتب بصورة الخط الباب الرابع في المثال اي الفاء قدم

مايكون

نحو جوئن ومير على طريق تخفيفها
اذ الاصل ان يكون الكتابة

مايكون حرف العلة فيه غير متعد ولكثرة ابحاثه واستعماله ولان الواحد قبل
المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل العين لتقدم الفاء على
العين ويقال له المعتل الفاء باضافة المعتل الى الفاء اضافة لفظية
مثل الحسن الوجه اي الذي اعتل فاؤه ومعتل بدون الاضافة الى الفاء
لان حرف العلة لما كانت في اوله كان كانه هو المعتل لظهور كونه
معتلا من اول الامر ولانه لا يجب الاطراد في التسمية ويقال له مثال
ايضا لان ماضيه مثل الصحيح في الصحة وعدم الاعلال عطف
تفسير للصحة دفعا لتوهم كون المراد منها كون حروفه حروفا صحيحة
ليس فيها حرف علة ويلزمه كونه مثله تحمل الحركات كوعد ووعد
وقيل انما سمي مثالا لان امره للحاضر مثل امر الاجوف في الوزن
نحو عد من تعد وزن من تزن فزن عد بزن تجد موازنا له
في الوزن وهو اي المثال يجيء من خمسة ابواب من باب ضرب وعلم
وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب
يهب ووجه يوجه وومق يمق ولا يجيء المثال من فعل يفعل
اي من باب نصر بالاستقراء الا وجد يجد كما بنا في لغة بني عامر وفي
لغة غيرهم من باب ضرب تحذف الواو في يجد اصله يوجد في قياس
لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل لغة اي يجد بالضم لغة
ضعيفة لخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء فاتبع ليعد في
الحذف يعني ان الحذف في يجد على طريق الاتباع لا على طريق
القياس وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة كحكم
الصحيح في الصحة وعدم الاعلال سواء كانتا مفتوحتين او مضمومتين
نحو وعد ووعد وقر ووقر من الوقر وهو تثقيل الاذن وهو متعد
لا من الوقور بمعنى القعود في البيت ولا من الوقار وهو الرزانة
لانهما لازمان وقوله وقر يدل على انه متعد ويئع ويئع ولم يورد
من اليائي الا مثالا واحدا تنبيها على قلته ونظايرها نحو وومق

وومق ويَيَسر ويُسر فلا تُعلان في اول الكلمة لقوة المتكلم عند الابتداء
فان الاعلال انما هو للتخفيف وتسهيل التكلم على المتكلم وعند الابتداء
يقوى المتكلم على التكلم اذ لم يعرض له فتور وعَيٌّ في التكلم بعد
فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل وقيل انما لا يعلان في الاول اذ الاعلال
مصدر المجهول اى كون الحرف مُعلًّا قد يكون بالسكون او بالقلب
اى بانقلابه الى حرف العلة او بالحذف اى بكونه محذوفا وثلثتها لا تمكن
اما السكون فلتعذره اى لاستلزامه الابتداء بالساكن وكذلك اى كالسكون
القلب متعذرا لان المقلوب غالبًا احتراز عن بعض حروف الابدال
يكون بحرف العلة يعني الالف والياء زايدة في المنصوب للتاكيد
والمقام يقتضيه وحرف العلة اى الالف لا تكون الا ساكنة فيلزم
الابتداء بالساكن واما انه لا يمكن الحذف فلنقصانه فللزوم نقصانه
من القدر الصالح في الثلاثي ولاتباع الثلاثي في الزوايد منه وان لم
يلزم ذلك النقصان فيها المصدر مضاف الى المفعول ولا يعوض
اى لا يقع التعويض بالتاء في الاول ولا في الاخر مع انه لو عوض
فيه لا يلزم ذلك النقصان حتى لا يلتبس الماضي بالمضارع بالتعويض
في الاول نحو تعد والمصدر بالتعويض في الاخر نحو عدة في نفس
الحروف وان اندفع الالتباس بالحركات ومن ثمة اى من اجل ان عدم
التعويض بالتاء في الاول لئلا يلتبس بالمستقبل لا يجوز ادخال التاء
في الاول عوضا عن الواو المحذوفة في العدة بل ادخلت في الاخر لان
اصل عدة وعد بكسر الواو ونقلت كسرة الواو الى العين لثقلها
عليه مع اعلال فعلها وحذفت الواو ومن زيدت التاء عوضا عنها
وقيل اصلها وعدة حذفت الواو لمثل ما ذكرنا ولزم تاء التانيث
كالعوض من المحذوف فان زال احد الوضعين لا الحذف ولذا لم يحذف
من نحو الوعد لعدم الكسرة ولا من الوصال لعدم اعتلال فعل نحو واصل
للالتباس اى لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل ويجوز ادخال التاء في الاول

عطف

والنوع لان الثلاثي اصل والزوائد فرع
تابع للاصل والاضافة اضافة المصدر
الى مفعوله الثاني ويجوز ان يكون مصدرا
مجهولا مضافا الى ما يقوم مقام فاعله
والمال واحد فافهم

عطف على قوله لا يجوز في التكلان مصدر من الوكل وهو تفويض
الامر الى الغير اصل الوكلان لعدم الالتباس بالمستقبل لان المستقبل
لا يجيء على صورة التكلان وعند سيبويه يجوز حذف التاء
التي هي عوض عن الواو في العدة مطلقا كما في قول الشاعر واخلفوك
عدَ الامر الذي وعدوا بحذف التاء من عدة الامر اذ اصله عدة
الامر بقول الشاعر ان الذين اخلفوا ما وعدوا لان التعويض من الامور
الجائزة عنده لا من الامور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض
محذور وعند الفراء لا يجوز الحذف اى حذف التاء في حال من
من الاحوال لانها عوض من المحذوف وهو الواو في العدة فلو
حذف العوض ايضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف
الا في حال الاضافة فانه يجوز فيها لان الاضافة تقوم بسبب
استلزامها المضاف اليه مقامها اى مقام التاء فيجوز حذفها
وحاصل هذا الاستثناء جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر
على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء في الشعر انما هو
حال الاضافة ودعواك مطلق فلم تثبت به فلم يتم التقريب
وكذلك اى مثل حكم العدة حكم الاقامة اصلها اقوام نقلت حركة
الواو الى ما قبلها وقلبت الفا وحذفت احدى الالفين على اختلاف
المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء في الاخر كما في
العدة وكذلك حكم الاستقامة ونحوهما كالاجابة والاستجابة
ومن ثمة اى من اجل ان حكمها حكم العدة حذفت التاء في قوله تعالى
واقام الصلوة اصله اقامة الصلوة للاضافة كما حذفت في
عد الامر وتقول في الحاق الضماير وعد وعدا ه ويجوز اى يجب
في وعدت ادغام الدال في التاء لقرب مخرجهما فكانهما من جنس
واحد فيثقل فيجب الادغام المستقبل يعد اه اصله يوعد بدليل
ان حروف ماضيه هي حروف مضارعه والفاء في الماضي واو فوجب

وهو ماضي المثال المخاطب كان بفتح التاء
وكسرها والمتكلم وحده ان كان
بضم التاء عبد الرحيم

ان يقدر الواو في المضارع بعد حذفه في مضارعه فوجب ان يكون الامر
يوعد بحذف الواو ولانه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية اعني اليا
الى الضمة التقديرية اي الواو ومن الضمة التقديرية الى الكسرة التحقيقية
التي هي كسرة العين مثل هذا الخروج ثقيل وليس كذلك يوعد لسهولة
النطق به لانضمام ما قبلها فلذلك تثبت في احدهما وسقطت
في الآخر وهذا التثقيل وان لزم من اجتماع هذه الامور الثلثة الا انه لما لم يكن
حذف غير الواو تعين الواو للحذف وان لزم منه ايضا توالي الكسرات
الآتية اهون من فساد حذف الاخريين ومن ثمه اي من اجل ثقل هذا
الخروج لا يجئ لغة على وزن فِعُل بكسر الفاء وضم العين اذ فيه
الخروج من الكسرة الى الضمة وفُعِل بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة الى الكسرة
ولهذا اجعلوه هذه الصيغة في الفعل يعني غير معقول لما مر الا حبك
بكسر الفاء وضم العين ودُئِل على العكس فلما استثقل احدهما وحده
فكيف اذا اجتمعا وحذفت الواو في تعد واخواته ايضا اي
كيعد وان لم يوجد العلة المذكورة في تعد فيها للمشاكلة واطراد
الباب وحذفت الواو في مثل يضع ويقع ويسع ويدع ويطاء
لان اصله يوضع بكسر العين وكذا اصل امثاله فحذفت الواو
للعلة المذكورة في يعد ثم جعل يضع مفتوح العين نظرا الى حرف
الحلق فان حرف الحلق ثقيل فيكون فتحة العين مقاومة لثقلته
الا انه يرد عليه انه لم تعد الواو بعد زوال المانع اعني كسرة ما بعدها
ويشكل ايضا بمثل يعد وبمثل يسع فان ماضيه وَسِعَ مكسور العين
فلم حكم بانه في الاصل يفعِل مكسور العين وهو شاذ والجواب انه
وقعت هذه الافعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا
ذلك التاويل لئلا يلزم منه خرم قاعدتهم والامن لهم بذلك وكذا
جميع العلل المذكورة في هذا الفن فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع
والاصل هو السماع فاحفظ هذا فانه ينفعك في مواضع كثيرة

ولا يحذف

قوله ومن ثمه اي من اجل الاستثقال في الكسرة الى الضمة ومن الضمة الى الكسرة لم يجئ شئ على وزن فِعُل بضم الفاء وكسر العين الا ذلك وعلى وزن فِعُل بكسر الفاء وضم العين الا حبك ودُئِل بضم الدال وكسر الهمزة دويبة الحبك بكسر الحاء وضم الباء اسم قبيلة اجيب عن الحبك منه بانه من تداخل اللغتين منه

قوله وحذفت هذا جواب عن سؤال مقدر توجيه السؤال ان الواو حذفت من يعد لوقوعها بين يا وكسرة فلم يحذف الواو من يضع ويسع ويطا ويقع ويدع مع ان الواو لم يقع بين يا وكسرة بل وقع بين يا وفتحة فلم يوجد ما يوجب حذفها فاجاب بقوله لان اصله يوضع يعني ان الواو انما حذفت منها لان الاصل فيها كلها يفعل بكسر العين فالواو فيها واقعة بين اليا والكسرة فوجد ما يوجب حذفها فحذفت العين لكون حرف الفتحة في مقابلة ثقل حرف العلة فظهرت الفتحة عارضة والفتحة العارضة ليست معتبرة منه

ولا يحذف الواو في توعد لان اصله يأوعد فلم يوجد العلة الموجبة للحذف
وانما كانت الهمزة المقدرة مانعة عن سقوط الواو مع انها لم تكن مانعة
عن قلب اليا واوا في يوسر لانه على تقدير سقوط يبقى الثقل بالخروج من
الضمة الى الكسرة فلم يترك الاصل ولان الواو تقوت بضمة ما قبلها
فعوملت على الثبات الامر عد الخ وانما لم يذكر حذف الواو في الامر
لانه فرع المضارع فيعلم حكمه من حكمه اولانه ماخوذ من تعد بلا واو
والفاعل واعد بسلامة الواو والمفعول موعود بسلامتها والموضع
موعد بسلامتها على مفعل بفتح الميم وكسر العين والآلة ميعاد اصله
موعد على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين فقلبت الواو يا لسكونها
ولكسرة ما قبلها وهم اي الصرفيون يقلبونها اي الواو يا بالحاجز
اي المانع في نحو قنية اصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ
وذلك الحاجز فيها هو النون الساكنة وبغير الحاجز اي في موعد يكونون
اي الصرفيون اقلب منهم مع الحاجز اي بالطريق الاولى واعلم ان
ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن حاجزا حيث حكم بان قلب واو
قنوة يا شاذ لعدم كسر ما قبلها ويعضده عدم كتابة همزة جئت
بالالف وبئر بالواو ودئب باليا ونقل السيد ركن الدين رح
عن ابن القطاع ان يا قنية اصلية لانها من قنيت لا من قنوت
فان مصدر قنوت قنوة فعلى هذين القولين لا استشهاد في قنية
الا ان الظاهر من كلام الزمخشري لما كان كون يا قنية مقلوبة من
الواو وان هذا القلب على القياس تبعه المص في ذلك ولعل ما ذهب
اليه الزمخشري والمص اظهر اذ يرد على ابن الحاجب جواز الامالة في
استلال وعدم جواز ما في عنبا ويرد على المنقول من ابن القطاع ان
مجئ قنيت قنية لا يمنع من استعمال قنوت قنية بالقلب ايضا الباب
الخامس في الاجوف اي المعتل العين قدمه على الناقص لتقدم
العين على اللام ولانه يصير في الاخبار على ثلثة احرف والناقص

متى يوعد عدة الحذف متحققة في مضارع او عدمه وعد فيها فحذف الواو من مضارع وعد او عدم الحذف من مضارع او عد ترجيح بلا مرجح فاجاب بقوله لان اصله عد

وانما فسره بهذا لان الاجوف انما يكون في الاجسام منه

يصرف فيه على اربعة احرف والثلثة متقدمة على الاربعة ولان بعض
الاجوف لا يعتل بخلاف الناقص ويقال له اى المسمى باسم الاجوف
اجوف لخلو جوفه اى ما هو كالجوف له عن الحرف الصحيح او لوقوع
حرف العلة في جوفه ويقال له ذو الثلثة لصيرورته على ثلثة احرف
في المتكلم في الثلاثي المجرد وسمي غيره بذي الثلثة بتعاله ولما كان المتكلم
مقدما على غيره كما مر اعتبره في صيرورته على ثلثة احرف وان كان المخاطب
ايضا كذلك نحو قلت فانه وان كان جملة الان الصرفيين يسمونه
الفعل الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المتصل
فكانه حرف من حروفه وهو اى الاجوف يجيء من ثلثة ابواب بالاستقراء من باب
نصر نحو قال يقول ومن باب ضرب نحو باع يبيع ومن باب علم نحو خاف يخاف
واما باب حسن فلم يجيء منه الا طال يطول ولذلك لم يعتبر قال بعض
الصرفيين اصلا ضابطا شاملا قوله في باب الاعلال اما متعلق بقوله
شاملا فيكون في قوة قولنا شاملا لانواع الاعلال واما متعلق بقوله
قال فيكون التقدير قال بعض الصرفيين في حق باب الاعلال اصلا متناولا
لجميع انواع الاعلال فحذفت صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها واما
صفة بعد صفة لاصلا يخرج اى يحصل جميع المسائل والاحكام المتعلقة
بالاعلال منه اى من ذلك الاصل وهو اى ذلك الاصل قولهم ان الاعلال
في حروف العلة حال كونه في غير الفاء الذي وقع في الابتداء فانه ليس
قبله شيء حتى يدخل في ستة عشر وجها واما الفاء الذي لم يقع في
الابتداء فهو داخل فيها نحو موسر وميزان يتصور فيه ستة عشر وجها
لانه اى الشان يتصور في حروف العلة التي هي غير الفاء الابتدائي
اربعة اوجه الحركات الثلث والسكون ويتصور فيما قبلها ايضا
اى كما يتصور في حروف العلة كذلك اى مثل ما يتصور في حروف العلة
من الحركات الثلث والسكون فاضرب الاربعة الاولى التي هي
احوال حروف العلة من الحركات والسكون في الاربعة الثانية
التي

قوله جميع المسائل اى مسائل الاعلال فاللام عوض عن المضاف اليه سواء كان الاعلال في الاجوف او الناقص عبد

قوله الاعلال اسم ان وقوله في حروف متعلق بالاعلال قوله في غير الفاء بدل من قوله في حروف العلة على راى ويجوز ان يكون حالا من الاخير قوله حروف [illegible] قوله يتصور خبر ان قوله ستة عشر منصوب [illegible] شرح الحافظ عبد الرحيم

التي هي احوال ما قبل حروف العلة من الحركات الثلث والسكون حتى تحصل
لك ستة عشر وجها ثم اترك حرف العلة ان كنت التي فوقها اى
قبلها فكان ما قبل الحرف فوقها ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فيبقى
لك خمسة عشر وجها الاربعة منها حاصل اذا كان ما قبلها اى ما قبل
حرف العلة مفتوحا وحرف العلة مع احد الاحوال الاربعة نحو قول
مصدرا وبيع وخوف وطول ولا يعل الصورة الاولى وهي
ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما قبلها مفتوحا نحو قول لان حرف
العلة اذا سكنت اى جدت على صفة السكون جعلت من جنس
حركة ما قبلها في جميع الاوقات للين عريكة الساكن ولاستدعاء ما
قبلها اعني الحركة فان الحركة بعد الحرف لما ذكره في علم الكلام ولان
الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا اعني حرف مد ممتنع بالاتفاق
والابتداء بالساكن الصامت اعني غير حرف المد فقد جوزه قوم
ولا شك ان الحركات ابعاض المصوتات لما ذكر في ذلك العلم
فلما لم يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضها ويمكن الابتداء
بالصامت الساكن فيجوز ان يتقدم الصامت الساكن على الحركة
ولا يجوز ان يتقدم الحركة على الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن
الممتنع اتفاقا نحو ميزان اصله موزان قلبت الواو ياء ونحو يوسر
اصله ييسر قلبت الياء واوا الا اذا انفتح ما قبلها اى الا وقت
انفتاح ما قبلها فانها لا تجعل من جنس حركة ما قبلها لخفة الفتحة
والسكون يعني ان القلب انما هو للتخفيف واذا كان حرف العلة
ساكنة وما قبلها مفتوحا فالخفة حاصلة فلا يحتاج الى القلب
وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال نظرا الى العلة المقتضية
وقصدا الى زيادة التخفيف وقد جاء تبت اليك فتقبل
تابتي صمت اليك فتقبل صامتي اى توبتي وصومي ذكر الواحدي
في تفسير قوله تعالى ان هذان لساحران قال ابن عباس رضي الله عنهما هي لغة

قوله اربعة منها [illegible] الاولى منها المصدر والثلثة الاخيرة [illegible]

قوله واذا سكنت الحرف العلة [illegible] جعلت من جنس حركة ما قبلها الا اذا انفتح ما قبلها لانقلب الواو على وفق حركة ما قبلها التخفيف لانه موجود بدون القلب عبد الرحيم

[illegible] قلب الواو [illegible] ما قبلها مفتوحا عبد الرحيم

الحارث وهي قبيلة من اليمن ويعل نحو اغزيت لان اصله اغزوت اي الناقص بالواو
ساكن اذا اصل اغزيت اغزوت قلبت الواو ياءً وان كانت ساكنة
ما قبلها مفتوحًا تبعًا ليغزي كما يجيء ان شاء الله تعالى وطردًا للباب
كيكرم ونكرم وتكرم تبعًا لاكرم وكقيام تبعًا لقام اطرادًا للباب
لا ينقض اصالة المتبوع وفرعية التابع كما مر في اول الكتاب ويعل
نحو كينونة اصله كونونة بالواو لانه ماخوذ من الكون مصدر كان
يكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها وانتم قلتم اذا كانت
كذلك لا يعل لان اصله اي اصل لفظ كينونة كيونونة عند الخليل
بوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
وقلبت الواو ياءً فادغمت الياء في الياء فصار كيّنونة كما ادغمت
في ميّت اصله ميوت على وزن فيعل قلبت الواو ياء لما مر ثم ادغمت
الياء في الياء فصار ميّت ثم خففت الياء الثانية المتحركة التي
هي العين الفعل لانها لما تغيرت بالقلب من الواو ولم يستهم هذا التغيير
عن التغيير الثاني بالحذف لان التغيير يونس بالتغيير فصار كينونة
كما خففت تلك الياء في ميت الا انهم التزموا هذا التخفيف
في كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التانيث ولم يلتزموا في ميت
لعدم هذه العلة فيه والحاصل ان كينونة متغير عن اصله بلا خلاف
اذ ليس في كلامهم فعلولة الا نادر العصفوفة فقال البصريون منهم
الخليل انه متغير عن كيونونة بحذف العين بدليل عوده اليه في قوله صح
يعود الوصل كينونة ووجود فيعلول كخيتعور وهو كل شيء لا يدوم
على حالة واحدة ويضمحل كالسراب قال الشاعر كل انثى وان بدا لك
منها اية الحب خيتعور وقيل اي قال الكوفيون اصلها اي اصل الكينونة
بضم الكاف على وزن خُرُجة وهي الطبيعة كونونة ثم فتح الكاف
اي غيرت بابدال ضمة اوله فتحة ثم بابدال الواو ياءً كما عند البصريين
صح لا يصير الياء واوًا في نحو الصيرورة مصدر صار يصير والغيبوبة

مصدر

قوله ويعل نحو كينونة هذا جواب عن سؤال مقدر توجيه السؤال انه لم اعل عين كينونة من الكون مع ان القياس ان لا يعل الواو لانها ساكنة وما قبلها مفتوح فاجاب بقوله لان اصله كيونونة الى اخره حاصل الجواب ان الامر ان الواو ساكنة لان اصله كيونونة عند الخليل والواو فيه ليست ساكنة ثم قلبوا الواو ياء وادغموا الياء في الياء لان الياء والواو اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون تقلب الواو ياء وادغم الياء في الياء فصار كيّنونة بالتشديد ثم خففت بحذف الياء الثانية فصار كينونة كما خففت الياء الثانية في ميت

مصدر غاب يغيب والقيلولة مصدر قال يقول اذ لو بقي على
صيرورة مثلا بالضم لزم قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
فيلتبس بالواوي ثم جعلت الواو في الواويات ياءً تبعا لليائيات
ولم يعكس لكثرتها اي اليائيات بالنسبة الى الواويات على ان
التخفيف اولى من التثقيل وفي قوله صح لا يصير الخ وقوله تبعا لليائيات
اشارة الى رد ما قيل من ان الامر في هذا لو كان كما قاله الكوفيون
لم يمكن لابدال الواو ياء والضمة فتحة وجه قوله وفي ثمه اشارة
الى ما تضمنه قوله لكثرتها لا اليه اي ولاجل قلة الواويات قيل
لا يجيء من الواويات غير الكينونة والديمومة مصدر دام يدوم والسيدودة
مصدر ساد يسود والهيعوعة مصدر هاع يهوع بمعنى قاء
وقال الامام ابن الجني في الثلثة الآخرة اي فيما كان ما قبل حرف العلة
مفتوحا مع الحركات الثلث في حرف العلة نحو بيع وخوف وطول
تسكن حروف العلة اولا للخفة اي ليحصل الخفة ثم تقلب
الفا قوله لاستدعاء الفتحة الالف اشارة الى المقتضي وقوله
ولين عريكة الساكن اشارة الى انتفاء المانع وهذا الاسكان
والقلب انما يتحقق بشروط سبعة اشار الى الاول بقوله
اذا كن اي حروف العلة في فعل لثقلها او في اسم على وزن فعل
لشبهه بالثقيل والى الثاني بقوله اذا كان وهو ظرف لقوله
اذا كن حركتهن غير عارضة اذ العارض كالمعدوم فيحصل الخفة
فلا يحتاج الى الاعلال والى الثالث بقوله ولا يكون فتحة ما قبلها
في حكم السكون اذ لا يبقى في الفتحة ح قوة الاستدعاء الواو
للعطف والجملة الحالية عطف على اذا كان لان الحال في
معنى الظرف فيجوز عطفه عليه فيكون تقديره اذا كن في فعل
وقت كون حركتهن غير عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها
في حكم السكون وحال عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة

او الاستدعاء فتحة ما قبلها ذلك الحرف الها

نحو سواد كان ماضيا او مضارعا معروفا او مجهولا مذكرا او مونثا لان الفعل ثقيل

التي فيها حرف العلة وحال عدم لزوم ضم حروف العلة في مضارع فعل اي
ماض فيه حرف العلة وحال عدم ترك الاعلال حروف العلة للدلالة على
الاصل اشار الى الرابع بقوله ولا يكون اي لا يوجد في معنى
الكلمة اضطراب وتحرك اذ لا يبقى فيها على تقدير الاعلال ما يدل
على اضطراب معناها والى الخامس بقوله ولا يجتمع فيها على تقدير الاعلال
اعلالان اذ هو مخل بالكلمة والى السادس بقوله ولا يلزم ضم حروف
العلة في مضارعه اي مضارع الفعل الذي هو الماضي اذ هو مرفوض
والى السابع بقوله ولا يترك الاعلال للدلالة على الاصل اذ يفوت
العرض على تقدير الاعلال ولما كان الاصل في هذه الشروط وهو
الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها وباقيها اما متعلق
بحركة نفس حرف العلة او حركة ما قبلها او اعلالها من حيث ترتب مفسدة
او فوت مصلحة واما متعلق بمعنى الكلمة قدمه وجعل بواقي الشروط
قيودا له ظرفا او حالا ثم قدم شرط الثاني على الثالث لان الثاني
حال حركة نفس حرف العلة التي هي عرضة للاعلال والثالث حال
حركة ما قبلها وحال نفس مقدم على حال غيرها وايضا مفهوم الثاني
وجودي لان قوله غير عارضة وان كان العدولي بحسب الظاهر الا ان
المراد منه التحصيل على ما ستشير اليه ان شاء الله تعالى وقدم الثالث
على الرابع لان الثالث حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع حالها
بالنظر الى معناها ولا شك ان الاول مقدم على الثاني وانما قدم
الشروط الاربعة الاولى على الثلثة الاخيرة لان الاربعة الاولى
متعلقة بقابلية المحل وامكان الاعلال والثلثة الاخيرة متعلقة
بترتب الفساد او ترتب فوت المصلحة على الاعلال بعد امكانه في
ذاته والاول مقدم على الثاني وقدم الخامس على السادس لان
الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس فساد في غيرها وقدم السادس
على السابع لان دفع الضرر مقدم على جانب المنفعة فافهم ذكر الشرط

الثاني

الثاني بلفظ الماضي حيث قال اذا كان لكونه مناسبا بكون
الحركة لازمة غير عارضة وتقدم بالعدول الى المضارع والحال
في غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت الحال بينهما وبين
غيرهما بالوجود والعدمية وبالتعلق بنفس الكلمة وبنفس
الحرف التي فرض ورود الاعلال عليها والتعلق بغيرها وغير ذلك
اي من اجل الثلثة الاخيرة تعل اذا تحقق جملة الشروط
السبعة المذكورة يعل نحو قال اصله قول ونحو دار اصله
دور اسكنت الواو فيهما ثم قلبت الفا لوجود الشرائط
المذكورة فيهما اذ الاول فعل والثاني اسم على وزن فعل
ووجود باقي الشرائط فيهما ظاهرة والانسب ان يؤخر قوله
ويعل مثل ديار مع سياقته الى قوله للمتابعة عن جميع
ما يعل فيه حرف العلة لانتفاء شرط لئلا يقع الفصل بين
ما يعل لاجتماع الشرائط وبين ما لا يعل لانتفاء شرط
الا انه قدمه اهتماما بدفع السؤال المقدر ورعاية لمناسبة
لما تقدم في تحقق الاعلال هو اصل ديار دوار اعل تبعا
لواحده يعني دارا وهو قد اعل كما مر ويعل مثل قيام
اصله قوام تبعا لفعله اعني قام وهو قد اعل كما ترى ويعل
مثل سياط اصله سواط تبعا لواو واحده وهو سوط وانما
قال تبعا لواو واحده ولم يقل تبعا لواحده كما قال في ديار لان
واحده لم يعل بل كان في حكم ما اعل بسبب واوه وهي اي واو
سوط وان لم تعل الا انها مشابهة بالف دار في كونها ميتة
اي ساكنة والدار قد اعل فكان سوطا قد اعل المشابهة بها اعل
اعني يعل هذه الاشياء التي هي ديار وقيام وسياط وان لم تكن
افعالا ولا على وزن افعال وهذا الوزن نظرا الى المعنى اذ يعني قوله
ولا على وزن افعال لا على وزن فعل فعل للمتابعة لتلك الاشياء

قوله ويعل مثل ديار الى قوله للمتابعة
هذا جواب عن سؤال اعتراض مقدر توجيهه
الاعتراض انا ذكرتم من انه لو انتفى شرط
من الشروط المذكورة لا يعل حرف العلة
منكسر منقوض بنحو ديار وقيام
وسياط لانه اعل مع انه ليس بفعل
ولا اسم على وزن فعل اجاب بقوله
للمتابعة يعني يعل هذه الاشياء
وان لم تكن افعالا ولا اسماء على وزنها
اتباعا لهذه الاشياء سيد

التي هي دار قام وسوط واعلم ان هذه الالفاظ التي اعلت بالتبعية
وان لم تكن من الثلثة الاخيرة التي اشترط ابن جني في اعلالها الشرائط
المذكورة الا انها لما ناسبتها في كون حرف العلة وما قبلها متحركين ذكرناها
قوله ولا يعل عطف على قوله يعل في قوله ومن ثمه يعل نحو قال اي
ومن اجل ان الثلثة الاخيرة انما يعل اذا وجدت الشرائط المذكورة
اجمع نحو الحوكة جمع الحايك والخونة جمع الخاين وحيدى وهو
الحمار الذي يميل عن ظله لنشاط وصورى اسم ماء بقرب المدينة
لانتفاء الشرط الاول فيها وهو احد الامرين اما انتفاء الامر اعني
كون حرف العلة في افعال فظاهر ولذلك لم يتعرض المص له واما
انتفاء الامر الثاني اعني كونهن في الاسم على وزن فعل فتعرض له
بقوله لخروجهن عن وزن الفعل بعلامة التانيث وهي التاء في
الاولين والالف في الاخريين وقيل انما لم يعل حروف العلة
في هذه الاسماء حتى يدللن هذه الاسماء او حروف العلة في هذه
الاسماء على الاصل اي على ان اصل حيدى ياء واصل عوره واو
ولو اعللن لم يعلم انها واوي وانها يائي ومن ثمه لا يعل نحو
دعوا القوم لفظا وحركته بسبب التقاء الساكنين فلم يوجد
الشرط الثاني اعني عدم عروض حركة حرف العلة ومن ثمه لا يعل
نحو عور واجتور لان حركة العين في عور وحركة التاء
في اعتور في حكم السكون لان العين والتاء في حكم الساكن
اي العين في عور في حكم عين اعور لانه بمعناه والتاء في
اجتور في حكم الف تجاور لانه بمعناه فانتفى الشرط الثالث
وهو عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون وانما حمل الثلاثي
هنا على المزيد لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعل
وافعال بدليل اختصاصها بهما والبواقي محذوفة منهما فلا تعل
كما لا تعل الاصل وهذا عكس ساير الابواب فان ساير الابواب

يتبع

قوله ولا يعل اي قوله حتى يدللن على
الاصل يعني من اجل انه لو انتفى شرط من
الشروط المذكورة لا يعل حرف العلة
في نحو الحوكة والخونة وحيدى وصورى
لفقدان الاول وهو كون حرف العلة
في فعل او في اسم على وزن فعل لان
كلا منها ليس بفعل ولا اسم على وزن
فعل اما الاول فظ واما الثاني
فلانتصاله على علامة التانيث منه

قوله ونحو عور اي والف تجاور اي لا يعل
حرف العلة في نحو عور واجتور لفقدان الشرط
الثالث وهو ان يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون
لان حركة العين في عور والتاء في اجتور
في حكم السكون لانه في حكم عين اعور والف
تجاور واما لم يعل اعور وتجاور اما الاول
فلانه لو اعل لادى الى اللبس بيانه انه لو اعل
لاعل بنقل حركة الواو الى العين ثم تقلب الواو
الفا فح لا يخ اما ان يحذف الهمزة استغناء عنها
بحركة ما بعدها ويبقى نظرا الى ان ما بعدها
في الاصل ساكن كما في اقتصر فان حذفت
الهمزة يلتبس بباب فعل في الصورة وان
ابقيت يلتبس بباب الافعال في الصورة
ايضا واما الثاني فلانه لو اعل يلزم اللبس
ايضا بيانه انه لو اعل الى ان الالفين
بحاجز حصين او بمنزلة الفتحتين لاجتماع
الساكنين فلا بد من حذف احدهما فلو حذف
لالتبس بمجهول مضارع الافعال منه

يتبع المزيد المجرد وهنا يتبع المجرد المزيد ومنهم من لم يلتفت الى عدم اعلال
الاصل الذي هو افعل وافعال فاعل المجرد نحو عار يعار قال
قائلهم وسائلة بظهر العيب عني اعارت عينه ام تعارا فالهمزة
في اعار للاستفهام والالف في تعارا مبدلة من نون التاكيد المخففة
اصله تعارن قال في الاقليد لقوله اعارت وجه عندي وهو
انه اسند الفعل الى العين بخلاف قولهم عور الرجل فان الفعل مسند
الى الرجل لا الى جزء منه ولا شك ان العيب المضاف الى الكل اعلى
رتبة من العيب المضاف الى الجزء فلما انتقضت رتبة العيب في
ان لا يلتفت اليه في كونه عيبا حتى كان عار ليس من افعال العيوب
فلذلك اعل وانما لم يعل اعور لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل
الواو وشرط قلبها الفا ان يكون متحركة وما قبلها مفتوحا او
محمولا على ما كان ما قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب وهنا ليس
كذلك اذ لا شيء يحمل هو عليه اذ هو اصل عور كما ذكرنا فلا مجال
للحمل عليه مع انه لم يعل عور الا ان ابن الحاجب ناقض نفسه
حيث قال ولم يعل باب اعوار واسواد للبس فالواجب عليه
ان يقول لعدم موجب الاعلال وهذا الذي ذكرناه يوافق
ما في الصحاح حيث قال فيه انما صح اعور لسكون ما قبلها اللهم
الا ان يقال انه نظر عور ثلاثي واعوار سداسي فالثلاثي اصل
للسداسي ولم ينظر الى استعمال الالوان والعيوب والحاصل انه نظر
الى جانب اللفظ دون المعنى نظرا من اعلاه الى انه كلمة من باب خاف
فوجد موجب الاعلال فاعل في يكون ما قبل الواو في اعور في حكم
المفتوح فوجب ان يعل بالنقل والقلب للاستغناء الا انه لم يعل لئلا
يلتبس بمضاعف فاعل ولم يعل تجاور لعدم موجب الاعلال لسكون
ما قبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو عليه اذ لم يجئ جاز من الجواز مع ان
الالف لا يقبل نقل الحركة اليه ولو اعتبر فتحة الجيم في تجاور بناء على

ان الساكن ليس بحاجز وقلبت الواو الفا لزم حذف احدى الالفين لتجاور
الساكنين فيلتبس بمضارع باب علم في الوقف ومن ثمه لا يعل نحو
الحيوان حتى يدل حركته على اضطراب معناه لان في معناه اضطرابا
وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب في
معنى الكلمة ولخروجه عن وزن الفعل بزيادة الالف والنون فلم
يوجد الشرط الاول ايضا ولم يذكره المص لان مقصوده بيان
انتفاء الاعلال لانتفاء شرط واحد من تلك الشرايط السبع والموتان
محمول عليه اى على الحيوان في عدم الاعلال وان لم يوجد في
معناه اضطراب لانه نقيضه والنقيض يحمل على النقيض ولو
ذكره فيما انتفى فيه الشرط الاول لكان له وجه الا انه اراد
التنبيه على انه كما ان الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه
كما في ديار وغيره يكون عدم الاعلال ايضا بالتبعية والحمل على ما يناقضه
وراعى صيغة الطباق ومن ثمه لا يعل نحو طوى حتى لا يجتمع فيه
اعلالان اذ لو اعل طوى مرة اذا اصله طوى قلبت الياء الفا
فلم تقلب الواو الفا لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم اجتماع
الاعلالين بتقدير الاعلال لم يعكس لان الاعلال بالاخر اولى
ولم يعل طويا لانه محمول عليه اى على طوى في عدم اعلال الواو وان
لم يجتمع فيه اعلالان ولا يعل نحو حيي بقلب الياء الاولى الفا
حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع اى في مضارعه لانتفاء الشرط
السادس وهو عدم لزوم ضم حرف العلة في مضارعه يعني اذا قلبت
العين من حيي الفا وقلت حاي يحي مستقبله ح يحاي يعني
وجب القلب في مضارعه ايضا تبعا للماضي كما في خاف يخاف
ومن ثمه لا يعل نحو القود والصيد حتى يدل على الاصل يعني لانتفاء
الشرط السابع وهو عدم الترك للدلالة على الاصل يعني لو قلبت
واو القود الفا وقيل القاد لم يعلم انه من الواوي او اليائي وكذا

الصيد

الصيد الاربعة الاخرى من تلك الخمسة عشر وجها كاينة اذا
كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة مضموما مع الاحوال الاربعة
لحرف العلة نحو ميسر ويبيع ويغزو ولن يدعو فجعل الياء حرف
العلة في الصورة الاولى اعني ميسر واوا لضمة ما قبلها ولين
عريكة الساكن فصار موسر وحرف العلة في الصورة الثانية
اعني يبيع تسكن للخفة لثقل الكسرة على الياء خصوصا بعد
الضم ثم يجعل واوا لضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار
يبوع وهذه لغة واذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة اى الياء
في الصورة الثانية من جنسها وهو الكسر بعد تسكين حرف
العلة كما هو الاصل في اعلال الياء ولهذا كان يبيع افصح فصار
ح يبيع وهذه افصح وحروف العلة تسكن في الصورة الثالثة
اعني يغزو للخفة لثقل الضمة على الواو فصار يغزو بسكون الواو
لا يعل حرف العلة في الصورة الرابعة لخفة الفتحة على الواو
والمقصود من الاعلال التخفيف وهو حاصل بدونه ومن ثمه اى من
اجل ان الفتحة خفيفة لا يعل غيبة بضم الغين المعجمة وفتح الياء
مبالغة غايب ولا نومة بضم النون وفتح الواو مبالغة نايم
كضحكة مبالغة ضاحك كما مر الاربعة الاخرى من تلك الخمسة
الوجوه ثابتة اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة مكسورا
مع الاحوال الاربعة لحرف العلة نحو موزان وداعوة ورضيوا
وترميين وفي الصورة الاولى اعني موزان يجعل حرف العلة
وهي الواو ياء لما مر ان حرف العلة اذا سكنت جعلت من
جنس حركة ما قبلها وفي الصورة الثانية وهي نحو داعوة
يجعل حرف العلة وهي الواو ياء لاستدعاء ما قبلها ولين عريكة
الفتحة لكونها اخت السكون فصار داعية ولا يعل دول
مع انه من الصورة الثانية لان الاسماء التي ليست بمتصفة

من الفعل لا تعل لخفتها لبعدها من الفعل الثقيل الا اذا كان
اسم منها على وزن الفعل نحو يعل نحو دَوِرٍ وهو اى الاول ليس
بمشتق من الفعل ولا على وزن الفعل وهو ظاهر وفي الصورة
الثالثة وهي رضيوا اسكن حرف العلة للخفة لثقل الضمة على
اليا ثم تحذف حرف العلة لاجتماع الساكنين ثم يضم ما قبل واو
الجمع لصيانتها عن التغير فصار رضوا وفي الصورة الرابعة وهي
ترميين مثلها اى مثل الصورة الثالثة في الاعلال اى تسكين
اليا من ترميين لثقل الكسرة عليها ثم تحذف لاجتماع الساكنين
الوجوه الثلثة من خمسة عشر وجها كاينة اذا كان ما قبلها اى ما
قبل حرف العلة حرفا صحيحا ساكنا او ما هو في حكمه مع حركات
حرف العلة نحو خوف ويبيع ويقول يعطي حركاتهن اى حركات
حروف العلة في هذه الثلثة الى ما قبلهن لضعف حروف العلة لانها
حروف يتولد من الحركات وقوة الحرف الصحيح ولكن يجعل حرف
العلة في نحو خوف الفا لفتحة ما قبلها بسبب نقل فتحة الواو اليه
ولين عريكة الساكن العارض سكونه وانما قال العارض لان الاعلال
انما هو للتخفيف بكماله فاذا كان سكونه عارضا لا يحصل الخفة اذ الحركة
ثابتة في التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان اصليا نحو الخوف فانه
لا يحتاج الى الاعلال لحصول الخفة بالفتحة والسكون الاصلي فضرب يخاف
ويبيع ويقول ولا يعل نحو اعين جمع عين وادور جمع دار واقوس
جمع قوس وأنيُب وانيب مع انها من الصور الوجوه الثلثة حتى
لا يلتبس بالافعال فنحو اعين جمع باعتبار المعنى فاذا قوبل بالافعال
وهو جمع ايضا انقسم الاحاد الى الاحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو
بواحد من الافعال مثلا لو اعل اعين بنقل الحركة وكسر العين صيانة
للياء وقيل اعين التبس بمتكلم مضارع عان يعين بمعنى اصابه
العين وكذا لو اعل ادور بنقل الحركة وقيل أدُور التبس بمتكلم مضارع

وار يدور

قوله ولا يعل نحو اعين هذا جواب عن اشكال مقدر توجيه الاشكال ان يقال ان ما ذكرتم من ان حرف العلة اذا كان متحركا وما قبلها حرفا صحيحا ساكنا ينقل حركته الى ما قبلها يقتضي ان ينقل اعين وادور بنقل حركة الياء والواو الى ما قبلها اجاب بقوله حتى لا يلتبس بالافعال يعني صحح الياء والواو في اعين وادور لانهما لو يعلا لالتبس الاول بالمتكلم وحده للمضارع والثاني بالمتكلم وحده بمضارع دار المحصى عن الرفع الالتباس سيد

واريدور ولا يعل نحو جدول مع انه من تلك الصور حتى لا يبطل
الالحاق فانه ملحق بجعفر ولا يعل نحو قووم مع انه من الوجوه الثلثة
حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال اذ اصله قووم فلو نقلت حركة الواو
الثانية الى الاولى لكونها في حكم الحرف الصحيح اذ الجنس بالجنس
يتقوى وقلبت الفا يلزم ان تقلب الواو الاولى ايضا الفا
لانفتاح ما قبلها وتحركها بحركة لازمة غير عارضة اذ نعني بعروض
الحركة ان لا يكون ثابتة متقررة وتكون في معرض الزوال بعد
تحرك الحرف بها كحركة الواو في دعو القوم اذ لو قلت دعوا
زيدا او وقفت على دعوا وابتدات القوم لم تثبت بل
تزول بخلاف حركة الواو الاولى بعد التحرك بها او نقول انها
وان كانت عارضة الا انها ليست من خارج بل من احدى حروف
الكلمة فكانها اصلية غير عارضة ولذلك جاز اخصم بالجلبة
مع كسر الخاء ولم يجز اخصم مع الجلبة وفتح الخاء كما مر
وانما لم يكتف بان يقول حتى لا يلزم اجتماع الاعلالين بل قال
حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال لان الاعلال الثاني يلزم من الاعلال
الاول بخلاف نحو طوى ولا يعل نحو الرمي مع انه من الوجوه الثلثة
حتى لا يلزم الحرف الساكن في اخر المعرب بالحركة من غير ضرورة
اذ لو نقلت حركة الياء الى الميم ثم قلبت الياء الفا في النصب
لفتحة ما قبلها وتحركها في الاصل وكسر الميم في الجر لان المنقول
هو الكسر ولا يوجب لتغيره وابقي الياء على حاله لموافقة
حركة ما قبلها اياه وضم الميم في الرفع وقلبت الياء واوا وابدلت
ضمته كسرة لصيانة الياء يلزم في اخره حرف ساكن في الاحوال
كلها بلا ضرورة اذ اصل الخفة حاصل بسبب سكون ما قبله ولهذا
احتمل الحركات الثلث وقوي عليه كما حصل اذا سكن هو نفسه
بخلاف العصا فان ما قبله فيه متحرك وبخلاف نحو خوف اذ لم يلزم

قوله ولا يعل نحو قووم هذا ايضا جواب عن سوال مقدر توجيه السوال لطالما الحاجة الى التعريف والبيان فاجاب بقوله حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال وبيان الملازمة ان قووم في الاصل قووم فلو نقلت حركة الواو الثانية الى الواو الاولى وجب قلبت الفا ووجب ان تقلب الاولى ايضا لانها متحركة وما قبلها مفتوح فيلزم الاعلال في الاعلال هكذا في بعض الحواشي وفيه ضعف فافهم سيد

قوله الرمي حتى لا يلزم الى اخره هذا جواب عن سوال مقدر توجيه السوال ان يقال ظاهر فاجاب ان السكون حتى لا يلزم في اخر المعرب يعني لو اسقطت حركة الياء في الرمي يلزم ان في اخر المعرب نحو العصا فالمطلوب لا يقال انا صحح الرمي لئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده ولا يمكن حذف احدهما لانه لو حذف يكون اقل من القدر الصالح ولا اعتبار بالالف واللام لانه كلمة اخرى كذا في بعض الشروح سيد

[illegible]

من الاعلال محظور ولا يعل نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط
مع انها من الوجوه الثلثة حتى لا يجتمع الساكنان فيها بتقدير
الاعلال بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محظور في نفسه
ومع ذلك يستلزم محظورا اخر وهو الالتباس في كل واحد
منها اما في تقويم فلانه لو اعل وحذف احد الساكنين وقيل
تقيم يلتبس بمضارع اقام في الصورة وبمضارع تفعل
بالكسر في الوقف واما تبيان فلانه يلتبس بيناء ما لم
يسم فاعله من مضارع بان يبين في الصورة او بيناء ما سمي
فاعله من مضارع يفعل بالفتح في الصورة واما في مقوال
ومخياط فلم يذر انفعل هو ام مفعال واما مقول ومخيط فلم
يعلا مع انهما من الوجوه الثلثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير
الاعلال لانه منقوض من المقوال ومن المخياط اذ اصلهما مقوال
ومخياط فقصرا فلا يعل مقول تبعا لمقوال ومخيط تبعا
له اي لمخياط فان قيل لم يعل الاقامة بالنقل والقلب واصله
اقوام مع حصول اجتماع الساكنين فيها اذا اعللت كاعلال
اخواتها من التقويم وغيره قلنا اعلت تبعا لقام فانه ثلاثي
اصيل في الاعلال اي اباح ضرورة التبعية محظورا اجتماع
الساكنين مع عدم الالتباس بحذف احد الساكنين بسبب تعويض
الهاء بخلاف اخواتها فان قيل لم لا يعل التقويم تبعا لقام
وهو ثلاثي اصيل في الاعلال قلنا لانه ابطل قوله اي القائل
وقوله قوم مقول القول استتباع قام للتقويم اي ابطل
قوم ان يطلب ويستدعي قام تبعية التقويم في الاعلال
وان كان قام ثلاثيا اصيلا في الاعلال لقوة قوم في الاخوة
مع التقويم لانه فعله وهو مصدره وليس قام في الاخوة
مع التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه في الاعلال ولا يصلح
اقام

قوله ونحو تقويم اي لا يتم جواب عن سؤال مقدر تقريره ان يقال قد فر فاجاب بقوله من التحجيج ان الساكنين بتقدير الاعلال في لو اعل نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط كما حصل من اجتماع نقل حركة العلة الى ما قبلها يلزم اجتماع الساكنين على غير حده فيصح نقلا يلزم ذلك سه

مصدر مضاف الى فاعله وهو لفظة قام ومفعوله متروك وهو التقويم اي ابطل وجود قوم بدون اعلال استتباع قام للتقويم وما قيل استتباع مصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك ليس بشيء لانه قام مستتبع بحيث ممتنع لا تباعه فانه تابع

اقام ان يكون مقويا لقام هذا جواب دخل مقدر وهو ان يقال لم
لا يجوز ان يتقوى قام في استتباع التقويم باقام فانه قد اعل مثل
قام والجواب ان اقام وان اعل مثل قام الا انه اعل بتبعيته قام
ولم يعل بالاصالة والاستقلال فلا اعتبار باعلاله وهو اعلال قام
فلم يكن شيئا اخر غير قام فلا يصلح اقام ان يكون مقويا لقام
وهذا معنى قوله لانه اي قام ليس من ثلاثي اصيل ولا يعل مثل
ما اقول فعل التعجب واغيلت المراة اي سقت ولدها الغيل
وهو بالفتح اسم لبن المراة الحامل واستحوذ اي غلب مع انها من
الوجوه الثلثة حتى يدللن على الاصالة واوي او يائي وتقول
في الحاق الضماير قال قالا قالوا قالت قالتا قلن اه واصل
قال قول كنصر فجعل الواو الفا كما اي كالجعل الذي مر في الثلثة
الاخيرة من الاربعة الاولى من خمسة عشر وجها وهو ان تسكن الواو
ثم تقلب الفا واصل قلن قولن كنصرن فقلبت الواو الفا لما مر
ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف ليدل
على الواو المحذوفة ولا يضم الفاء وهو الخاء في خفن لتلك
الدلالة لان الاصل في النقل اي فيما يمكن النقل نقل حركة الواو
الى ما قبلها اي ان يفعل ذلك اي نقل حركة الواو الى ما قبلها دلالة
عليها لا احدها والاتيان بحركة اخرى من خارج لتلك الدلالة
لسهولتها اي سهولة حركة الواو في النقل اذ لا شك ان
نقل موجود اسهل من تحصيل معدوم ولا يمكن هذا النقل اي
نقل حركة الواو في قلن لانه يلزم فتح المفتوحة لان حركة الواو
فتحة وما قبلها مفتوح ايضا وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا لم
يمكن الاصل فيه اتي بحركة من خارج لتلك الدلالة ولا يفرق بينه
اي بين قلن في جمع المونث من الماضي وبين جمع المونث في الامر
وهو قلن ايضا لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني اي الاشتراك

[illegible]

قوله ولا يعل اي قوله على الاصل هذا جواب عن اعتراض مقدر قد مر في اعيني وادور فاجاب بقوله حتى يدللن على الاول يعني صحح بهذه الاشياء وان كانت علة الاعلال موجودة فيها حتى يدللن على الاصل سه

قوله ولا يضم هذا جواب عن اشكال مقدر تقديره لم لم يضم الخاء في خفن ليدل على الواو المحذوفة كما ضم القاف في قلن لذلك اي ما قبلها دلالة لان في نقل كسرة حرف العلة في خفن دلالة على ان حركة العين كسرة وفي نقل الضمة دلالة على كون حركة العين ضمة كما في طلن سه

قوله ولا يمكن هذا جواب عن اعتراض ان يقال لم لم تنقل حركة الواو في قلن في خفن يقتضي ان ينقل حركة الواو في قلن مع ان حركتها لم ينقل اليه فاجاب بقوله لانه يلزم فتحة المفتوحة يعني لو نقلنا حركة الواو في قلن الى ما قبلها يلزم فتحة المفتوح وهي محال لانها مودية الى تحصيل الحاصل وهو محال سه

الغير القصدي فان هذا الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد اي
الاشتراك بينهما ويكتفون بالفرق التقديري وههنا الفرق التقديري
حاصل اذ اصل قلن ماضيا قولن واصله امرا اقولن كما انهم
لم يعتبروا الاشتراك الضمني في بعن وهو مشترك بين المعلوم
والمجهول ايضا اي كالاشتراك قلن واكتفوا بالفرق التقديري
بينهما فيه ايضا كقلن اذ اصله معلوما بيعن بفتح الباء والياء
ومجهولا بيعن بضم الباء وكسر الياء او وقع الاشتراك بين الماضي
وبين الامر في مثل قلن من غفلة الواضع اي من غفلته عن الوضع الاول
بان وضع لهذا اولا قصدا وكذلك ثانيا قصدا غافلا عن الوضع
الاول فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدي من غير قصد الاشتراك
وهذا انما يكون على ان يكون الواضع غير الله تعالى كما هو مذهب البهشمية
فيكون السبب في الوقوع المشترك في اللغة هو الغفلة واما على تقدير
ان يكون الواضع هو الله تعالى كما هو مذهب الاشعري فلا يستقيم وعلى
هذا فسبب وقوع المشترك الابتداء كما وقع الاشتراك بالوضع
القصدي من غير قصد الاشتراك من تلك الغفلة على ذلك المذهب في فعل
الاثنين والجماعة من الامر والماضي في تفعل تقول تكسرا انكسروا
في الماضي وتفاعل نحو تباعد تباعدا تباعدوا امرا تباعد تباعدا
تباعدوا ماضيا وتفعلل نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا امرا وماضيا
ولا يفرق بعد الاعلال بين فعلن بضم العين وفعلن بفتحها
نحو طلن اصله طولن وقلن اصله قولن لانه اي الشأن ان يعلم من
الطويل ولم يعلم لانه ليس على وزن فعل اي اصل طلن طولن بضم
العين لا طولن بفتحها لان الفعيل من الصفة المشبهة يجيء من
فعل بضم العين غالبا ومن فعل بالفتح نادرا كالسخين من باب نصر
ولما جاء الصفة المشبهة من طلن على طويل علم انه ليس من طول
بالفتح بل من طول بالضم بناء على الغالب كما يعلم الفرق بين خفن
وبعن

وبعن من مستقبلهما اعني يعلم من يخاف ان اصل خفن خوفن بالكسر
لان باب فعل يفعل بفتح العين فيهما لا يجيء الا من حروف الحلق
عينا او لاما وليس فعل في خفن من حروف الحلق عينا او لاما
فلا يظن انه من فعل بالفتح ولم يجئ فعل بالضم يفعل بالفتح فعلم ان
اصله خوفن بالكسر واعني يعلم من يبيع ان اصل بعن بيعن
لان الاجوف لا يجيء من باب فعل يفعل بالكسر فيهما ولم يجئ
ايضا فعل بالضم يفعل بالكسر فتعين ان اصله بفتح الياء المستقبل
من قال يقول الى يقولان يقولون تقول تقولان
يقلن تقول تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن
اقول نقول اصله يقول كينصر واعلاله مر وهو ان حركة حرف
العلة اعطيت الى ما قبلها فحذف الواو بعد نقل حركتها الى ما
قبلها في يقلن اصله يقولن لاجتماع الساكنين الامر قل الى
اي قل قولا قولوا قولي قولا قلن اصله اقولن كانصر
فنقلت حركة الواو الى القاف لما مر في يقول ثم حذفت الواو
لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف اي همزة الوصل لانعدام
الاحتياج اليها بحركة ما بعدها فقدم حذف الواو على حذف
الالف لان سبب حذف الواو اعني اجتماع الساكنين مقدم
على سبب حذف الالف اعني عدم احتياج اليها لان سبب اجتماع
الساكنين وهو اخذ حركة الواو مقدم على سبب عدم الاحتياج
اليها اعني اعطاء الحركة الى القاف ضرورة ولو منع التقدم
الزماني فلا مجال للمنع لتقدم الذاتي وايضا دفع بقاء الساكنين
امر ضروري ولا ضرورة في حذف الالف وتحذف الواو في
قل الحق وان لم يجتمع فيه الساكنان بحسب الظاهر على
تقدير ثبوت الواو بان يقول قول الحق لان الحركة فيه
حصلت بالخارجي وهو لام التعريف في الحق فتكون حركة اللام

علة — وغفلته ونسيانه فلذلك لم يفرق بينهما
كما وقع الاشتراك من غفلة الواضع
في الاثنين والجماعة في الامر والماضي
في تثنية تفعل تفعلا اه عبد

تقديره

تعليه وتحذف هذا جواب عن سؤال مقدر توجيه
الاعتراض انه لو كان علة حذف الواو في قول
بعد نقل حركة الواو الى ما قبلها اجتماع الساكنين لوجب
ان لا تحذف الواو في قل الحق لفقدان علته
الحذف وهي اجتماع الساكنين فاجاب بقوله
لان الحركة فيه الى آخره خلاصة الجواب ان الانم
فقدان علة الحذف في قل الحق بل تحقق فيه
لان حركة اللام قد حصلت بالخارج اي بامر
عارض فهي في حكم السكون فحينئذ تحقق
اجتماع الساكنين في قل الحق وهو علة
الحذف فحذف الواو منه سيخ

في نحو الحق في حكم السكون لان العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع
الساكنين تقديرا فحذف الواو لرفعه بخلاف قولا وقولن
لان الحركة فيهما حصلت بالداخلين فلم يتحقق اجتماع الساكنين
فلم يحذف الواو اي بمنزلة الداخلين ولذلك قال هو بمنزلة
الداخلي انما قال بالداخليين للمبالغة في كونهما بتلك المنزلة
وهما الف الفاعل ونون التاكيد اي كون الف الفاعل بمنزلة
الداخلي فلامتزاج الفاعل كالجزء من الفعل فلذا لم يذكره واما
كون نون التاكيد بمنزلة الداخلي فتعرض له بقوله وهو ان نون
التاكيد بمنزلة الداخلي لانه يحقق معنى الفعلية لان التاكيد في
الحوادث يكون ومن ثمة اي ومن اجل انه بمنزلة الداخلي
جعلوا معه اخر المضارع مبنيا نحو هل يفعلن مع وجود سبب
الاعراب وهو حرف المضارعة اذ صار اخره وسطا والاعراب
في الوسط ولم يقع الاعراب على النون لانه مشابه بالتنوين في
كونه في اخر الكلمة والتنوين لا يقع محل الاعراب اذ ليس من
الكلمة ولا بمنزلة جزء منها فكذا لا يقع ما يشابهه محل الاعراب
ويحذف الالف في دعتا اصله دعوتا قلبت الواو الفا فحذفت
الالف لاجتماع الساكنين وان حصلت الحركة في تاء دعتا
بالف الفاعل الذي هو بمنزلة الداخلي لان التاء ليست من نفس
الكلمة لانها جيئت بها لبيان تانيث الفاعل فلم يعتبر حركتها
فاجتمع ساكنان تقديرا وان لم يجتمعا بحسب الظاهر بخلاف
اللام في قولا فانها من نفس الكلمة فاعتبر حركتها فلم يجتمع ساكنان
تقديرا يعني ان الحركة والمتحرك كليهما عارضان في دعتا فكانت
الحركة في حكم السكون والحركة وان كانت عارضة في قولا الا
ان المتحرك ليس بعارض بل هو اصلي فتقوى الحركة بمعروضها فلم تكن
في حكم السكون وتقول في الامر بنون التاكيد المشددة قولن بالفتح

قولان

قوله ويحذف الالف في دعتا نحو جواب عن ايراد مقدر توجيه الايراد ان ما ذكرتم من ان الواو لا تحذف في قولا وقولن لحصول حركة اللام بالداخلي وهو الفاعل في الاول ونون التاكيد في الثاني يستدعي ان لا تحذف الالف في دعتا ورمتا لان حركة اللام فيهما حصلت بالداخلي وهو الفاعل فيهما مع ان الالف حذفت فيهما فاجاب بقوله لان التاء الى اخره يعني انما حذف الالف في دعتا ورمتا وان حصلت حركة اللام فيهما بالداخلي لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها جيئت بها لبيان ان فاعلها الظاهر شيء مؤنث بخلاف اللام في قولا وقولن لانه من نفس الكلمة فانه لم يجيء بمعنى من ولا يلزم من عدم حذف اللام من قولا وقولا عدم حذف الالف نحو دعتا سيد

قولان قولن بالضم قولن بالكسر قولان قلنان وتقول بالخفيفة
قولن بالفتح قولن بالضم قولن بالكسر على قياس الصحيح الفاعل
قائل قائلان قائلون قوال وقول وقولة قائلة قائلتان
قائلات وقوائل اصله قاول كناصر فقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها كما قلبت في كساء اصله كساو من الكسوة
وصار واوه الفا لوقوعه في الطرف وعدم اعتبارهم بالالف
حاجزا فصار كان الواو ولي الفتحة فقلبت الفا لتحركها و
انفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة فالتقى الفان
فكرهوا حذف احديهما او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود
مقصورا والمقصور اسم معتل اللام يكون ما قبل اخره نظيره من
الصحيح فتحة كعصا وهو نظير فرس والممدود اسم معتل اللام
يكون ما قبل اخره نظيره من الصحيح الفا ككساء وهو نظير كتاب فاذا
حذف احدى الالفين في كساء او حرك الاولى لم يعلم ان ما قبل
اخره الف في الاصل ام لا وهذا معنى عود الممدود مقصورا ثم
لما لم يمكن حذف احدى الالفين ولا تحريك الاولى جعل الالف
المقلوبة همزة دفعا لالتقاء الساكنين واختص الهمزة لقربها
من الالف ولا اعتبار بالف اسم الفاعل في قائل لانها ليست
بحاجزة مانعة حصينة محكمة فلا يمنع من كون القاف ما قبل
الواو والقاف مفتوحة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فاجتمع الالفان وهو التقاء الساكنين ولا يمكن اسقاط
الالف الاولى لدفعه لانه اي اسم الفاعل حينئذ يلتبس بالماضي ولا يكفي
الاعراب فارقا لانه يزول بالوقف وكذلك اي كالالف الاولى
الالف الثانية في عدم امكان سقوطها للالتباس بالماضي فحركت
الاخرة فصارت همزة ولم يحرك الاولى لئلا يلزم تغيير العلامة
اذ هي علامة لاسم الفاعل وحملا على كساء ونقط هذه الهمزة كما نقطها

اعلم ان نقطة مكتوب الهمزة في نحو قائل خطاء وحكي ان ابا علي الفارسي دخل على واحد من المشهورين بمعرفة العلوم العربية زائرا له فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب نقطة قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خط من فقال الرجل المشهور من العربية خطي فنظر الى صاحبه وقال ضيعنا خطوتنا في زيارته فقام وخرج مع صاحبه تلك الساعة عبد الرحمن

قوله قائل اصله قاول قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لانهم لا يعتدون الالف الكائنة قبلها لانها ساكنة والحرف الساكن ليس بحاجز حصين سيد

يعني الالف الفاعل والالف منقلبة عن الواو فلا بد من حذف احدهما ولا يمكن حذف احدهما اما الالف الاولى فلانه لو حذف يلتبس اسم الفاعل بالماضي واما الالف الثانية كذلك ايضا فلما اجتمع الالفان فلا يمكن حذف احدهما حركت الالف الثانية لدفع اجتماع الساكنين فصار الالف الثانية همزة لان الالف اذا تحركت يصير همزة سيد

الحريري في الرسالة الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة منها
منقوطة والاخرى غير منقوطة في نحو نائل حيث قائل بديه شاع
خطاء وحكي ان ابا علي الفارسي دخل على احد من المتسمين
بالعلم فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين
من تحت فقال له ابو علي هذا خطأ قال خطئ فالتفت الى
صاحبه كالمغضب وقال قد اضعنا خطواتنا في زيادة مثله
وخرج من ساعته ويجي اسم الفاعل في البعض من الاجوف بالحذف
اي بحذف العين نحو هاع من الهواع وهو القيء ولاع من اللوع
وهو الهم والمصيبة واحراق العشق القلب والاصل هائع
ولائع فحذفت الالف المقلوبة من العين على غير القياس فصار
هاع ولاع بوزن فال ومنه اي مما يجي بالحذف قوله تعالى وكنتم
على شفا جرف هار اي هاير منهدم فحذفت العين لما مر ويجي
اسم الفاعل في بعض الاجوف بالقلب المكاني وهو نقل حرف
عار عن العارض من الحركة والسكون مكان حرف اخر وكل واحد
منهما معروض لعارض الاخر نحو شاك اصله شائك اي اذا لم تقلب
بالمكان كان حقه ان يقال شائك واصله شاوك من الشوكة وهو
تمام السلاح من باب علم فوضع العين موضع اللام واللام موضع
العين فقيل شاكو فوزنه فالع فاعل اعلال غاز فعلى هذا يقال
جائني شاك ومررت بشاك ورايت شاكيا واما من قال
جاء شاك بالرفع ورايت شاكا بالنصب ومررت بشاك بالجر
فقد حذف حرف العلة التي هي العين طلبا للتخفيف وكثير فيه قلب
الواو همزة على مقتضى القياس فيقال شائك وحاد اصله واحد
فنقل الواو الى موضع الدال فتعذر الابتداء بالالف فقدم الحاء
عليه فصار حادو فاعل اعلال غاز فوزنه عالف ولا تختلجن
في قلبك استبعاد القلب المكاني اذ يجوز هذا القلب في كلامهم نحو

القسي

القسي بكسر القاف والسين اصله قووس بضمهما جمع قوس فقدم
السين الى موضع الواو الاولى واخرت هي الى موضع السين
فبقي القاف والواو الثانية في موضعها فصار قسوو وتغير الادغام
اذ الاعلال مقدم عليه فوزنه فلوع مثل عصوو جمع عصا ثم جعل
قسي بضم القاف اي قلبت الواوان اعني واو فعول والواو
التي هي لام ياءين لوقوع الواوين المذكورين في الطرف في جمع
والاولى مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التي هي
لام كانها وليت الضمة وكانه في التقدير قسو بواو واحدة او تركوا
هي مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التي هي لام ياء على حد قلبها
في ادل فصار قسوي فاجتمع الواو والياء وان سبق ساكنة
فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء وكسروا ما قبل الياء صيانة
لها ثم كسر القاف اتباعا لما بعدها فصار قسي كما فعلوا هذا
الصنيع في عصو وحذو النعل بالنعل فصار عصي وزنه فعيل
والاصل عدم الاتباع فيهما ومنه اي ومن قلب المكاني اينق وزنه
اعفل اصله انوق جمع ناقة على وزن افعل ثم قدم الواو على النون
ليسكن ويحصل الخفة فصار اونق ثم جعل الواو ياء على غير القياس
للتخفيف فصار اينق المفعول مقول الخ اصله مقوول ناقص كاعلال
يقول اي اعطى حركة الواو الى ما قبلها فصار مقوول فاجتمع الساكنان
فحذفت الواو الزائدة للمفعول عند سيبويه لان الحذف بالزائد اولى
لا بغيره وحذف الواو الاصلي اي عين الفعل دون واو المفعول عند ابي
الحسن الاخفش لان الواو الزائدة واو المفعول علامة للمفعول
والعلامة لا تحذف قال سيبويه في جوابه اي في جواب الاخفش اي في
جواب دليله لا نم ان الواو علامة المفعول بل هي لاشباع الضمة لرفضهم
مفعلا كما مر والعلامة هي الميم فقط يدل على ذلك كونها علامة المفعول
في المزيد فيه بغير واو ولئن سلمنا ان الواو علامة لكن لا نم ان العلامة

على وزن فلوع قلبت الواو المتطرفة
ياء لئلا يلزم من اخر الاسم واو وما قبلها
ضمة اذ الواو وان كنت قبل المتطرفة
ليس بحاجز حصين او لانهم نزلوا
الواو منزلة الضمة اعني الاولى
ان يقال لئلا يقع في اخر الاسم واو
قبلها ضمة وكلها من موجبات
الثقل فصار قسوي اجتمعت الواو
والياء وسبقت احديهما بالسكون
قلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء
ثم كسر السين ليسلم فصار قسيا بضم القاف
ثم ابدلت ضمة القاف الى الكسرة لئلا يلزم
النقل من الضمة الى الكسرة فعينت
الكسرة لاتباع فصار قسي فوزنه
فليع لا فعيل كما قلبت الواو ياء وادغم
الياء في الياء وكسر ما قبل الياء في
عصي اصله عصوو قلبت الواو
المتطرفة ياء كما ذكرنا فصار عصوي
اجتمعت الواو والياء والاولى
منهما ساكنة قلبت الواو ياء
وادغم الياء في الياء ثم كسر
ما قبل الياء لتصحيح الياء فصار
عصي بضم العين وكسر الصاد
ثم كسر العين كما ذكرنا عنه الرحمة

لا تحذف بل انما لا تحذف للعلامة اذا لم يوجد هناك علامة اخرى غير
المحذوفة وفيه اى في مقول يوجد علامة اخرى للمفعول وهي الميم
فيكون وزنه اى وزن مقول عنده اى عند سيبويه مفعل بفتح الميم
وضم الفاء وسكون العين وعند الاخفش يكون وزنه مفول
بفتح الميم وضم الفاء فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلي فالمحذوف
هو الاصلي كما للياء من غاز مع التنوين واذا التقى ساكنان والاول
حرف مد يحذف الاول كما في قُل وبِع وخَف قلنا كل ذلك انما يكون
اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما ههنا فليس كذلك بل
هما حرفا علة وكذلك اى كمقول مبيع اصله مبيوع يعني اعل كاعلال
يبيع اى اعطى حركة الفاء الى ما قبلها فصار مبيوع بسكون الياء
والواو فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذف الواو لرفعه عند سيبويه
على اصله فصار مبيع بضم الباء وسكون الياء ثم كسر الباء المنقوطة
بنقطة واحدة حتى تسلم الياء المنقوطة بنقطتين من قبلها واو
الضمة ما قبلها وتسلم البناء من الالتباس بالواوي وعند الاخفش
حذف الياء اعني العين على اصله لرفع التقاء الساكنين ولم تقلب
واوا على ما هو مقتضى القياس لبقاء الساكنين ح فصار مبوع فاعطى
الكسرة لما قبلها لتدل عليها ولئلا يلتبس بالواوي كما مر في بعت
هكذا وقع في النسخ التي رأيناها والصواب ان لفظة مر وقعت
سهوا من الكاتب لان هذه حوالة ثوى كما اعطيت الكسرة لما قبلها
في بعت اذ اصله بيعت قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان فحذفت
الالف ثم كسر الباء ليدل على الياء ولئلا يلتبس بالواوي فصار
مبوع ثم جعل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما جعل ياء في ميزان
لذلك فصار مبيع فيكون وزنه مفعل عند سيبويه وعند الاخفش
يكون وزنه مفيل الموضع مقال اصله مقول بفتح الميم والواو فاعل
كما اى كاعلال الذى في يخاف اى بنقل حركة الواو الى ما قبلها ثم قلبها
الفا

الفا وكذلك اى كمقال مبيع اصله مبيع بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء
فاعل اى وقع الاعلال فيه كما وقع في يبيع بلا فرق والتفى بالفرق
التقديري في مبيع بين الموضع اى اسم المكان وبين اسم المفعول
فان تقدير اسم المفعول مبيوع واسم مكان مبيع كما مر وكيف لا نكتفي
به وهو اى الفرق التقديري معتبر عندهم وذلك كما اى كاعتبارهم
اياه في الفلك بضم الفاء وسكون اللام فانك اذا قدرت سكونه
اى سكون عينه وهو اللام كسكون عين أُسْد بالضم والسكون جمع
أَسَد بفتحتين يكون اى الفلك جمعا نحو قوله تعالى وان كنتم في الفلك
وجرين بهم فان جرين مسند الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا
لقيل جرى بالافراد والتذكير على الاصل كما في الفلك المشحون وفي مثله
ولذلك قال المص اذا قدرت سكونه في الموضعين بتذكير الضمير الراجع
الى الفلك او جرت لكونه بمعنى السفينة كما في والفلك التي تجري في البحر
ولا يقال جرين على جرت لثبوت الاتمام فتأمل وانما وجب ان يقال
جرى ح لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد واذا قدرت سكونه كسكون
قُرْب بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب وهو مفرد يكون
الفلك واحدا نحو قوله تعالى في الفلك المشحون فان الفلك هنا
مفرد اذ لو كان جمعا لوجب ان يقال المشحونة او المشحونات لوجوب المشحونة ٥
التطابق بين الصفة والموصوف في التذكير والتانيث والالة مقال
اصله مقول وقد تقدم انهما لا يعلان ولذلك يذكرهما المص
المجهول من قال قيل الخ اصله قُوِل كنصر فاسكن الواو للخفة
لان الكسرة ثقيلة على الواو خصوصا مع ضمة ما قبلها فصار
قول الخ قلنا بالضم في الكل وهو لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة
والواو وفي لغة اخرى اعطي كسرة الواو في قول الى ما قبلها بعد
حذف حركته وانما لم يذكره لانه لازم اعطاء الحركة اليه فعلم بالالتزام
ولم يعكس لعدم الالتزام في العكس فصار قول بكسر القاف وسكون الواو

ثم صار الواو ياء لكسرة ما قبلها وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم التزاما
مما سبق اذ اعطاء حركة الواو الى ما قبلها يستلزم سكون الواو ولم يعكس
اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق قصدا الى موافقة ما ذكره صريحا فصار
قيل بهذه افصح اللغات اذ لا ثقل فيها وفي لغة اخرى تشم كسرة
ما قبل الياء ضمة او يوقع الاشمام بتذكير يشم وهذه لغة فصيحة لوجود
الخفة الا انها غير افصح لوجود الاشمام حتى يعلم ان اصل حركة ما قبلها مضموم
اي ضمة مثل المفتون بمعنى الفتنة ويريد ان ما قبلها مضموم في الاصل
وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة
والقراء فيما وقع الاشمام في غير آخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان
كما في الوقف فان الاشمام في الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف
المضموم الموصوف عليه هو ان تضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت
ان تشم في وقف نستعين تسكن النون وتضم شفتيك بعد اسكانها
من غير حركة ما وكذلك بيع مجهول باع واختير وانقيد له وكذلك قلن
وبعن اي ما اتصل به ما يسكن لامه وحذفت العين للساكنين من نحو
اختِرْنَ وانقِدْنَ له فالكسرة فيما اتصل به ما يسكن لامه فرع على لغة قيل
بالكسر الخالص والضم فيه فرع على لغة قول وبوع بالضم الخالص بمعنى يجوز فيه اي
اي في بيع واختير وانقيد له وقلن وبعن ثلث لغات كسر ما قبل الياء في
كل المطردة وضمه في كلها والاشمام في كلها ولا يجوز الاشمام في اقيم لانعدام ضمة
ما قبل الياء اذا اصله أُقْوِمَ واذ لا ضمة ولا اشمام ولا يجوز ان يقال أُقُوم
بالواو وان كان ممكنا ايضا اي كما لا يجوز الاشمام لان جواز الواو كان لانضمام
ما قبل حرف العلة في الاصل وهو ليس بموجود في اقيم لما عرفت ان اصله أُقْوِمَ
بسكون القاف وسوى في مثل قلن وبعن بين المعلوم والمجهول اما
في قلن فعلى لغة قول في المجهول اذ تقول في المعلوم قال قالا قالوا قالت
قالتا قلن بضم القاف وسكون اللام وفي المجهول على تلك اللغة قول قولا
قولوا

قولوا قولت قولتا قلن بضم القاف وسكون اللام وفي المجهول على تلك اللغة
ايضا فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول واما على لغة قيل في المجهول فلا تسوية
بينهما اذ في المجهول المعلوم قلن بضم القاف وفي المجهول قلن بكسرها واما
في بعن فعلى لغة بيع في المجهول تقول في المعلوم باع باعا باعوا باعت
باعتا بعن بكسر الباء وفي المجهول على تلك اللغة بيع بيعا بيعوا
بيعت بيعتا بعن بكسر الباء ايضا فوقع التسوية بينهما واما على
لغة بوع في المجهول فلا تسوية اذ تقول على هذه اللغة في المعلوم
بعن بكسر الباء وفي المجهول بُعن بالضم اكتفاء بالفرق التقديري
فان اصل قلن في المعلوم قولن بفتح القاف وفي المجهول قولن بضمها
وكذلك اصل بعن معلوما بَيَعْنَ بفتح الياء ومجهولا بُيِعن بضمها فالضم
فالكسر في المعلوم عارضان وفي المجهول اصليان واصل يقال
في المجهول يقول كينصر فاعل كاعلال يخاف اي بنقل حركة الواو الى
ما قبلها وقلبها الفا الباب السادس في الناقص اي المعتل اللام ويقال
للمعتل اللام ناقص لنقصانه في الآخر اما من بعض الحركات كما في
حالة الرفع نحو يرمي او من الحرف كما في حالة الجزم نحو لم يرم ويقال له
ايضا ذو الاربعة لانه يصير على اربعة احرف في الاخبار عن نفسك
نحو رميت ولا يلزم تسمية الصحيح بذي الاربعة اذ لا يجب الاطراد
في التسمية ووجه اعتبار الاخبار قد مضى في الاجوف وهو اي
الناقص لا يجيء بالاستقراء من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما
وقد علم تخصيصه بالذكر انه يجيء من الابواب الباقية نحو رمى يرمي
وغزى يغزو ورضي يرضى ورعى يرعى وذكو يذكو وتقول في
الماضي الضاير رمى الخ رميا رموا رمت رمتا رمين الخ اصله
رَمَيَ فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت
الواو الفا في قال كذلك واصل رموا رميوا فقلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما قلبت الفا كيلا يلزم اربع حركات

قلن وبعن

متواليات موجبة لزيادة الثقل اثنتان تخفيفيتان حركتها وحركة
ما قبلها واثنتان تقديريتان هما الياء لانها مركبة من كسرتين ولم
يعتبر واحركة ما بعدها اذ لا اعتبار بالحركة الطرفية لكونها في محل
التغيير وتلك حركات متواليات ليست في تلك المرتبة من الثقل ولهذا
جوزوا اضرب ولم يجوزوا اضربت وكذلك الواو فصار رماوا
فاجتمع ساكنان فحذف الالف دفعا لاجتماع الساكنين دون الواو
لانه ضمير وهو لا يحذف فصار رموا بفتح الميم وكذلك اى مثل رموا
في حذف لام الفعل بسبب الاعلال رضوا الا انه ضم الضاد فيه اى
في رضوا بعد الحذف اى حذف لام الفعل حتى يصح الواو والجمع ولا
ولا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو وهو مستثقل فان اصله رضووا
بدليل الرضوان قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار
رضيوا فاستثقلت الضمة على الياء فصار رضيوا فاجتمع ساكنان
فحذف الياء لدفعه دون الواو لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد
وسكون الواو فضم الضاد ليصح واو الجمع اذ لو لم تضم تقلب ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها او لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو فصار
رضوا واصل رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها لاجتماع الساكنين كما قلبت وحذفت
في رموا وتحذف الياء بعد القلب في رمتا اصله رميتا قلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا فحذفت الالف
وان لم يجتمع فيه ساكنان صورة لانه يجتمع فيه ساكنان تقديرا
وتمامه مر في قولا حيث قال هناك وتحذف الالف في دعتا
وان حصلت الحركة بالف الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة
بخلاف اللام في قولا ولا تعل حرف العلة في رميين لما مر في قوله
من ان حرف العلة الساكنة انما تعل اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا
اما اذا كان ما قبلها مفتوحا فلا تعل لخفة الفتحة والسكون المستقبل

يرمي

عنه لا يلزم

او ان

قوله وتحذف في رمتا هذا جواب عن
سؤال مقدر توجيه السؤال ان يقال لم حذف
الالف في تثنية رمت مع انه لم يجتمع الساكنان تقديرا
فاجاب بقوله لانه يجتمع فيه الساكنان تقديرا لان حركة التاء
عارضة لانها لاجل الالف والحركة العارضة
ليست بمعتد بها وتمام هذا البحث مر في قولا
منه

والاصل الياء في رميين لخفة الفتحة والسكون منه

يرمي اصله يرمي كيضرب فاسكن الياء لثقل الضمة عليها فصار يرمي ولا
ولا يعل الياء باسكانها في مثل يرميان لان حركته فتحة وهي خفيفة
واصل يرمون يرميون فاسكنت الياء بنقل ضمتها الى الميم بعد سلب
حركته ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار يرمون او تقول لما سكنت
الياء اجتمع ساكنان وحذفت فصار يرمون بكسر الميم وسكون الواو
ثم ابدلت كسرة الميم الى الضمة صيانة لواو الجمع وكلام المص ههنا ظ
في الاعلال الاول اذ لم يتعرض لابدال كسرة الميم الى الضمة الا انه يحتمل الثاني
ايضا بقرينة قوله في اعلال رامون ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة
وسوى لفظا بين جمع الرجال وبين جمع النساء في مثل يعفون
اى في الغيبة من الناقص الواوي تقول الرجال يعفون والنساء
يعفون اكتفاء بالفرق التقديري وذلك الواو في جمع النساء
اصلية اذ اصله يعفون بضم الفاء وسكون الواو على وزن ينصرن
والنون فيه علامة التانيث اى علامة جمع التانيث فوزنه يفعلن
وعلم من ذلك ان الواو في يفعون اذا كان جمع الرجال زائدة وعلامة
لجمع الذكور وان النون للاعراب ولذا سقط في الجزم والنصب
نحو لم يعفوا ولن يعفوا اصله يعفوون مثل ينصرون استثقلت الضمة
على الواو فاسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار
يعفون فوزنه يعفون من ثمه اى ومن اجل ان النون في جمع
النساء علامة لا تسقط في قوله تعالى الا ان يعفون اى المطلقات
ولو لم تكن لسقطت حالة النصب كما هو حال نون الاعراب
واصل ترمين للواحدة المخاطبة ترميين مثل تضربين فاسكنت
الياء لثقل الكسرة عليها ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين
دون الاخرى لكونها علامة فصار ترمين فوزنه تفعين وهو اى
ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة النساء اكتفاء بالفرق
التقديري فان اصله اذا كان جمع النساء ترمين بكسر الميم وسكون الياء

قوله بين الرجال والنساء اى لا يفرق
بين جمع المذكر الغائب وبين جمع المؤنث
الغائبة في مثل يعفون اى في جمع
الناقص الواوي لفظا لانك تقول الرجال يعفون
والنساء يعفون اكتفاء بالفرق التقديري
منه

واصل يعفون لجمع المذكر يعفوون استثقلت
الضمة على الواو فحذفت الضمة اعلاله كما مر
واصل جمع المؤنث يعفوين بضم الفاء وكسر
الواو استثقلت الكسرة من الواو لثقلها عليها
فحذفت الياء لاجتماع الساكنين فصار يعفون
فالواو فيه اصلية اى لام الفعل والنون فيه
ضمير الجمع وعلامة التانيث منه

قوله وهو مشترك في اللفظ مع جماعة النساء
اى لا فرق في اللفظ بين الواحدة المخاطبة
وبين جمع المؤنث المخاطبة اكتفاء بالفرق
التقديري منه

بمنزلة الجزم اي لان سقوط حرف العلة

مثل تضربن فوزنه تفعلين واذا دخلت انت الجازم على يرمى
تسقط انت الياء منه علامة للجزم فتقول لم يرم لان حرف
العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح ومن ثمة اي من
اجل ان الياء تسقط علامة للجزم كالحركة في الصحيح تسقط
الياء في حالة الرفع علامة للوقف في قوله تعالى والليل اذا يسر
اصله يسري سقوط الحركة له في الصحيح نحو لم يضرب وتنصب انت
الياء اذا دخلت على يرمى الناصب فتقول لن يرمى لخفة النصب
لستعمل القاب الاعراب من الجزم والرفع والنصب لان المضارع
معرب كما مر ولم تنصب انت الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها في مثل لن يخشى لان الالف لا تحتمل الحركة اي لا تحملها
كقوله ولولا الجنون الحلم عجزا لما عدم المثبون احتمالي اي
تحملي اذ لو حركت لخرجت عن اصل وصفها وهو السكون الامر منه ارم
الح اصله ارمى بسكون الياء وحذفت الياء علامة للجزم فبقي ارم
هذا المشاكلة قوله فاذا دخلت الجازم تسقط الياء علامة للجزم
والا فالوجه ان يقول للوقف او للسكون كما في بعض النسخ واصل
ارموا ارميوا كاضربوا فاسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين
كما في يرميون بلا فرق واصل ارمي بالياء للواحدة المخاطبة ارميي
كاضربي فاسكنت الياء الاصلية لاستثقال الكسرة عليها لا حاجة
الى هذا القيد اذ يعلم من قوله فاسكنت ان المراد بالياء الياء
الاصلية ولذا لم يذكره في اعلال ترميين الا انه ذكره هنا لئلا
يتردد السامع في بادي الامر من اطلاق لفظ الياء اي اليائين
سواء المسكن والمحذوف ثم حذفت تلك الياء لاجتماع
الساكنين دون الزائدة لانها ضمير وتقول بنون التاكيد
المشددة ارمين بفتح الياء ارميان ارمن بضم الميم
ارمن بكسر الميم ارميان ارميان وتقول بالخفيفة ارمين
بفتح الياء

بفتح الياء ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم الفاعل رام اصله رامي
على وزن ضارب فاسكنت الياء في حالة الرفع والجر لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين الياء
والتنوين دون التنوين لانها نون ساكنة تتبع حركة الاخر اي زماني
بعد الحركة لا كنون حسن فانها قبل الحركة فاذا صار الميم اخرا تتبع حركته
وتاتي بعدها وليست بعارضة لحرف كالحركة بل هي حرف مستقل زيدت
علامة للتمكن والعلامة لا تحذف ولا تسكن الياء في حالة النصب
بل تحرك بالفتحة على ما هو مقتضى حالة النصب لخفة النصب اي الفتحة
على الياء وانما قال النصب للمشاكلة وهذا كثير في كلامه واصل رامون
راميون على وزن ضاربون فاسكنت الياء بان حذفت حركتها
لما مر ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين دون الواو لانه علامة الرفع
ثم ضم الميم لاستدعاء صيانة الواو الضمة واذا اضفت انت التثنية
اي تثنية رام الى نفسك اي الى ياء المتكلم فقلت جواب الشرط اي فقط
قلت راميايَ في حالة الرفع اصله راميان فلما اضفته الى ياء المتكلم
اسقطت نون التثنية لانها تؤذن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن
بعد تمامها بدون المضاف اليه فلو لم تسقط النون حالة الاضافة
لاجتمع النقيضان فصار راميايَ وقلت راميَّ في حالة النصب
والجر اصله راميين بثلث الياءات فلما اضيفت الى ياء المتكلم سقطت
النون فصار راميي ثم قلت راميَّ بادغام علامة النصب والجر
اعني الياء الثانية في ياء الاضافة وهي الياء الثالثة واذا اضفت
الجمع اي جمع رام الى نفسك فقلت راميَّ بياءين في جميع الاحوال
اي في حال الرفع والنصب والجر واصله في حالة الرفع راموي اصله
رامون سقطت النون بالاضافة فصار راموي فادغم اي
وقع الادغام في راموي لانه الشان اجتمع الحرفان هما الواو والياء
من جنس واحد في العلية اي في كونهما حرفي علة وسبقت احديهما الاخرى

رامٍ راميان رامون رماة رمى رماة
رامية راميتان راميات رُوام
اصل رماة رماي قلبت الياء همزة
لوقوعها في الطرف بعد الف الزائدة
واصل رمى رُمَىٌ قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذف من
اللفظ واعطي التنوين لما قبله واصل
رماة رُمَيَة بالفتحات قلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم ضم
الراء لئلا يلتبس بمثل القناة المراد
قبل ضم فاء هذا الجمع خصايص المعتل
اللام واصل راميات راميتات
حذفت التاء الاولى لانه للتانيث
فقط والثاني له وللجمع واصل
روام روامي بغير التنوين اسكن
الياء لثقل غير الفتح عليه ثم حذف
لطول البناء واعطي لما قبله
عوضا عنه او عن حركته

بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار رامِيْيٌ فادغم الياء
الاولى في الثانية فصار رامِيّ ثم كسر الميم لتصح الياء فصار رامِيّ
واما في حالة النصب والجر فاصله رامين فلما اضيف الى ياء المتكلم
سقطت النون فصار رامِيي ثم ادغم الياء الاولى في الثانية
فصار رامِيّ المفعول مرميّ اصله مرمويٌ فادغم كما في رامي حالة
الرفع بلا فرق واذا اضفت التثنية اي تثنية مرميّ الى ياء الاضافة
فقلت مرميايّ في حالة الرفع اصله مرميان سقطت النون
بالاضافة وقلت في حالة النصب والجر مرميّيّ باربع يا‌آت اولها
منقلبة عن واو المفعول وثانيها لام الفعل وثالثها علامة النصب
والجر ورابعها ياء الاضافة واذا اضفت الجمع اي جمع مرميّ للمذكر
السالم الى ياء المتكلم فقلت مرميّيّ ايضا اي كالتثنية الآن لام الكلمة
مكسورة هنا ومفتوحة في التثنية باربع يا‌آت في كل الاحوال اي
في حالة الرفع والنصب والجر اما في حالة الرفع فاصله مرميون فلما
اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون صار مرميويّ فاعل كما في راموي
فكسرت الياء الاصلية لصيانة الياء المقلوبة واما في حالتي النصب
والجر فاصله مرميين فضا بعد الاضافة الى ياء المتكلم مرمييّ فادغمت
الياء الثالثة في الرابعة فصار مرمييّ بكسر الثانية المدغم فيها
الموضع مَرْمًى بفتح الميمين اصله مرمَيٌ قلبت الياء الفا وحذفت
لالتقاء الساكنين الياء والتنوين الاصل فيه اي في مرمى ان
يأتي على وزن مفعِل بكسر العين لانه من يفعِل بالكسر الا انهم قد
فروا عن توالي الكسرات ففتحوا العين كما مر في فصل اسم المكان
الآلة مِرْمًى بكسر الميم الاولى وفتح الثانية فاصله مِرْمَيٌ فاعل مثل مَرمًى
المجهول رُمِيَ يُرْمَى مثل ضُرِبَ يُضْرَبُ الى آخرها ولم يعل رمي بسلب
حركة الياء لخفة الفتحة عليها كما في يرميان واصل يُرْمَى يُرْمَيُ كيُضْرَبُ
فقلبت الياء الفا كما قلبت في رَمَى معلوما وحكم الناقص الواوي

نحو

لان اصله مرميين بفتح الياء الاولى
وتشديدها وسكون الياء الثانية
ففيه ثلث يا‌آت فلما اضيف
الى ياء المتكلم صارت اربعة
وحذفت نون التثنية ثم ادغم
ما قبل ياء الاضافة التي هي علامة
في ياء الاضافة فصار مرمييّ
مفتوحتين مشددتين
قلاح

[illegible]

نحو غزا يغزو كحكم الناقص اليائي مثل رمى يرمي في كل الاحوال
التي ذكرت في اليائي الا في هذا الحكم وهو انهم يبدلون
الواو ياء في نحو اغزيت اصله اغزوت تبعا ليغزي اصله
يغزو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما عرفوا وائل
باب الاجوف وانما اخر الواوي عن اليائي مع ان الاصل تقديم
الواوي لقوة الواو لان الواوي لا يجيء اول الدعائم واليائي
يجيء منه وليتفرع عليه بحث الابدال بمناسبة ابدال الواو ياء ولذا
قال مع ان الياء من حروف الابدال الابدال جعل حرف مكان حرف
غيره لا للادغام فخرج بقوله مكان حرف تعويض همزة ابن واسم
وبقوله غيره ردّوا واب واخ في النسبة وبقوله لا للادغام
جعل الطاء مكان تاء افتعل لارادة الادغام وحروفها اي
حروف الابدال وتانيث الضمير باعتبار المعنى بقرينة اضافة الحروف
اليها اذ المصدر يتناول الكثير ويمكن ان يقرء الابدال بفتح الهمزة
جمع بدل واضافة الحروف اليها بيانية التي هي المبدلات كما في قوله
وحروفها صَطَضَطَ خفق عند الزمخشري والمصحح عشر
وهي جمعه استنجده يوم صال زط ومعنى استنجده استعان به
وزط اسم قبيلة صال اي حمل من الحمل وما قيل ان حروفها عند الزمخشري
ثلثة عشر وهي جمعه استنجده يوم صال طال خلاف ما صرح به في المفصل
حيث قال فيه وحروفه حروف الزيادة وهي الطاء والدال والميم
والصاد والزاء وجمعها قولك استنجده يوم صال زط الى هذا
عبارته بمتنها في الكتب المصححة الحاضرة مع انه ذكر الصاد والزاء
في التفصيل ايضا نعم من الناس من يقول انها ثلثة عشر يجمعها قولك
استنجده يوم طال بل منهم من يقول انها احد عشر ثمانية من
الحروف الزيادة هي غير السين واللام وثلثة من غيرها وهي الجيم
والطاء والدال وعند ابن الحاجب اربعة عشر يجمعها قولك

اعلم ان الابدال يقع في الانواع الثلثة
اي في الاسم نحو اجوه اصله وجوه
والفعل نحو هراق اصله اراق
والحرف نحو الا فعلت اصله
ان لا فعلت عبد

انصت يوم جذ طاه زل انصت اى سكت ويوم ظرفه وجذ مبتداء
مضاف الى طاه يسولهم رجل وزل من الذل الخ خبر المبتداء والظرف مضاف
الى الجملة اى سكت في هذا اليوم واعترض على من عد السين من
حروف الابدال منهم الزمخشري والمص ثم قال ولو اودرا استمع
ورداذكر واظلم يعني ان المراد ما لا يكون للادغام والا لورد اذكر
واظلم اصلهما اذتكر واظتلم فان الذال والظاء ليسا من حروف
الابدال اتفاقا ولعل الزمخشري والمص نظرا الى الوقوع في الجملة
حيث حكى المبرد عن بعض العرب انه يقول استخذ فلان ارضا
يريد اتخذ فيبدل من احدى التائين سينا ولا شك ان هذا الابدال
ليس للادغام مع ان المص قد ظفر بنص من سيبويه في استخذ كما
يجئ ان شاء الله تعالى ثم شرع في بيان اى حرف من الحروف المذكورة
من اى حرف يبدل مراعيا في ذلك ترتيب الحروف المذكورة فقال
الهمزة منها ابدلت وجوبا اى ابدالا واجبا لا يجوز غيره مطردا
غير موقوف على السماع في آحاده اى قياسا من الالف في نحو صحراء
اى فيما فيه الالف الممدودة لان همزتها الف في الاصل كالف سكرى
لان الالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها
الف لزيادة المد فذلك لانها للزومها صارت ككلام الفعل فجاز
زيادة الالف قبلها كما في كتاب فاجتمع الفان فلو حذفت
احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل ثم جعلت
الف التانيث همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة دفعا للالتقاء
الساكنين دون الزائدة لزيادة المد لتبقى على مدتها ولا يعود
الممدود مقصورا وانما قلبت همزة ولم تقلب واوا او ياء مع ان
مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر لانه لو قلبت الى احدهما
لاحتيج الى قلبها همزة كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا فيهما
ح فيضيع العمل فقصر المسافة ومن ثم اى ومن اجل ان همزة صحراء

والمراد بالوجوب لا يجوز غيره ومن
الجواز ما يجوز الابدال والترك
على الاصل ومن المطرد ما يجوز
ما لا يوجد التخلف في مادة عم

الف

الف في الاصل وليست باصلية لا يجوز جعلها اى همزة صحراء همزة اى
ابقاؤها همزة في نحو صحارى بفتح الراء جمع صحراء فاذا اردت ان تجمعها
ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما تكسر ما بعد الف الجمع
في مثل مصابيح ومساجد وجعافر فينقلب الالف التي بعد الراء ياء للكسرة
التي قبلها وينقلب الالف التانيث ايضا ياء لاستدعاء الياء ويدغم
احدى اليائين في الاخرى فصار صحاريّ بياء مشددة ثم حذفوا
الياء المدغمة للتخفيف كما في سيّد وابدلوا من الياء الباقية الفا
للتخفيف في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار صحارى يعني لو كانت
همزة صحراء في الاصل همزة لجاز صحاريء بالهمزة بعد الياء في
صورة ما اى في صورة من الصور من هذا النحو على مثال هجاريع
مع انه لم يجز كما يجوز جعل الهمزة في خطيئة اذ يجوز خطيئة بالهمزة ايضا فظهر
ان همزة صحراء ليست اصلية وابدلت الهمزة ايضا من الواو التي هي الفاء
وجوبا مطردا في نحو اواصل اى فيما اجتمع فيه واوان متحركان في
اول كلمة واواصل جمع واصلة اصله وواصل الواو الاولى هي الفاء
والثانية المنقلبة من الف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير في
ضوارب ولم يحذف احدهما للالتباس ولم يقلب ياء لئلا يقع علوي
اى الف بين سفليين الياء والكسر وانما وجب قلب الواو فرارا
عن اجتماع الواوات عند العطف مع ان الواوين اذا تحركتا
احس فيهما من الاستثقال ما يوجب ابداله ومن الواو التي هي عين مكسورة
قلبت الفا في نحو قائل اى في اسم الفاعل من الاجوف الواوي اصله قاول كما مر
في باب الاجوف في بحث اسم الفاعل من ان همزته مبدلة وجوبا من الف
المبدلة من الواو والعين لعلة مرت هناك ومن الواو التي هي عين
مضمومة في نحو ادؤر اى في جمع القلة من الاسم الثلاثي الاجوف الواوي
الذي واحده على وزن الفعل الادؤر جمع قلة للدار اصله ادور وقلبت
الواو همزة لثقل الضمة على الواو وفي الجمع الثقيل مع كون واحده على وزن

جمع قلة لدار وجمع كثرته ديار
اصله ادور بالواو المضمومة
قلبت الواو همزة لثقل الضمة
على الواو فصار ادؤر
عبد الرحيم

الفعل الثقيل وانما لم يبدلوا هذا الثقيل بنقل حركة الواو الى ما قبلها لئلا يلتبس
بمتكلم المضارع كما في أَدْؤُرٍ جمع دُورٍ كما مرّ وانما قلت مع كون واحده
على وزن الفعل احترازا عن أَدْؤُرٍ جمع دُورٍ فانه لم يجز قلبها همزة
لان خفة اللام قاومت ثقلة الحركة واما الذي واحده على وزن
الفعل فهو ثقيل بسبب كون واحده على وزن الثقيل الذي هو
الفعل فوجب ان تثقل الحركة عن الواو والزمخشري عدّ أَدْؤُرٍ
من الجايز ولعله نظر الى الخفة التي حصلت بسبب سكون ما قبله
وبسبب كون وسط واحده وان كان بعد الاعلال ومن الواو التي
هي لام في نحو كساءٍ اي في اسم معرب آخره واو وقبله الف اصله كساوٌ
وانما قلبت الواو همزة في هذا النحو لوقوع الحركات المختلفة على
الواو على تقدير عدم القلب ثم ان المص راعى ترتيب حروف الكلمة
حيث قدم الواو الاصل على قائل وقدم قائلا على كساء وعكس الزمخشري
وابن الحاجب نظرا الى ان التغيير بالآخر اولى وابدلت الهمزة ايضا
من الياء وجوبا مطردا نحو بائع اي في اسم الفاعل من الاجوف اليائي
كما اي كالابدال الذي مر في قائل واعلم ان الهمزة في قائل وبائع و
كساء وان كانت مقلوبة من الالف كما ذكره في الاجوف الا
ان تلك الالف لما كانت مقلوبة من الواو والياء جعلها
مقلوبة منهما ههنا قصرا للمسافة كما صرح صاحب المغرب بهذا
التعليل حيث قال لان الهمزة انما ابدلت من الالف المبدلة من
الواو والياء او اشار الى المذهبين فان بعض النحويين يزعم
ان الهمزة منقلبة عن الالف التي هي بدل من الواو والياء في
قائل وبائع وكساء وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو
والياء او كلاهما بغير واسطة فاشار هنا الى المذهب الاخير اذ المتبادر
من عبارته هنا ابدالها من نفس الواو والياء واشار في
الاجوف الى المذهب الاول حيث قال فقلبت الواو والياء الفا ثم جعل

همزة

همزة وابدلت الهمزة جوازا اي ابدل ابدالا يصح ان يترك بان يبقى
الهمزة على اصلها مطردا عن الواو المضمومة نحو اجوه اصله وجوه
جمع وجه لثقل الضمة على الواو ولم يجب لعدم كون واحده على وزن
الفعل وابدلت جوازا غير مطرد من الواو الغير المضمومة مكسورة نحو
إِشَاح لثقل الكسرة على الواو اصله وِشاح ومفتوحة نحو أَحَد أَحَد
في الحديث لثقل الحركة على الواو ولم يذكره اكتفاء بذكره في الباء اصله
وَحَد وَحَد روي ان سعد بن ابي وقاص كان يشير باصبعيه فقال
النبي عم أَحِّد أَحِّد اشر باصبع واحدة وابدلت من الياء جوازا
غير مطرد نحو قطع الله أَدِيه اصله يديه لثقل الحركة على الياء
وابدلت من الهاء جوازا غير مطرد نحو أَلْ فَعَلْتَ والا فعلت اصلها
هل وهلا وان كان في بعض الصور لازما نحو ماء اصله ماه الا انه
غلب صور الجواز عليه فعده من الجواز حيث سكت عن التقييد ولم
يفصله الى جايز ولازم او نقول المراد بالواجب ما له سبب موجب
وبالجايز ما ليس له سبب موجب فليس لقلب الهاء همزة سبب موجب
بل هو على خلاف القياس فيكون من الجايز فاللزوم لا ينافي الجواز
وهذا انت ذلقلته ومن ثمه اي ومن اجل ان اصله ماه يجي جمعه مياه
وتصغيره مُوَيه فانهما يردان الشي الى اصله وانما تعرض لبيان
اصله واثباته تنبيها على ان الابدال هنا لازم واخراجه عن حكم سوابقه
مما دخل في حكم الجواز ولذلك لا يقال ماه على الاصل وابدلت من الالف
جوازا غير مطرد في قوله هيجت شوق المشتاق بكسر الهمزة
اصله المشتاق اسم فاعل فلما زال المانع من الحركة عاد الى اصله وهي
الكسرة وهذا ايضا شاذ لانه يزيد ثقلا صدره يا دار مَيّ بدكاديك
البرق صبرا فقد هيجت شوق المشتاق الدكاديك جمع دكداك
وهو الرمل المتراكم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي ارض غليظة
فيها حجارت ورمل صبرا اي اعطي صبرا هيجت حركت وذدت يريد

بالمشتاق نفسه ونحو قراءة من قرا وهو ايوب السختياني ولا الضألين
وقراءة عمرو بن عبيد ولا جأنّ بفتح الهمزة فيهما اذ لا مقتضى للعدول عن
الفتح التخفيف اصله الضالين بالالف لانه اسم فاعل وانما اخر الابدال
من الالف عن الابدال من الهاء مع ان المناسب ان يقدم الابدال
من الالف عليه لئلا يقع الفصل بينها وبين اختيها نظرا الى ان الابدال
من الهاء لازم في ماء كما ذكرنا والابدال من الالف في المشتاق غير
لازم ولازم الابدال في بابه مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم
ان يقدم الابدال من الهاء على الابدال عن الواو والياء اذ الابدال
فيهما غير لازم قلت الابدال فيهما وان كان غير لازم الا انه ليس بشاذ
اذ الحركة مطلقا عليهما ثقيلة بخلاف الابدال من الهاء فانه شاذ كالابدال
من الالف في نحو المشتاق اذ لا تخفيف فيهما بل فيهما ثقيلة وانما
جعل ابدال الهمزة من الالف من غير المطرد وان كان اصحاب هذه
اللغة طردوه جدا في الهرب عن التقاء الساكنين وان كونه
في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطردا نظرا الى عدم اطراده في جميع
اللغات وابدلت من العين جوازا غير مطرد نحو اباب بحر ضاحك
زهوق اصله عباب وهذا الابدال شاذ لكونه في غاية القلة
ولذا اخره والعباب ارتفاع الماء وضحك البحر كناية عن امتلاء
الماء وتموجه وزهوق اي عميق قوله لاتحاد مخرجهن اي الهمزة والهاء
والالف والعين وهو الحلق تعليل لابدال الهمزة عن الهاء والالف
والعين والسين منها ابدلت جوازا غير مطرد من التاء نحو استخذ
اصله اتخذ عند سيبويه على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما ابدلت
التاء الاولى سينا ومن انكر كون السين من حروف الابدال انكر
كون اصل استخذ اتخذ بل يقول انه استفعل من تخذ يتخذ كما تقرر هنا
في المهموسة التاء منها ابدلت من الواو التي هي فاء جوازا غير مطرد
نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء والميم والعلامة تقول تخمة بتسكين الخاء

اصلها

اصلها وخمة لانه من الوخامة بمعنى الثقلة ابدلت التاء من الواو فصار
تخمة ومن الواو التي هي لام نحو اخت اصله اخو بالتحريك كاخ فان
اصله ايضا اخو بالتحريك حذفت اللام منهما على غير القياس لكثرة استعمالهما
وهو الواو لانك تقول في التثنية اخوان ولم يعوض عنه للمذكر وعوض
للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولان التعويض فرع
كالمؤنث وخص التاء للتعويض لمجيئه للتأنيث وضم الهمزة في اخت
دون اخ لاجل التاء التي تثبت في الوصل والوقف كالاسم الثلاثي
وكان الضم جعل دليلا على ان التاء عوض من الواو ولاجل ان التاء
ثابتة في الوصل والوقف وانها بمنزلة الحرف الاصلي وان الاسم بها كالثلاثي
قيل في تثنيته اختان بالتاء دون اخوان بالواو وان كان التثنية
ترد على الاصل واما الاخ فلما لم يعوض عن الواو فيه شيء فكانه لم يكن
فيه واو من الاصل وانه ثنائي فلم يحتج فيه الى دليل لقرب مخرجهما وابدلت
التاء من الياء جوازا غير مطرد نحو ثنتان اصله ثنيان في عدد
المؤنثين لانه من ثنيت واسنتوا بفتح الهمزة من باب الافعال
اي اجدبوا اصله اسنيوا بالياء واصل اسنيوا اسنووا بالواو بدليل سنوات
ابدلت الياء من الواو فصار اسنيوا ثم ابدلت التاء من الياء فصار
اسنتوا وانما قلنا ان التاء ابدلت من الياء دون الواو لان
حكم الواو الرابعة قلبها ياء حتى لا يقع الحركة على الياء الضعيف وابدلت
التاء من السين جوازا غير مطرد نحو ست اصله سدس كما هو في
المضاعف ونحو يا قاتل الله بني السعلات عمرو بن يربوع شرار
النات غير اعفاء ولا اكيات والاصل الناس ولا اكياس
جمع كيس والمنادى محذوف اي يا قوم السعلات النساء
الصخابات الخبيثات وعمرو بدل من بني وشرار النات صفة
عمرو وعمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شرير واعفاء جمع عفيف
يريد يا قوم قاتل الله هؤلاء الجماعة فانهم شرار الناس وغير اعفاء

وغير الكلس وذكر في الضرام من حكايات العرب ان عمرو بن يربوع
تزوج سعلاة وهي انثى اخبث الجن وولدت له اولادا ثم ابقت
منه ثم تناسل الاولاد فصار عمرو بن يربوع اسم قبيلة فعلى هذا السعلا
جمع سعلات بمعنى القول وابدلت التاء جوازا غير مطرد من الصاد نحو
لصت اصله لص بالتشديد لقربهما اى التاء والسين والصاد
في المهموسية وابدلت التاء من الباء جوازا غير مطرد نحو الثعالت
اصله الثعالب لكثرة استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال وهي الناقة
السريعة واما الذعالب فجمع ذعلوب بضم الذال وهي قطعة
الخرقة النون منها ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو صنعاني
اصله صنعاوي فكانهم قالوا صنعاوي كصحراوي ثم ابدلوا من
الواو النون وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء والاول هو
الاصح اذ لا مقاربة بين الهمزة والنون بخلاف الواو والنون وصنعاء
ممدودة قصبة باليمن لقرب النون من حروف العلة وابدلت
النون من اللام على الضعف لمخالفة استعمال الفصحاء نحو لعن اصله
لعل لكثرة استعماله وقيل انهما لغتان لقلة التصرف في الحروف لقربهما
في المجهورية وفي المخرج ايضا ولذلك يدغم فيه الجيم منها ابدلت جوازا
غير مطرد من الياء المشددة في الوقف لاشتراك الجيم والياء في
المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في صفة الجهر قال
ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج اصله
فقيمي وفقيم اسم قبيلة فقلت من ايهم فقال مرج بتشديد الراء اصله
مري وقد يجري الوصل مجرى الوقف نحو ابو علج اصله ابو علي في
قوله خالي عويف وابو علج المطعمان الشحم بالعشج وبالغداة
كتل البرنج يقلع بالود وبالصيصج الاصل بالعشي والبرني
والصيصي البرني اجود التمر والصيصي القرن والكتل بضم
الكاف وفتح التاء المجتمع الود الوتد ادغم التاء في الدال حتى

لايقع

لايقع الحركات المختلفة على الياء الضعيف وابدلت الجيم جوازا غير مطرد
من الياء الغير المشددة حملا على المشددة وانما قال حملا على المشددة
لان ابدال الجيم من الياء المشددة كثير شايع في استعمال الفصحاء سواء كانت
متطرفة في الوقف كفقيمج او في الوصل كابي علج او غير متطرفة كاجل بمعنى
ايل وسواء كان في النثر كمثال الاول او في الشعر كمثال الثاني والثالث
في قوله كان في اذنابهن الشول من عبس الصيف قرون الاجل الشول
جمع شائل وهو المرتفع والعبس بالتحريك ما يتعلق باذناب الابل من ابوالها
وابعارها فيجف عليها في الصيف والاجل اصل الايل وهو الوعل شبه
البعرات الملتصقة باذناب الابل في الصيف بقرون الايل واما ابدال
الجيم من الياء المخففة فلا يحفظ ذلك الا في الشعر ولذلك قيل ان هذا
الابدال حسن بشروط ثلثة تشديد الياء والوقف والشعر وان اختل احدها
فهو قليل نحو لاهم ان كنت قبلت حجتج اى حجتي فلا يزال شاحج
ياتيك بج اى بي اقمر نهات ينزي وفرتج اى وفرتي لاهم بمعنى
اللهم الشاحج الحمار اقمر اى ابيض نهات اى صوات ينزي اى
يحرك الوفرة الشعر الى شحمة الاذن فلا يزال دعاء يقول ان قبلت
حجتي فوفقني لان آتي بيتك للحج مرارا كثيرة راكبا على حمار ذي قوة يحرك
حتى يتحرك شعر راسي الدال ابدلت من التاء جوازا غير مطرد نحو فزد
اصله فزت اى ظفرت واجدمعوا اصله اجتمعوا لقرب مخرجهما
الهاء ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد نحو هرقت اصله ارقت
لقرب مخرجهما وابدلت من الالف جوازا غير مطرد نحو حيهله اصله حيهلا
بالالف دون الهاء وانه اصله انا بالالف دون الهاء لانهما انما زيدا
للوقف والاكثر في الاستعمال الوقف على حيهلا وانا بالالف دون الهاء
فظهر ان الاصل فيهما الالف وابدلت الهاء من الياء جوازا غير مطرد
في هذه امة الله اصله هذي لانه ثبت ان الياء للتانيث في نائب
تضربين واضربي ولهذا عد كثير من النحاة الياء من علامة التانيث

وانما ابدلت الهاء من الالف والياء لمناسبتها اى الهاء بحروف العلة
فى الخفاء ومن ثمة اى ومن اجل خفاء الهاء لا يمتنع الامالة وهى ان تنحو
بفتحة ما قبل الالف نحو الكسرة فى مثل يضربها وتمتنع فى اكلت عنبا واعلم
ان سبب جواز الامالة قصد المناسبة لكسرة ما قبل الالف وبعدها والكسرة
انما تؤثر فى الامالة اذا تقدمت على الالف بحرف كعمادا وبحرفين او
اولهما ساكن كشملال اما اذا تقدمت عليها بحرفين متحركين او اكثر
مثل اكلت عنبا وقبلت قتبا فلا تؤثر واما قولهم يريدان ينزعها
ويضربها وهو عندها وله درهمان فسوغه وان كان شاذا ان الهاء
خفيفة فلا يعتد بها فكانه لم يفصل بين الالف والكسرة باكثر
من حرف بخلاف اكلت عنبا فان الباء ليست بخفيفة وابدلت
الهاء فى الوقف من التاء وجوبا مطردا فى مثل طلحة اى فى الاسم
المفرد الذى فى آخره تاء التانيث لا فى الوصل للفرق بينها وبين التاء
التى فى الفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه فى ضربت لالتبس
بضمير المفعول الياء ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو مفيتيح تصغير
مفتاح ومفاتيح جمعه اى فيما وقع الالف بعد كسرة وابدلت الياء
من الواو وجوبا مطردا نحو ميقات اى فيما اذا كان الواو ساكن وما
قبلها مكسورا وقوله لكسرة ما قبلها اى الواو والياء وسكونها واستدعاء
الكسرة الياء تعليل لابدال الياء من الالف والواو جميعا وابدلت الياء
من الهمزة جوازا مطردا نحو ذيب اصله ذئب اى فيما يكون الهمزة
ساكنة وما قبلها مكسورا للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها وقد
مر فى المهموز ولذا لم يذكره وابدلت جوازا غير مطرد من احد حرفى
التضعيف نحو تقضى البازى فى قول العجاج اذا الكرام ابتدروا الباع
بدر تقضى البازى كسر ابصر خربان فضاء فانكدر اصله تقضض
فاستثقلوا ثلث ضادات فابدلوا من احديهن ياء كما مر فى
المضاعف قال الجوهرى لم يستعملوا القض من تفعل الا مبدلا قوله

ابتدروا

ابتدروا اى عجلوا الباع قدر مد اليدين وربما يعبر بالباع عن
الشرف والكرم وهو المراد هنا بدر اى اسرع وتقضى بكسر الضاد
ونصب الياء مصدر من التفعل اصله تقضض ابدلت الياء من الضاد
لما ذكر وخصت الاخيرة بالابدال لان الثقل انما نشا منها وانما خصت
الياء لان الاصل فى الابدال حروف العلة لكثرة دورها والواو ثقيل
بالنسبة الى الالف والياء وقد يكون ما قبل المبدل منه مكسورا كما فى
تصدية فيمن جعلها من صددت و قد يكون مضموما كما فى تقضى
البازى فلا يصلح الالف للابدال ح فتعين الياء ولانها لام
الفعل وهو المحل للتغيير وكسرت الضاد المضمومة لاجل الياء كما فى
التمنى والترجى وانتصابه على انه مفعول مطلق لبدر اى اسرع ذلك
الممدوح الى الشرف اسراعا مثل اسراع البازى عند نزوله من الهواء
على الصيد كاسرا جناحيه قوله ابصر بدل من كسر او حال بتقدير قد الخربان
جمع خرب بفتحتين وهو ذكر الحبارى انكدر نزل وابدلت الياء من النون
جوازا غير مطرد نحو اناسى اصله اناسين لانه جمع انسان ودينار
اصله دنار بالتشديد فابدلت النون فيهما ياء لقرب الياء من النون
فى الغنة والمد وكسرة ما قبلها ثم ادغمت الياء وابدلت الياء من
العين جوازا غير مطرد نحو ضفادى بسكون الياء لانه حكاية من قوله
ومنهل ليس له حوازق ولضفادى جمه نقانق المنهل المورد
والمشرب الحوازق جمع حازق وهى الجوانب الجم ما اجتمع من ماء البئر
النقانق جمع نقنقة وهى صوت الضفدع المعنى رب مشرب ماء
ليس له جوانب تمنع الواردة اليه بل كلها سهلة لمن يرده ولضفادع
مائه المجتمع اصوات باضافة الضفادى الى الجم والجم الضمير المنهل اصله
ضفادع جمع ضفدع بكسر الضاد والدال وسكون الفاء لثقل العين
لانه من حروف الحلق وهى ثقيلة وكسرة ما قبلها المستدعية للياء
وابدلت الياء من التاء جوازا غير مطرد نحو وايتصلت بالواو

بالواو العاطفة في قوله قام بها ينشد كل منشد وايتصلت بمثل ضوء
الفرقد الفرقد كوكب لان اصله اى اصل التاء في ايتصلت واو
وما قبله مكسور اذ اصله اوتصلت من الوصل قلبت الواو تاء على القياس
لان فاء الافتعال اذا كان واوا قلبت الواو تاء لما مر في المضاعف
وهذه اللغة بني تميم ثم ابدل الشاعر الياء من التاء وان لم يكن بينهما
مناسبة حاصلة الا ان التاء لما ابدلت من الواو وبين الياء والواو
مناسبة فكان كان المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فابدلها
منها واما اهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار ما قبلها ويتركون
الياء على حالها فان زالت كسرة ما قبلها كما في واولقد لا يقلبون الواو
ياء لعدم علة القلب ح ولهذا حمل الزمخشري والمص قول الشاعر
وايتصلت على ان الياء بدل من التاء في اتصلت ولم يجعلها بدلا
من الواو على لغة اهل الحجاز وما وقع في النسخ من ايتصلت بدون
الواو فخطاء كانه وقع من الكاتب اذ لو كان بدون الواو يكون ما قبله
مكسورا فيحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو على لغة اهل الحجاز
فلا يتعين لان يكون مثالا لابدال الياء من التاء واما اذا كان
مع الواو فح لا يكون ما قبله مكسورا فلا يحتمل ان يكون الياء مبدلة
من الواو على تلك اللغة فتعين ان يكون مثالا لابدال الياء من
قال ابن الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونها احد حرفي التضعيف
وابدلت الياء من الثاء جوازا غير مطرد نحو الثعالي في قوله كان
رحلي على شغواء حادرة ظمياء قد بل من طل خوافيها لها اشارير من
لحم متمرة من الثعالي ووخز من ارانيها الشغواء العقاب الحادرة
المكتنزة الصلبة شبه راحلته في سرعتها بعقاب وظمياء معناها
اما تضرب الى السواد او عطشى الى دم الصيد والطل مطر ضعيف والخوافي
ريش جناحها واذا بلها الطل اسرعت والضمير في لها للعقاب
اى لها في وكرها اشارير جمع اشرارة براثين غير مجتمعين وهي قطعة
من

من القديد متمرة مقطعة والوخز الشيء القليل يعني انها تصيد لفرخها الثعالب
والارانب اصلي الثعالي والاراني الثعالب والارانب وابدلت الياء
من السين جوازا غير مطرد نحو السادي في قوله اذا ما عد اربعة فسال فزوجك
خامس وابوك سادي اصله سادس الفسال جمع فسل بفتح الفاء
وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعني اذا عد اربعة من رذال
القوم فزوجك خامسها وابوك سادسها وابدلت جوازا غير مطرد
من الثاء نحو الثالي في قوله قد مر يومان وهذا الثالي انت بالهجران
لا تبالي اصله الثالث يعني مضى يومان وهذا هو اليوم ثالث وانت
لا تبالي ولا تكترث بالفراق لكسرة ما قبلهن اى الياء والسين والثاء
الواو وابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو ضوارب اى فيما وقع
الالف قبل الف التكسير جمع ضاربة فلما زيد الالف الف اسم الفاعل التكسير
اجتمع الفان فابدلت الواو من الاولى لقربها في العلية واجتماع الساكنين
وعدم امكان حذف احدهما للالتباس بالواو كما مر في اواصل وابدلت
الواو من الياء وجوبا مطردا نحو موقن اى اذا كانت الياء ساكنة
وما قبلها مضموم اصله ميقن لضمة ما قبلها واستدعاء الضمة الواو
ولم يوجد قوله وجوبا مطردا هنا في اكثر النسخ مع وجوب ذكره ولعله
سقط سهوا من كاتب فانتشر نسخة ذلك الكاتب وابدلت الواو
من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم اى فيما كان الهمزة ساكنة وما قبلها
مضموما اصله لؤم لما مر من ان عريكة ان كن لينة وما قبلها ممتنع
الميم ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو فم اى ابدلت الميم من الواو في
فم وحده اذ لم يقع في كلامهم مثله فيلحقوه به وليس مثله الآذ ودال لم
يقع الاضافة فاستغنى عن ابدال الواو ميما واصل فم فوه بدليل افواه
حذفت الهاء منه على غير القياس لخفائها وكثرة استعمالها ثم قلبت
الواو ميما لاتحاد مخرجهما الكلي ولقرب مخرجهما الجزئي فكانهما متحدان
مخرجا جزئيا لانه لو لم تقلب ميما وجب ان تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
اى الواو

وان يحذف الالف لالتقاء الساكنين التنوين والالف فيلزم ان يصير
الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود فى كلامهم وانما عده من
الحاجز حيث سكت عن التقييد مع انه لازم لان لزوم قلب الواو مما انما
حصل من حذف الهاء وليس لحذفه سبب موجب بل هو على خلاف
القياس لكثرة الاستعمال فيكون جايزا لا واجبا والميم ابدلت ايضا
من اللام جوازا غير مطرد اى من لام التعريف نحو قوله عليه السلام ليس من
امبر امصيام فى امسفر بدليل كثرة استعمال اللام فى التعريف اى ليس من
البر الصيام فى السفر اذا تضرر الصيام لقربهما اى لمناسبة الميم واللام
فى المجهورية وابدلت الميم من النون الساكنة جوازا غير مطرد
نحو عمبر اصله عنبر وقدم البحث عنه فى آخر فصل الماضى وابدلت
الميم من النون المتحركة جوازا غير مطرد نحو البنام فى قوله يا هال ذات
المنطق التمتام وكفك المخضب البنام اصله البنان يا هال منادى
مرخم اصله يا هالة اسم امراة التمتام الذى يكثر التاء فى كلامه والواو
فى وكفك للقسم على سبيل الاستعطاف وليس بقسم على الحقيقة
المخضب من الخضاب صفة كفك والمضاف الى البنام البنان
اطراف الاصابع وقوله لقربهما اى الميم والنون فى المجهورية تعليل
لابدال الميم من النون الساكنة والمتحركة معا وابدلت الميم من الباء
جوازا غير مطرد نحو قولهم ما زلت راتما على هذا اى راتبا يعنى ثابتا
لاتحاد مخرجهما واتحادهما فى المجهورية الصاد منها ابدلت جوازا غير
غير مطرد من السين نحو اصبغ اصله اسبغ اى اتم لقرب مخرجهما واتحادهما
فى الصفير الالف ابدلت من اختيها اى الواو والياء وجوبا مطردا نحو
قال وباع اى فيما اذا تحركتا وانفتح ما قبلها اصلهما قول وبيع
كما مر وابدلت الالف من الهمزة جوازا مطردا نحو راس اى فيما اذا
كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا اصله رأس كما مر فى المهموز ان الهمزة
اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا جعلت الهمزة الفا للين عريكة

الساكن

لقرب مخرجهما فصار تاما

بالمربع سان

الساكن واستدعاء ما قبلها اللام ابدلت من النون جوازا غير مطرد نحو اصيلال
فى قوله وقفت بها اصيلالا اسائلها عيت جوابا وما بالربع من احد المعنى
وقفت بدار الحبيبة ~~تصغير اصلان وهو~~ احيانا وبالتها عن الحبيبة
فعجزت عن الجواب وما بها احد يجيبنى اصله اصيلان تصغير اصلان وهو
جمع اصيل كبعير وبعران والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب صغر
اصلان فقيل اصيلان ثم ابدل من النون لام فقيل اصيلال وابدلت
من الضاد ايضا جوازا غير مطرد نحو الطجع فى قوله لما راى ان لا دعة
ولا شبع مال الى ارطاة فالطجع راى الذئب والدعة سعة العيش
الحففا الرمل المجتمع اصله اضطجع لاتحادهما اى اللام والنون والضاد
فى المجهورية الزاء ابدلت من السين جوازا غير مطرد نحو يزدل اصله يسدل
بضم العين والسدل الارخاء لاتحاد مخرجهما وقربهما فى الهمس ولما كان
السين حرفا مهموسا والدال حرفا مجهورا وكره الخروج من حرف الى
حرف ينافيه قربوا احدهما من الآخر بان ابدلوا من السين زاء لانها
من مخرجها واختها فى الصفير ويوافق الدال فى الجهر فتجانس الصوتان
وابدلت من الصاد ايضا جوازا غير مطرد نحو قول الحاتم الطائى حين اسر
فى عنزة فامر ام المنزل ان يفصد ناقة لها فقام حاتم الى الناقة
فنحرها فلاموه على ذلك هكذا فزدى انه اى هكذا فصدى الكرام اصله
فصدى وانا تاكيد لياء الاضافة والهاء فيه للوقف لقرب مخرجهما
واتحادهما فى الصفير ولم يذكره فى ابدال الصاد من السين الطاء ابدلت
من التاء وجوبا مطردا فى باب افتعل نحو اصطبر اصله اصتبر اى فيما
كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية المطبقة وجوازا غير مطرد
فى فحصط اصله فحصت من باب فتح بمعنى فتشت اى فيما كان قبل تاء الضمير
من الحروف المستعلية المطبقة تشبيها لتاء الضمير بتاء الافتعال فى انها جزء
من الفعل ولهذا قال سيبويه واعرب اللغتين واجودهما ان لا تقلب
لان هذا الضمير ليس كتاء الافتعال فى اللزوم لقرب مخرجهما والموضع الذى

وكانت عادة عرب الجاهلية اذا انزل بهم
ضيف ولم يكن عندهم طعام قصدوا
جملا فصبوا الدم على النار ليتجمد
وتصير كالكبد المشوى ثم اطعموا
الضيف وقالوا لم يحرم من
فزد له المعنى كل ضيف
اطعم مثل هذا الطعام
لم يجعل محروما
منه

لم يقيد الابدال فيه بالوجوب المطرد والجواز المطرد فوالم الصور المذكورة بيان
الموضع الذى لم يقيد اى من ابدال الحرف بحرف منذ شرع فى بحث الابدال
يكون الابدال فى هذا الموضع الغير المقيد جائزا غير مطرد كما قدرناه نحن
فى موضع موضع الباب الرابع فى اللفيف يقال له لفيف للف اجتماع
حرفى العلة فيه يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيف فيفهم تعريفه
من وجه تسمية وهو على ضربين احدهما مفروق وهو ما فرق بين حرفى
العلة بغير حرف العلة وثانيهما مقرون وهو ما قرن بين حرفى العلة
بان لا يدخل بينهما حرف آخر ولم يعرفهما لاعتناء بتسميتهما اللغويين
عنه وقدم المفروق لتقدم الفاء على العين ولانهما اذا اجتمعا تقوى
احدهما بالآخر فيغلبان على الحرف الصحيح فيكون ابعد عن الصحيح بخلاف
ما اذا لم يجتمعا فهو اقرب الى الصحيح وما هو اقرب الى الصحيح فهو
احق بالتقديم اللفيف المفروق مثل وقى يقى حكم فائهما كحكم فاء وعد
يعد اى حكم فاء وقى كحكم فاء وعد وحكم فاء يقى كحكم فاء يعد وحكم فاء
وعد يعد قد ذكر فى المثال وحكم لامهما كحكم لام رمى يرمى وحكم لامهما
فى بعض فى الناقص اى حكم لام اللفيف المفروق كحكم لام المعتل اللام اذ
هما مما يصدق عليه المعتل اللام وكذلك مثل حكم وقى يقى فاء ولاما
حكم اخواتهما من الفاعل والمفعول وغيرهما فاء ولاما مثلا حكم فاء
واق وموقى حكم فاء واعد وموعود وحكم لامهما كحكم لام رام ومرمى
وعلى هذا الامر منهما ق اصله اوقى على وزن اضرب واعلاله واعلال
اخواته واصولها ظاهر لمن اتقن قواعد بابى المثال والناقص قيا
قوا قى قيا قين وتقول بنون التاكيد الثقيلة قين قيان قن
قن قيان قنان وبالخفيفة قين قن قن الفاعل واق اصله
واقى واعلاله كرام المفعول موقى حاله فى الاصل والاعلال كحال مرمى
الموضع موقى كمرمى الآلة ميقى اصله موقى اعل فاؤه كفاء ميعد ولامه
كلام مرمى المجهول منهما وقى يوقى كرمى يرمى اللفيف المقرون نحو طوى

يطوى

قوله يقال اللفيف لف حرفى العلة اى
يقال للفيف لفيف لالتفاف حرفى العلة
فيه او يقال هو ماخوذ من اللف بمعنى الخلط
فيسمى باللفيف لان فيه خلط الحرف
الصحيح بحرف العلة منه

يطوى الى آخرهما وحكمهما لاما كحكم الناقص لانهما ناقصان من حيث
اللام ولا يعل عينهما لما مر فى باب الاجوف من لزوم اجتماع الاعلالين
الامر اطو اطويا اطووا اطوى اطويا اطوين كارم الى آخره وتقول
بنون التاكيد الثقيلة اطوين اطويان اطون اطون اطويان
اطويتان وتقول بالخفيفة اطوين اطون اطون وتقول
بنون التاكيد الثقيلة فى الامر من روى يروى من باب علم
من الري وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب لئلا يتكرر
المثال ارو ين ارويان اروون ارو ين ارويان اروينان
وتقول بالخفيفة منه اروين اروون اروين واذا اردت
ان تعرف احكام نونى التاكيد فى الناقص واللفيف وانما
خصهما لكون احكام اتصال النونين بغيرهما ظاهرة فانظر الى
حرف العلة التى فى آخر الكلمة ان كانت اصلية اى من نفس الكلمة
محذوفة فى الواحد ترد تلك الحرف المحذوفة لان حذفها كان
للسكون وهو انعدم بدخول النون لان بدخول النون يبنى على
الفتح للتركيب ولا سكون مع البناء على الفتح وتفتح تلك المردودة
لخفة الفتحة عليها نحو الياء فى اطوين والواو فى اغزون
والياء فى ارو ين كما ترد المحذوفة وتفتح فى التثنية نحو اطويا واغزوا
وارويا يعنى اذا لم يكن النونان مع ضمير بارز كانتا كالكلمة
المتصلة مثل الف التثنية فكما ان الفعل المعتل اللام المحذوف
لامه لاجل السكون اذا لقى بكلمة متصلة به كالف التثنية عاد
اللام وفتحت لانعدام موجب السقوط وهو كونه فى الآخر وخفة
الفتحة كذلك نونا التاكيد اذا لم يكونا مع ضمير بارز كانتا متصلتين
بالفعل اذ لا حاجز عن اتصالهما به فيصيران بمنزلة جزئه كالف التثنية
فترد بسببهما ما ترد بسبب الف التثنية وان كانت حرف العلة
ضمير انظر الى ما قبلها ان كانت ما قبلها مفتوحا حرك تلك الحرف بحركة

موافقة لها الطرو وحركتها بسبب اجتماع الساكنين احدهما حرف
العلة والآخر اولى نوني التاكيد وخفة ما قبلها بسبب خفة حركتها
وهي الفتح بجواز وأن نضم واو الضمير وان نكسر ياء الضمير كما حركت
واو الضمير بحركة موافقة لها في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم كما حركت
ياء الضمير بحركة موافقة لها في قولك يا هند لم ترى القوم وان كان
ما قبل حرف العلة غير مفتوح سواء كان مضموما او مكسورا تحذف
حرف العلة وان كانت ضميرا لعدم الخفة فيما قبلها نحو اطون بضم
العين اصله اطوون حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة
ما قبلها واطون بكسرها اصله اطوين حذفت ياء الضمير لالتقاء
الساكنين مع كسرة ما قبلها كما حذفت واو الضمير في اللفظ دون
الخط لئلا يلتبس بالواحد في اغزوا القوم وحذفت ياء الضمير في اللفظ
دون الخط لذلك في يا امرءة اغزي القوم يعني ان كان حرف العلة
ضميرا يكون النونان كالكلمة المنفصلة فكما ان الفعل المعتل اللام
اذا اتصل بالكلمة المنفصلة يتحرك الضمير بحركة مناسبة له فكذلك الضمير
اذا كان ما قبله مفتوحا ويحذف اذا كان ما قبله غير مفتوح فكذلك
اذا اتصل النونين يعني اذا كان ما قبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة
مناسبة له واذا كان غير مفتوح يحذف لان تحلل الضمير يمنعهما عن
اتصالها بالفعل الفاعل من طوى يطوي طاو اصله طاوي اعل
كاعلال رام ولا يعل واوه اي عينه التي هي الواو كما لم يعل في طوى
وتقول في اسم الفاعل من الري ريان للمفرد المذكر ريانان للتثنية
اصله رويان رواء جمعه اصله رواي قلبت الياء همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زائدة ريا للمفرد المونث ريتان لتثنيتها قلبت
الف التانيث ياء لاجتماع الالفين وعدم امكان حذف احدهما
للالتباس بالمفرد رواء لجمعها ايضا اي لجمع المذكر واكتفى في الجمعين
بصيغة واحدة لقلة استعاله فلم يبال بالالتباس مع الالتفات

بالقرائن

اصله الروي قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق احدهما بالسكون او سكونها وانكسار ما قبلها

بالقرائن ولا لجعل واوهما اي الجمعين ياء كما جعل الواو ياء في سياط
حتى لا يجتمع الاعلالان احدهما قلب الواو التي هي عين ياء وثانيهما
قلب الياء التي هي لام همزة لما ذكرنا وهذا القلب ايضا اعلال في
اصطلاحهم الا ترى الى قول الزمخشري في المفصل اما قولهم رواء
مع سكونها في ريان وانقلابها فلئلا يجمعوا بين اعلالين قلب الواو
التي هي عين ياء وقلب الياء التي هي لام همزة والى قوله في موضع آخر
منه واعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع ان يقلب عينه همزة والى
قول ابن الحاجب وصح رواء جمع ريان كراهة اعلالين وهذا الاطلاق
في كلامهم اكثر من ان يحصى واما قولهم الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف
فلا ينافيه لان في اجتماع حروف العلة في رواي وفي كون الياء عرضة
لتوارد الحركات من الثقل المحسوس ما ليس في الهمزة ولذا اطلقوا
الاعلال على قلب الالف همزة في قائل مع غاية الخفة في الالف لان اجتماع
الالفين اثقل من الهمزة واعلم ان اجتماع الاعلالين انما لا يجوز
اذا كانا في حرف واحد واذا كانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل
ولم يكونا في محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو يقال وبالثاني نحو قه وبالثالث
نحو يدعي اصله يدعو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا واعتمدوا في ترك
هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم ليس بتعريف
فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية فعليك
بالروية وتقول في تثنية المونث في حالة النصب والخفض اي الجر
ريتين باربع ياءات الاولى منقلبة عن العين التي هي الواو والثانية
اللام والثالثة منقلبة عن الف التانيث والرابعة علامة النصب
والجر وادغمت الاولى في الثانية مثل عطشيين في تثنية عطشى
واذا اضفته اي تثنية المونث في حالة النصب اي ريتين الى
ياء المتكلم قلت رايت ريتي بخمس ياءات الياء الاولى منقلبة
عن الواو التي هي عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة

عن الف التانيث والرابعة علامة النصب والخامسة علامة يا
الاضافة اى ياء المتكلم ادغمت الاولى فى الثانية المفتوحة والرابعة
فى الخامسة المفتوح والثالثة مفتوحة مخففة المفعول مطوى
اصله مطووى اعل كاعلال مرمى الموضع مطوى اصله مطوى اعل
كاعلال مرمى والالة مطوى اصله مطوى اعل كاعلال مرمى المجهول
طوى يطوى اصله يطوى اعل كاعلال يرمى وحكم لام هذه الابنية
اى الفاعل والمفعول والموضع والالة ومجهول الماضى ومجهول المضارع
من اللفيف المقرون كحكم لام الناقص كما اشرنا اليه وحكم
عينه كحكم عين طوى فى عدم الاعلال فى الكلمة التى
اجتمع فيها اعلالان بتقدير اعلالها اى اعلال عين
تلك الكلمة كطاو ومطوى ومطوى ومطوى
ويطوى وفى الكلمة التى لم يجتمع فيها الاعلالان
يكون حكمها اى حكم العين ايضا اى كالتى اجتمع
فيه اعلالان كحكم عين طوى فى عدم الاعلال
للمتابعة نحو طويا فانه لو اعل عين طويا
لم يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل تبعا
لطويا وطاويان وطوى مجهول طوى
فانه لو اعل الواو فيها بقلبه الفا او
باسكانها لثقل الكسرة عليها لم
يلزم اجتماع الاعلالين
الا انه لا يعل حملا على
طوى تم سنة ١٠٥٤

قد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة ... يوم ... الاحد ... من شهر ربيع الاول

خيره يازسون شرفنا توك كراما كاتبين   كيم اكا رسه دعا بيله انوا خطك كاتب
چون كتاب ردى بوكون اتمامنه   اولدى بر نقطه سبب اقدامنه